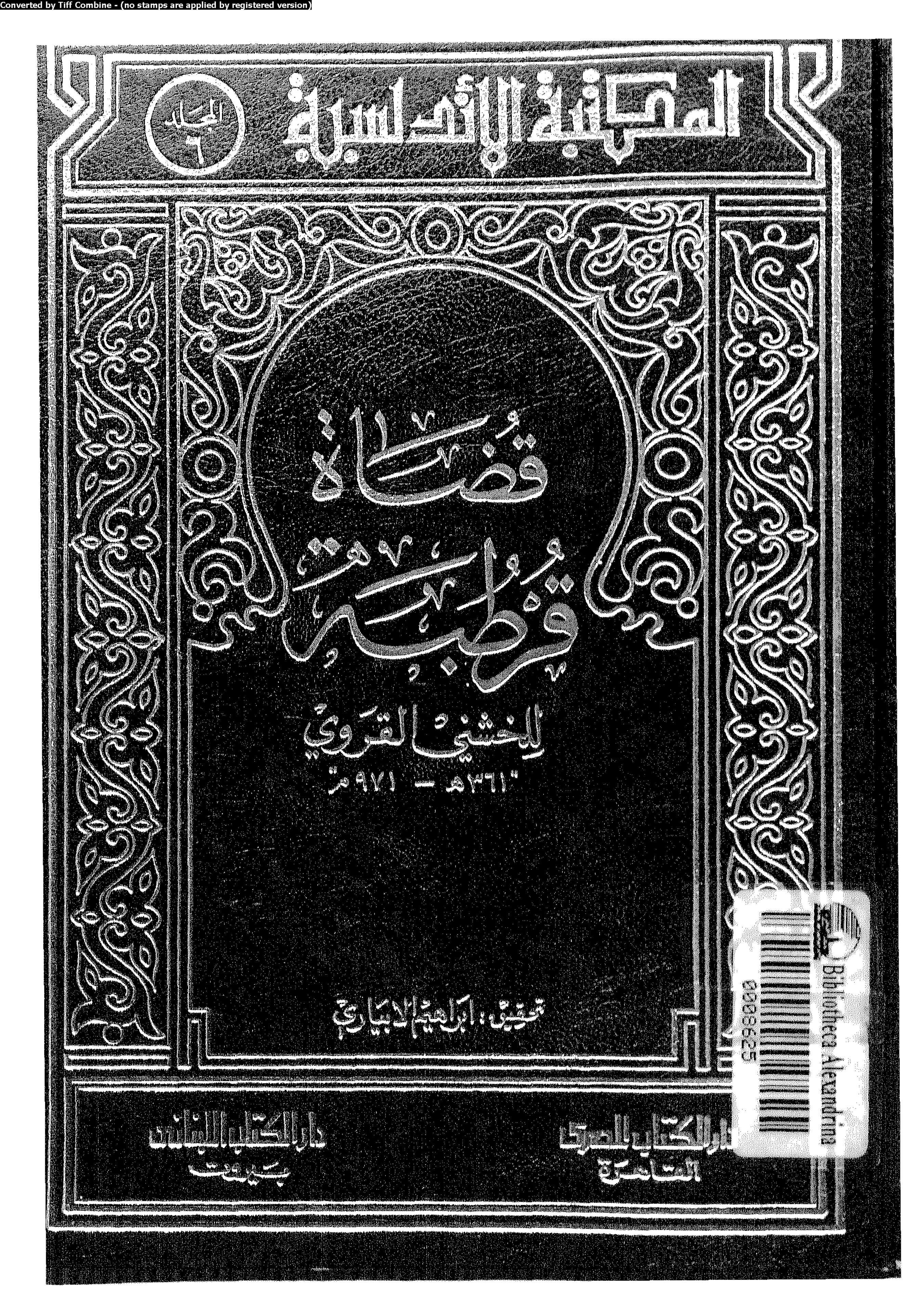


المكتبة الأندلسية
المجلد ٦
قضاة قرطبة
للخشني القروي
٣٦١ هـ - ٩٧١ م
تحقيق: ابراهيم الابياري
دار الكتاب المصري
القاهرة
دار الكتاب اللبناني
بيروت
Bibliotheca Alexandrina



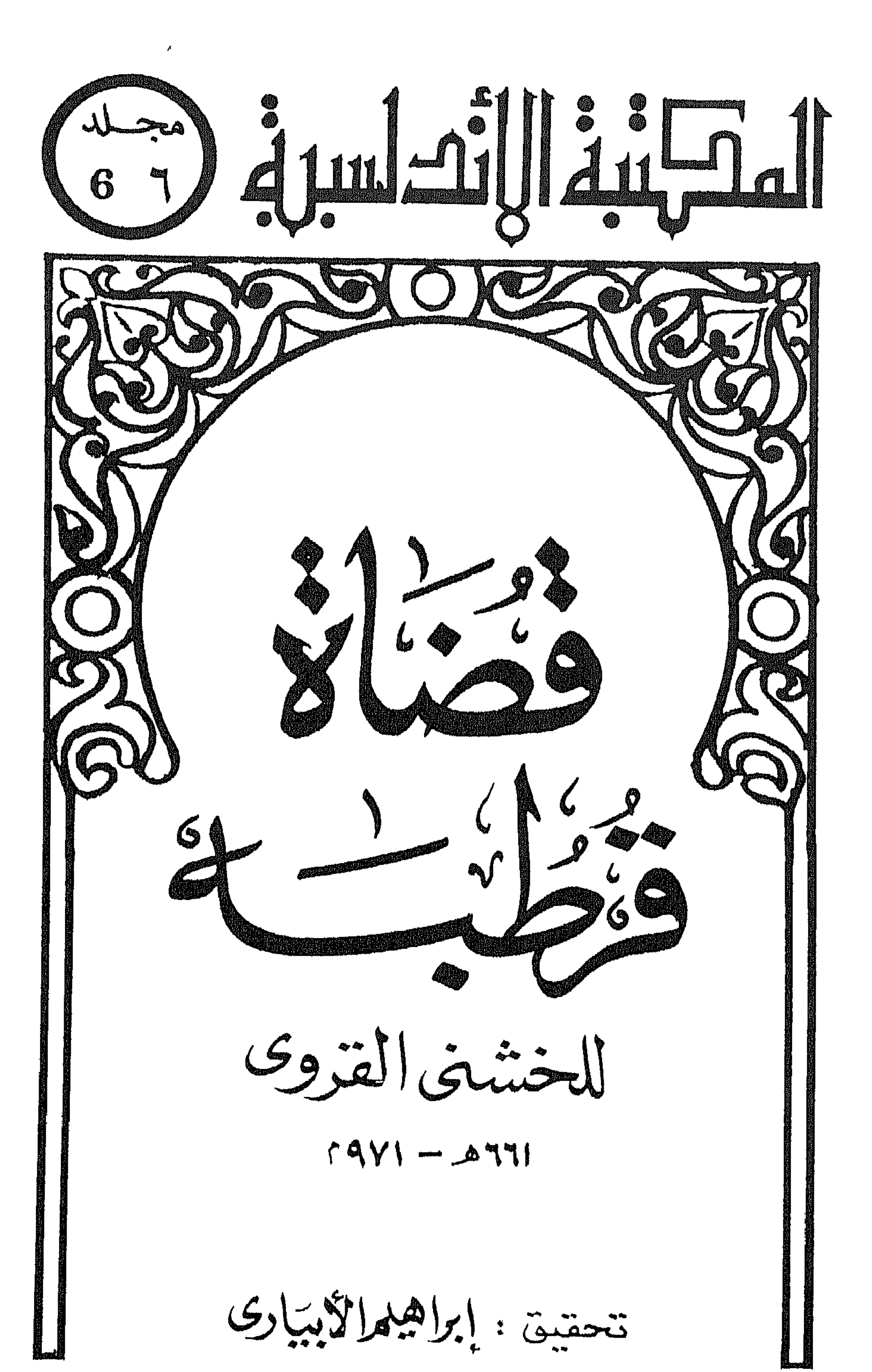






المكتبة الأندلسية

مجلد ٦ 6



قضاة قرطبة

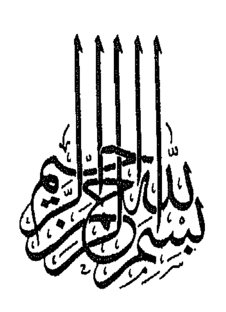
للخشني القروي

١٣٩١هـ - ١٩٧١م

تحقيق : إبراهيم الأبياري

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت



دار الكتاب المصري
٣٣ شارع قصر النيل – القاهرة ج. م. ع.
ت ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١
ص. ب: ١٥٦ – الرمز البريدي ١١٥١١ برقياً كتا مصر
TELEX No. 23081-23381-22181
ATT MR. HASSAN EL-ZEIN
FAX: 3924657 فاكسميلي: ٣٩٢٤٦٥٧

دار الكتاب اللبناني
شارع مدام كوري – مقابل فندق بريستول
ت: ٨٦٠٧٩٢ / ٨٦١٥٦٣
ص. ب: ١١/٨٣٣٠
TELEX: DKL 23715 LE
ATT: MAY. H. EL-ZEIN
بيروت – لبنان

الطبعة الثانية: ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

وينتظم هذا التقديم :

١ — المراجع .

٢ — التعريف بالمؤلف .

٣ — التعريف بالكتاب .

(١)

المراجع

١ — الأعلام للزركلي (٦ : ٣٠٣) .

٢ — الأنساب للسمعاني (ص : ٢٠٠ وجه) .

٣ — بغية الملتمس للضبي (ت : ٩٦) .

٤ — تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣ : ٨٨—٨٩) .

٥ — تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (٢ : ١١٤—١١٥) .

٦ — التبيان (مخطوط) لابن ناصر الدين (وفيات سنة : ٣٧١ هـ) .

٧ — تذكرة الحفاظ للذهبي (٣ : ٢٠٩) .

٨ — جذوة المقتبس للحميدي (ت : ٤١) .

٩ — جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص : ٤٥٥) .

١٠ — الديباج المذهب لابن فرحون (٢٥٩ — ٢٦٠) .

١١ — كشف الظنون لحاجى خليفة (١ : ٢٩) .
١٢ — معالم الإيمان لابن التاجى (٣ : ١٠٠) .
١٣ — معجم الأدباء (الإرشاد) لياقوت (١٨ : ١١١) .
١٤ — معجم البلدان لياقوت (٢ : ٤٤٨) .
١٥ — نفح الطيب للمقرى (٤ : ١٦٦—١٦٧) .
١٦ — هدية العارفين لإسماعيل البغدادى (ص : ٣٨) .

(٢)

التعـريف بالمـؤلف

الخشنى ، هو أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد ، كما ذكره ابن الفرضى وابن فرحون ، وعنهما فيما يبدو نقل الزركلى ، وأما السمعانى وياقوت والضبى والحميدى وغيرهم ممن ذكرنا ، فقد عدلوا واختصروا فقالوا فى اسمه : محمد بن حارث الخشنى ، وقريب من هذا من إضافة جديدة ماجاء فى عنوان الكتاب ، ففيه : أبو عبـد الله محمد بن حـارث الخشنى القروى .

وليس ثمة بين هذه المراجع من رفع نسبه إلى غير (أسد) ، فلا ندرى من أسد هذا ؟ غير أن الحديث عن لقبه الخشنى ربما كشف عن هذا شيئاً .

فهذا اللقب الخشنى ، الذى هو بضم الخاء وفتح الشين المعجمة وفى آخره النون ، ينتهى كما يقول السمعانى إلى قبيلة وقرية .

أما القبيلة فهى خشين ، وهى بطن من قضاعة ، وخشين هذا الذى به عرفت القبيلة هو : خشين بن النمر بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران ابن الحافى بن قضاعة .

وأما القرية المعروفة باسم : خشين ، فهى موضع بإفريقية .

نقل هذا السمعانى عن ابن ماكولا فى كتابه الإكمال .

كذا يقول السمعانى ، ولم يذكر ياقوت فى كتابه معجم البلدان بلدا آخر بهذا الاسم فى إفريقية ، وإنما ذكر أرضا بهذا الاسم فى الشرق نقلا

عن ابن إسحاق ، فقال ، وهو يتحدث ـ أعنى ابن إسحاق ـ عن غزوات النبي صلى الله عليه وسلم : وغزوة زيد بن حارثة من أرض خشين .

ثم زاد ياقوت نقلا عن ابن هشام : قال ابن هشام : من أرض حسمى .

وقال ياقوت عند كلامه على حسمى : حسمى لجذام ، جبال وأرض بين أيلة وجانبي تيه بنى إسرائيل .

وذكر السمعانى أن من بين من ينتسبون إلى خشين بن النمر : أبو ثعلبة الخشنى وآخرون ، واستطرد فذكر مع هؤلاء الآخرين محمد بن حارث الخشنى .

ولم يفصح السمعانى ، أهو منسوب إلى القبيلة أو إلى القرية ، ولكن الذى يبدو من السياق أنه منسوب إلى القبيلة .

ويكاد يرجح هذه ماذكره ابن حزم فى الجمهرة إذ يقول ، وهو يتكلم على خشين بن النمر : منهم أبو ثعلبة الخشنى ، واسمه الأشرس بن جرهم ، له صحبة ، شهد بيعة الرضوان وخيبر .

ثم يقول ـ أعنى ابن حزم ـ : ودار خشين بالأندلس جيان وأعمال إلبيرة ، ومنهم بلَبْلة عددٌ .

غير أن قول ابن الفرضى عن الخشنى من أنه كان من أهل القيروان ، وأنه تفقه بها ، يكاد يردنا عن هذا الترجيح ، هذا إذا ضممنا إليه هذه النسبة التى انتسب بها الخشنى فقيل له : القروى ، والقروى ، نسبة إلى القيروان .

ثم إذا قرأنا مالابن فرحون فى هذه فإنه يكاد يزيدنا شكا ، يقول ابن فرحون : وتفقه بالقيروان على أحمد بن نصر ، وأحمد بن زياد ،

وأحمد بن يوسف ، وابن اللباد ، والمعمى ، وسمع من غير واحد من شيوخ إفريقية ، وقدم الأندلس حدثا وسنه اثنتا عشرة سنة ، فسمع من ابن أيمن ، وقاسم بن أصبغ ، وأحمد بن عبادة ، ومحمد بن يحي بن لبابة ، والحسن ابن سعد ، وغيرهم من القرطبيين ، واستوطن بعد هذا قرطبة .

ثم يقول بعد هذا : وقد دخل سبتة قبل العشرين وثلثمائة .

ولا ندرى كم كانت سنه عندها فنحن نجهل تاريخ ميلاده .

ثم يقول ابن فرحون : فحبسه أهلها عندهم ، وتفقه عليه قوم منهم .

ثم يقول ابن فرحون أيضا : ثم دخل الأندلس وتردد فى كور الثغور أخيراً بقرطبة .

ثم يقول ابن فرحون أيضا : وولاه الحكم المواريث ببجاية - وهى مدينة إفريقية - وولى الشورى بقرطبة .

وهكذا نرى أن محمد بن الحارث كان مولده بإفريقية بالقيروان ، وإليها نسب ، فقيل له : القروى ، وأنه عاش سنيه الأولى بها ، ثم اختلف إليها كما اختلف إلى غيرها من مدن إفريقية مرات .

ويغفل السمعانى هذا فلا يذكر شيئا عن نسبة محمد بن الحارث إلى القيروان ، ويجتزىء بقوله : أندلسى قرطبي ، ولا يقول : قروى .

ويزيد ابن فرحون فيحدثنا عن تلامذة الخشنى فيقول : حدث عنه أبو بكر بن حوبيل ، وغيره .

ويكاد كلام ابن فرحون يكون فيه مايغنى عن نشأة محمد بن الحارث وشيوخه ، ثم يزيدنا عن وصفه فيقول : وكان عالما بالأخبار وأسماء الرجال ، وكان حكيما يعمل الأدهان ويتصرف فى الأعمال اللطيفة ، شاعراً بليغا إلا أنه يلحن .

كما يقول عنه : كان حافظا للفقه متقدما فيه ، نبيهاً ذكيا ، فقيها فطنا ، متفننا عالماً بالفتيا ، حسن القياس فى المسائل .

ويقول نقلا عن أحمد بن عبادة : رأينا ابن حارث فى مجلس أحمد بن نصر - يعنى وقت طلبه بالقيروان سنة إحدى عشرة - : وهو شعلة يتوقد فى المناظرة .

إلى أن يقول : وآلت به الحال بعد موت الحكم وتقصير ابن أبى عامر بصنائع الحكم إلى الجلوس فى حانوت لبيع الأدهان .

• • •

ولقد قلت قبل : إن تاريخ مولد محمد بن الحارث مجهول ، ولكننا إذا عدنا إلى ما نقلته عن ابن فرحون من أن محمد بن الحارث قدم الأندلس حدثا وسنه اثنتا عشرة سنة ، ثم إلى ما نقلته عن ابن فرحون أيضا وهو يحدثنا عن محمد بن الحارث فى مجلس أحمد بن نصر ، ثم إلى مايزيده ابن الفرضى بأن ذلك كان فى القيروان ، وكان ذلك سنة إحدى عشرة ، أى ثلثمائة وإحدى عشرة .

إذا عدنا إلى هذا وذاك استطعنا أن نقول : إن مولد محمد بن الحارث كان فى أواخر القرن الثالث الهجرى ، أى فيما بين سنتى ٢٢٩و٣٠٠ ، وعندها كان محمد بن الحارث فى التاسعة أو العاشرة من عمره ، وما نظن سن التلقى تكون دون هذه السن أو تلك .

هذا عن مولد محمد بن الحارث ، أما عن تاريخ وفاته فالمؤرخون فيه يختلفون ، فيذكر السمعانى أنه - أى محمد بن الحارث - كان حيا فى حدود سنة ثلاثين وثلثمائة .

ومثل هذا يقوله الحميدى والضبى ، وقولهما يكاد يكون واحدا ،

قالا : وقد أفصح أبو سعيد بن يونس باسمه - أى باسم الخشنى - ونسبه فى موضعين من تاريخه ، فى باب السين وفى باب النون ، وما أراه لقيه ولكنه عاصره وكان فى زمانه .

إلى أن يقولا : كان حيًّا — أى الخشنى — فى حدود الثلاثين وثلثمائة .

وهذا مانقله ياقوت فى كتاب معجم الأدباء ولم يزد .

وهذه الأقوال كلها لا تفيد شيئًا فى تعيين سنة وفاته ، وإنما تذكر حياة امتدت بعد هذا لاشك .

ونرى إسماعيل البغدادى فى كتابه هدية العارفين يذكر أن وفاة الخشنى كانت سنة خمس وثلاثين وثلثمائة .

ولا ندرى من أى مرجع استقى إسماعيل البغدادى هذا .

ونرى ابن الفرضى يبعد عن هذا بعداً كثيرا ، فيقول : توفى رحمه الله - يعنى الخشنى - بقرطبة لثلاث عشرة ليلة خلت من صفر سنة إحدى وستين وثلثمائة .

ويزيد ابن الفرضى فيقول : ودفن بمقبرة مومرة .

وقريب من قول ابن الفرضى هذا مايذكره ابن فرحون ، يقول : وتوفى - يعنى الخشنى - بقرطبة فى صفر سنة إحدى وستين وثلثمائة .

ثم يزيد ابن الفرضى ويقول : وقيل: سنة أربع وستين .

ويقول الذهبي فى كتابه تذكرة الحفاظ : «إنه مات فى صفر سنة ٣٦١ هـ وهذا خطأ ، فإن المستنصر عاش بعد هذا الوقت سنة ٣٧١ هـ».

وما من شك فى أن الذهبي اعتمد فى هذه على ما جاء من كلام لابن

فرحون انفرد به ، وذلك حين يقول : وآلت به الحال - يعني الخشني - بعد موت الحكم ، وهي العبارة التي سقناها قبل كاملة .

ولقد كانت وفاة الحكم المستنصر سنة ست وستين وثلثمائة (٣٦٦هـ) .

لهذا ظن الذهبي هذا الظن من أن في المساق خطأ ، ورأى « الستين » محرفة عن « السبعين » ، ولا أدرى لم لم يقل غيرها .

ويبدو أن ناصر الدين في كتابه التبيان حين ذكر اسم الخشني في وفيات سنة ٣٧١ هـ كان اعتماده على ما ذهب اليه الذهبي .

كما يبدو أن بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي كان معتمده هو الآخر على ما قاله الذهبي ، ولكنه فيما نقل كان غير جازم إذ يصدر قوله عن تاريخ الوفاة بقوله : ويبدو ، كما فعل الذهبي .

غير أن بروكلمان إلى هذا يخالف من سبق في اليوم فيقول : توفى - يعني الخشني — بقرطبة ، وكانت وفاته يوم ٢ من صفر سنة ٣٧١ هـ (أغسطس سنة ٩٨١ م) .

* * *

هذا تفصيل ما قيل عن وفاة الخشني ، ونكاد نفيد :

١ — أن الخشني كان حيا إلى أيام الحكم المستنصر .

٢ — ونحن نعلم أن الحكم المستنصر ولى الخلافة بعد وفاة أبيه سنة خمسين وثلثمائة (٣٥٠ هـ) وبقى فيها إلى أن توفى سنة ست وستين وثلثمائة (٣٦٦ هـ) .

٣ — وأن عبارة ابن فرحون تحتاج إلى وقفة ، فلقد قال عن وفاة الخشني ، كما عرفت قبل : إنها كانت سنة إحدى وستين وثلثمائة ، ثم قال : وقيل : سنة أربع وستين وثلثمائة .

وما نظن ابن فرحون كان يجهل تاريخ وفاة الحكم حين قال ذلك ، وأنها كانت سنة ست وستين وثلثمائة .

٤ — إذن كيف وقع ابن فرحون فى هذا الخلط ، وهو المعتمد الذى اعتمد عليه الذهبي فيما أظن ، والذى تابعه عليه ابن ناصر الدين ، ثم بروكلمان .

٥ — ثم ما هذا الاختلاف فى اليوم الذى توفى فيه الخشنى ، ولقد حدده أقرب الناس إلى الخشنى زمناً ، وهو ابن الفرضى ، وأغفله ابن فرحون صاحب هذه العبارة الملبسة ، وجاء بروكلمان فيه بجديد ينقله عن التبيان .

٦ — وإنا لهذا نكاد نقول بما قال به ابن الفرضى ، وهو أقرب الناس زمنا إلى الخشنى ، وهو قوله الذى سقته قبل : إن وفاة الخشنى كانت سنة إحدى وستين وثلثمائة ، وهو القول الذى أيده عليه ابن فرحون .

• • •

ومما سقنا عن مولد الخشنى ووفاته نستطيع أن نقول : إنه - أى الخشنى - لم يعمر طويلا ، وإنه عاش بعد الستين بقليل ، وإن عمره عندها كان نحواً من أربعة وستين عاما ، أو ثلاثة وستين عاما .

• • •

وفى هذا العمر ، الذى ليس بالقصير ولا الطويل ، كانت للخشنى فيه مؤلفات ، أظنه بدأها مبكرا ، إذ كان نضجه العلمى مبكرا كما رأيت .

ولقد كانت صلته بالحكم المستنصر الذى ألف له كتبه ، والحكم ولى عهد .

ونحن نعلم أن مولد الحكم كان سنة اثنتين وثلثمائة ، وأن ولايته للعهد كانت حوالى سنة ست عشرة وثلثمائة ، وهى السنة التى ولى فيها أبوه عبد الرحمن الخلافة .

ولقد مر بنا أن دخول الخشنى الأندلس كان وسنه اثنتا عشرة سنة ، وأن ذلك الدخول فيما نظن كان بعد تركه القيروان بعام أو عامين ، أى بعد سنة إحدى عشرة وثلثمائة ، وهى السنة التى أشرنا إليها قبل .

إذا علمنا هذا كله علمنا أن الخشنى بدأ تأليفه للحكم بعد قدومه الأندلس بنحو من ثلاثة أعوام تزيد قليلا ، وكان عمر الخشنى عندها فيما نظن نحوا من ثمانية عشر عاما .

ولقد كان أكثر المؤرخين للخشنى استيعابا لكتبه هو ابن فرحون .
وهذه هى أسماء كتبه كما ذكرتها المصادر المختلفة التى سقناها قبل ، مرتبة على حروف الهجاء :

١ — الاتفاق والاختلاف فى مذهب مالك .

ذكره الحميدى فى البغية ، وابن فرحون فى الديباج ، وياقوت فى كتابه معجم الأدباء ، وإسماعيل البغدادى فى كتابه هدية العارفين .

٢ — أخبار الفقهاء والمحدثين .

ذكره الضبي فى الجذوة ، وياقوت فى كتابه معجم الأدباء ، وإسماعيل البغدادى فى كتابه هدية العارفين .

وذكر السمعانى كتابا باسم : أخبار القضاة والمحدثين ، نخلط ، أولعل فى العبارة تحريفا صوابه : أخبار الفقهاء والمحدثين .

كما ذكره المقرى فى النفح باسم : أخبار الفقهاء ، ولم يزد .

٣ — الاقتبـــاس .

ذكره ابن فرحون .

٤ — تاريخ الإفريقيين .

كذا ذكره ابن فرحون .

وذكره بروكلمان باسم : علماء إفريقيا ، وقال : ومنه مخطوطة فى مكتبة محمد بن أبى شنب ، وقد طبع أخيراً هذا الكتاب فى القاهرة بهذا الاسم .

٥ — تاريخ قضاة الأندلس ، وهو هذا الكتاب الذى أخرجه ، وسيأتى الكلام عنه .

٦ — تاريخ علماء الأندلس .

ذكره ابن فرحون .

ولعله هو الذى أشار اليه ابن الفرضى ، وقال : وقد جمع له — يعنى للحكم المستنصر - فى رجال الأندلس كتابا قد كتبنا منه فى هذا الكتاب ما نسبناه إليه .

وثمة كتاب بهذا الاسم لابن الفرضى ، وسيخرج بين كتب المكتبة الأندلسية ، وترتيبه بعد هذا الكتاب : قضاة قرطبة .

٧ — التعـــريف .

ذكره ابن فرحون .

٨ — رأى مالك الذى خالفه فيه أصحابه .

ذكره ابن فرحون .

٩ — الرواة عن مالك .

ذكره ابن فرحون .

١٠ — طبقات فقهاء المالكية .

ذكره ابن فرحون .

١١ — علماء إفريقية .

انظر تاريخ الإفريقيين .

١٢ — الفتيـــا .

ذكره ابن فرحون .

١٣ — المحـــاضر .

ذكره ابن فرحون .

١٤ — مناقب سحنون .

ذكره ابن فرحون .

١٥ — المولد والوفاة .

ذكره ابن فرحون .

١٦ — النسب .

ذكره ابن فرحون .

هذا ما ذكرته المراجع التى ترجمت للخشنى ، وثمة غير هذا لم تذكره المراجع ، وفى ذلك يقول ابن فرحون ، وهو أكثرهم إحصاء لكتب الخشنى ، يقول بعد سرده لكتبه : وغير ذلك ، أى إنه ثمة كتب أخرى لم يشأ أن يذكر أسماءها .

ومن هذا السرد نرى أن كتب الخشنى فى الفقه والتاريخ وما يمت إلى التاريخ بسبب .

ولكن الخشنى ـ كما ذكرنا قبل ، نقلا عن المراجع المختلفة ـ كان شاعرا ، فأين نتاجه فى هذا ؟

عن هذه تصمت المراجع ولا نجد لها غير إشارة إلى ذلك .

فيقول ابن الفرضى : بلغنى أنه ـ أى الخشنى ـ ألف له ـ أى للحكم المستنصر ـ مائة ديوان .

ويقول ابن فرحون : ألف له ـ أى للحكم المستنصر ـ مائة ديوان .

ولا أظن هذه الدواوين التى تتمّ المائة إلا دواوين شعر ، ولكن أين هى هذه الدواوين ؟

هذا على أن الخشنى كان شاعراً بليغا ، كما يقول ابن فرحون .

ولعل سبب ذهاب هذه الدواوين كان لقلة اكتراث الناس بها ، لما كان فيها من لحن ، إذ يقول ابن فرحون ، بعد ما وصف الخشنى بالبلاغه فى الشعر : إلا أنه يلحن .

غير أنى إلى هذا أكاد أشك فى أن الخشنى كانت له فى الشعر هذه الدواوين التى تتم المائة ، اللهم إلا إذا عَنَت هذه العبارة معنى آخر غير المعنى المتداول .

(٣)

التعريف بالكتاب

أعنى هذا الكتاب الذى أخرجه للقراء فى طبعته الجديدة : قضاة قرطبة .

ولقد اختلفت المراجع فى تسميته :

فيسميه السمعانى : أخبار القضاة والمحدثين ، كما قدمت قبل .

وأكاد أرد هذه على السمعانى ، وأراها من زلات القلم ، وأن المعنىّ هنا : أخبار الفقهاء والمحدثين ، وهو كتاب للخشنى . كما مر بك .

اللهم إلا أن يكون فى الأمر خلط من الكاتب ، فاقتطع الشق الأول من كتاب : أخبار القضاة بالأندلس ، ثم الشق الثانى من كتاب : أخبار الفقهاء والمحدثين .

ويسميه ابن فرحون : تاريخ قضاة الأندلس .

ويتفق الحميدى فى جذوة المقتبس ، والضبي فى البغية ، على تسميته باسم : أخبار القضاة بالأندلس .

وينقل عنهما ـ فيما يبدو ـ إسماعيل البغدادى فى هدية العارفين مع حذف فيقول : أخبار القضاة ، ولا يزيد .

وينقل المقرى من رسالة لابن حزم فى تعداد فضائل أهل الأندلس ، فيذكر هذا الكتاب لمحمد بن الحارث الخشنى فيقول : وكتاب محمد بن الحارث الخشنى فى أخبار القضاة بقرطبة وسائر بلاد الأندلس .

وعبارة الخشنى فى مقدمته لهذا الكتاب تفصح عن أن هذا التأليف خاص بقضاة قرطبة ، إذ يقول : فإنه لما أمر الأمير ـ يعنى الحكم ـ أبقاه الله ـ بتأليف كتاب القضاة مقصورا على من قضى للخلفاء ، رضى الله عنهم ، بأرض المغرب فى الحاضرة العظمى قرطبة .

ولقد ذكر حاجى خليفة فى الكشف (١ : ٢٩) من بين الكتب التى تحمل اسم « أخبار قضاة » كتابا يحمل هذا الاسم : أخبار قضاة قرطبة ، ولكنه عزاه لابن بشكوال خلف بن عبد الملك صاحب الصلة ، الذى سنترجم له مع صدور كتابه « الصلة » .

ولقد صدر هذا الكتاب فى مدريد سنة ١٩١٤م عن مخطوطة بمكتبتها الأهلية تحمل هذا العنوان : كتاب القضاة بقرطبة .

ومن هنا شاعت هذه التسمية ، واستقر للكتاب اسمه الذى تحمله هذه

المخطوطة ، والذى يتفق وما جاء على لسان مؤلفه ، وتراجم الكتاب - كما سترى - كلها لقضاة قرطبيين ، لذا كانت تلك التسمية أصدق .

والكتاب مروى عن أبى محمد بن عتاب ، عن أبى بكر التجيبى .

وهذا يعنى أن الخشنى حدث به ، وعن هذا التحديث حدث أبو بكر التجيبى ، وعنه حدث عتاب ، وعن عتاب حدث ابنه أبو محمد .

وهذا يعنى أيضاً أن هذا الكتاب لم يخرج إلى الوجود حياة الخشنى ولا حياة الحكم ، بل ظل حديثا يُتحدث به إلى أيام أبى محمد بن عتاب ، يدلنا على هذه وتلك التعقيب بالدعاء بالرحمة عند ذكر اسم الخشنى ، أو اسم الحكم المستنصر .

هذا مع علمنا بأن الكتاب أخـــذ فيه الخشنى عن أمر الحكم له ، والحكم ولى عهد ، بدليل ما ورد فى تقديم الخشنى للكتاب من دعاء لأبى الحكم : عبد الرحمن الناصر .

ولكن الخشنى على هذا لم يتمه إلا بأخرى ، والحكم المستنصر خليفة ، ففى الكتاب أحاديث استقاها الخشنى عن رواة الأخبار وأهل الحفظ ، وهذا كان وهو يترجم لمن سبقوا عصره ، غير أن فى الكتاب تراجم قال فيها الخشنى عن معاينة ومعاصرة .

ولقد عنى المستشرق الأسبانى جوليان ريبيرا بنشر هـذا الكتاب ، وصدرت طبعته الأولى بمدريد سنة ١٩١٤م ، كما قلت قبل ، وجاءت مع النص العربى ترجمة لهذا المستشرق باللغة الأسبانية يسبقها تقديم للكتاب باللغة الأسبانية أيضا .

وعلى حين يحمل النص العربى هذا العنوان : كتاب القضاة بقرطبة ، تحمل الترجمة الأسبانية : تاريخ قضاة قرطبة .

وهذه المخطوطة المدريدية ، التي يبدو أنها فريدة ، كان الفراغ من كتابتها فى الثلث الأخير من ليلة الخميس السادس والعشرين من شهر ربيع الأول سنة خمس وتسعين وستمائة ، أى بعد وفاة المؤلف بنحو من قرون ثلاثة .

وكان كاتبها هو : محمد بن على اللواتى .

ويبدو أن هذا الكاتب كان من أسرة معنية بالعلم ، وأن تلك الأسرة كانت على حظ من الجاه بمدينة طنجة .

كما يبدو أن هذه المخطوطة توارثها الأبناء عن الآباء ، فثمة عليها عبارة تمليك تقول : ملكه وكسبه محمد بن محمد بن عبد الرحمن اللواتى ، الشهير فى طنجة بابن بطوطة .

ثم كتب لهذه المخطوطة أن تنتقل إلى البرتغال إلى مالك آخر محب للعلم ، هو عمر بن أحمد يوسف المقدسى ، لاندرى من هو ، لأنه ثمة بياض أو طمس بالأصل بعد هذا .

ثم ملكها بعده ابنه ابراهيم بن عمر بن أحمد بن يوسف الفقيه ، الشهير بصفرك ، وكان ذلك سنة خمس وسبعين وثمانمائة من الهجرة (١٤٠٧م) .

ولاندرى بعد كيف انتقلت هذه المخطوطة من البرتغال إلى أسبانيا ، ولا متى كان هذا [١] .

وعن هذه الطبعة المدريدية ، التى كتب نصها العربى بخط هذا المستشرق الأسبانى ، فيما يبد ، ثم صور ما كتبه المستشرق الأسبانى ليطبع ، صدرت

---

(١) انظر هاتين العبارتين ــ عبارة الكاتب وعبارة التمليك ــ فى آخر الكتاب .

طبعة أخرى قاهرية سنة ١٩٥٢م ، ثم طبعة ثالثة قاهرية سنة ١٩٦٦م ، وكان اعتماد هذه وتلك على هذه النشرة المدريدية .

ومع هذه الجهود المشكورة التي بدت في هذه الطبعات الثلاث ، فلقد ظل النص يحتاج إلى مزيد ليطالع قراء العربية :

١ — نصا قد قيدت كلماته .

٢ — وحررت عباراته .

٣ — وصوبت تحريفاته .

٤ — وقومت تصحيفاته .

٥ — وشرح غامضه .

٦ — وأشير إلى مظانه .

٧ — وقدم لصاحبه .

٨ — وعرف به .

٩ — وتوج بفهارس أولى خاصة ، ارتقابا لفهارس أخرى عامة ، تضم مواد المكتبة الأندلسية كلها .

غير أني لا أزال أذكر آسياً افتقادي مخطوطة هذا الكتاب ، واجتزائي بقراءة المستشرق الأسباني ريبيرا لها ، إذ فيما كتب :

١ — كلمات كثيرة استعصت عليه قراءتها فترك مكانها نقطا .

٢ — وكلمات كثيرة شق عليه رسمها فوجهها كما بدا له .

وعلى ما أثبته المستشرق الأسباني ريبيرا جاءت المطبوعتان المصريتان ، لهذا كان على أن أتلمس للكلمات ، التي استعصت على المستشرق الأسباني قراءتها ، ما يدل عليها ، أو ما يقوم مقامها ، وأن أجهد جهدي في

الكلمات التي دق على المستشرق الأسباني رسمها لأجد لها الوجه الذي يتفق والسياق ، ولا يبعد كثيرا عن رسمها .

وبعد . فأرجو أن يوفقني الله إلى تحقيق ما أبغيه ، وأن يعينني على إكمال ما أنا آخذ فيه .

إنه تعالى خير من يوفق، وأجل من يعين .

إبراهيم الأبياري

المحرم ١٤٠١ هـ
نوفمبر ١٩٨١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله
وسلّم تسليمًا

حدثنا أبو محمد بن عتاب ، عن أبيه ، عن أبي بكر التجيبي ، قال أبو عبد الله محمد بن حارث الخشنى ، رحمه الله[1] ،

وصل الله بالأمير الحكم المستنصر[2] ولى عهد المسلمين أسباب السعادة ، ومد له فى العز ، وزاده من نعمة التوفيق .

إنه لما حسن ... الأمير ، أبقاه الله ، واستحكمت بصيرته سدده الله فى حفظ . .[3] العلوم ومطالعة الأخبار ، وفى معرفة النسب وتقييد الآثار ، وفى الإشادة بفضائل السلف ، والتقليد لمناقب الخلف ، وفى التذكير بالمنسى من الأنباء ، والإشارة إلى السالف من القصص ، وبخاصة ما كان فى مصره قديما وفى عصره حديثا ، مما جعله الله[4] سبباً قويا لحياة القلوب ، وعلة ظاهرة لنباهة النفوس ، فتحرك أهل

---

(١) هذا التعقيب بسؤاله تعالى الرحمة للخشنى ثم للحكم ، يشير ، كما قلت قبل فى المقدمة ، الى أن الكتاب خرج الى الوجود بعد موت الخشنى ، وأنه من وضع واحد ممن حدثوا .

(٢) جاء فى الأصل بعد هذه الكلمة « رحمه الله » ، وهى من زيادات من حدث ، وإذ كان الخشنى هو المتكلم عن الحكم ، فلا محل لهذه العبارة .

(٣) فى الأصل هنا كلمة مطموسة لم يستطع القارىء قراءتها فترك مكانها هذه النقط .

(٤) الأصل : « جعل الله ذلك سببا » ، وما أثبتناه أوفق .

العلم[1] بما حركهم إليه الأمير الموفق ، فاستحفظوا[2] ما أضاعوا من غرر الأخبار ، وقيدوا ما أهملوا من عيون المعارف ، واتصلت بجميعهم بركة الأمير ، أبقاه الله ، فى ذلك ، وكذلك خير الفضائل ما سطع نوره ، وانتشر ذكره ، وكان علة لفضائل ، وسبباً لمفاخر .

فالحمد الله الذى جعل الأمير ، أيده الله ، إماماً فى الخير ، ودليلا فى طرائق الرشد ، وهاديا[3] إلى جميل المذاهب ، وأسوة فى الحسنى ، ومفتاحاً إلى حميد الأمور ، وباباً إلى الفضل ، هنأه الله بنعمته[4] ، وأدام غبطته ، و ..[5] عليه فضله ، ووفر من المكارم حظه .

فإنه لما أمر الأمير ، أبقاه الله ، بتأليف كتاب القضاة مقصوراً على من قضى للخلفاء ، رضى الله عنهم ، بأرض المغرب فى الحاضرة العظمى قرطبة ، ذات الفخر الأعظم ، ولعمالهم بها من قبل ، هززت رواة الأخبار عن أخبارهم[6] ، وكاشفت أهل الحفظ عن أفعالهم ، وسألت أهل العلم عما تقدم من سيرهم ، قولا وفعلا ، فألفيت من ذلك فصولا تروق المستفهمين ، وقصصاً تبهج السامعين ، وأخباراً تدل الناظرين المتعقبين على حصافة العقول ، وسعة العلوم ، وعلى رجاحة الأحلام ،

---

(١) مكان هذه الكلمة نقط تشير الى أنه ثمة كلمة تعذر على القارىء قراءتها ، وبمثل ما أثبتنا يستقيم الكلام .

(٢) كذا ، يريد : احفظوا ، وهى غير واردة .

(٣) الأصل : « ومهاديا » .

(٤) الأصل : « نعمته » . والفعل هنا يتعدى بالباء .

(٥) مكان هذه النقط كلمة استعصت قراءتها على القارىء ، ولعلها : وأسبغ .

(٦) الأصل : « فى أخبارهم » .

وثقافة الأفهام ، وعلى صدق البصائر ، وصحة العزائم ، وعلى ... (١) مآل الفضل ، واستقرار العدل ، وعلى استقامة الطريقة و ..[١] ، وعلى من استقضاهم[٢] من الخلفاء ، رضى الله عنهم ، من الأوصاف الرضية فى حسن الارتياد ، وجميل الاختيار ، وفى .. (١) القضاة بجميل العظات ، وفى إيثار الصدق وتأييد ... (١) ذلك ، جدير[٣] بقضاة مثل هذا المصر الأكبر ، بيضة ...(١) ، ودار الإمامة ، وحاضرة الجماعة ، ومعدن الفضائل ، ومسكن الأفاضل : وكمين العلوم ، ومجمع العلماء ، وقاعدة الأرض .

فأدام الله فضلها ، وأكمل حسنها بالإمام العادل ، والملك الفاضل ، أمير المؤمنين عبد الرحمن[٤] ، أطال الله بقاءه ، ثم بالمصطفى لعهده ، الممثل[٥] لجده ، جعله الله إماماً فى الخيرات ، وعلماً فى الصالحات .

قال محمد :

لما كان القاضى أعظم الولاة خطراً بعد الإمام ، الذى جعله الله زماماً للدين ، وقواماً للدنيا ، لما يتقلده القاضى من تفنيد[٦] القضايا ، وتخليد[٧] الأحكام فى الدماء والفروج والأموال والأعراض ، وما يتصل بذلك من ضروب المنافع ووجوه المضار ، وكانت العقبى من الله

---

(١) مكان هذه النقط كلمة استعصت على القارىء .

(٢) الأصل : « وعلى ما لمن استقضاهم » .

(٣) الأصل : « جديد » .

(٤) هو : عبد الرحمن بن محمد الناصر ، ابن عبد الله ، وكان مولده سنة ٣٧٧هـ (٨٩٠م) . ولى الخلافة بعد وفاة جده سنة ٣٠٠هـ ، وكانت وفاته سنة ٣٥٠هـ (٩٦١م) .

(٥) يعنى : الحكم المستنصر ، ولى العهد .

(٦) مقروء ريبيرا : « تنفيذ » . ويبدو أن الوجه ما أثبتنا . يريد : الابانة عن زيفها .

(٧) كذا ولعلها : تنفيذ .

فى ذلك فظيعة المقام ، هائلة الموقف ، مخوفة المطلع ، اختلفت فى ذلك الهمم من عقلاء الناس وعلمائهم ، فقبل كثير منهم القضاء ، رغبة فى شرف العاجلة ، ورجاء لمعونة الله عليه ، واتكالا على سعة عفوه فيه ، ونفر آخرون منه رهبة من مكروه الآجلة ، وحذاراً من الله فيما قد يكون منهم وعلى أيديهم .

قال محمـــد :

وقد سلف من رجال الأندلس من أهل حاضرتها العظمى رجال دُعوا إلى القضاء فلم يجيبوا ، وندبوا إليه فلم ينتدبوا ، رهبة من ..[1] أنفسهم فى منتظر العاقبة .. .[2]

وقد رأيت أن ...[3] ذكرهم ، ووصف مقاماتهم بين يدى خلفائهم ، وإشفاقهم مما دعاهم إليه أمراؤهم ، وأن أجعل لذلك بابا فى صدر الكتاب ، ثم أصير إلى ذكر ولاة القضاء ، قاضياً فقاضيا ، على ما كانت عليه دولهم ، إن شاء الله ، وأسأل الله جميل المعونة على صواب القول ، ومحمود الفعل ، فإنه الهادى إلى سواء السبيل .

---

(١) مكان هذه النقط كلمة استعصت قراءتها على القارئ ، ولعلها : « مما حذرته » .

(٢) مكان هذه النقط كلمة استعصت قراءتها على القارئ ، ولعلها : « فى الآخرة » .

(٣) مكان هذه النقط كلمة استعصت قراءتها على القارئ ، ولعلها : « أسوق » أو كلمة بمعناها .

باب
من عرض عليه القضاء
من أهل «قرطبة»
فأبى قبوله
(مصعب بن عمران)

قال محمد :

استشار الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، رضى الله عنهما ، أصحابه فيمن يوليه القضاء بقرطبة ، فأشار عليه ابنه هشام ، رحمة الله عليه ، وابن مغيث الحاجب ، بالمصعب بن عمران ، فقبل الأمير عبد الرحمن رأيهما ، وأمر بالإرسال فى مصعب ، فلما قدم أدخله على نفسه بحضرة ابنه هشام ، وأحمد بن مغيث ، وجماعة أصحابه ، فعرض عليه ولاية القضاء ، فأبى قبولها[1] وذكر عذراً له فى ذلك ، فردد عليه الأمير عبد الرحمن القول ، وأظهر له العزيمة ، ولم يوسعه العذر فى ترك القبول ، فأصر على الإباءة لها ، وتمادى على النفور منها ، فلما يئس الأمير عبد الرحمن ، رحمه الله ، منه ، أطرق وجعل يفتل شاربه ، وكان إذا غضب فتل شاربه ، فالويل للمغضوب عليه ، حتى خاف من حضر على مصعب من بادرة تكون من الأمير فيه ، لهول مقامه ، وجعل بعض الحاضرين ينظر إلى هشام بن عبد الرحمن ، وإلى أحمد بن مغيث ، كالقائلين لهما : ماذا عرضتما بالرجل ؟ فرفع الأمير رأسه ، فقال لمصعب : اذهب ، فعليك كذا وكذا ، وعلى اللذين أشارابك ، ولم يكن من عقوبته له فى حُمَيّا الغضب أكثر من ذلك

---

(١) الأصل : « من قبولها » . والفعل متعد بنفسه .

وخرج مصعب فلحق بمكانه ، فلم يزل به حتى أفضت الخلافة إلى هشام ، رحمه الله ، فأرسل فيه ، وعزم عليه فى القضاء .

وسنذكر ذلك مبيناً إن شاء الله .

[زياد بن عبد الرحمن]

قال محمـــد :

وذكر أبو مروان عبيد الله بن يحيى ، عن أبيه :

أن الأمير هشاماً أراد زياد بن عبد الرحمن للقضاء ، فخرج هارباً بنفسه ، فقال هشام بن عبد الرحمن عند ذلك : ليت الناس كزياد حتى أكفى حب أهل الرغبة ، وأمّنه ، فرجع إلى مسكنه .

قال محمـــد :

قال لى عثمان بن محمد : سمعت محمد بن غالب ، يقول :

لما بعث الوزراء فى زياد بن عبد الرحمن ، وعرضوا عليه القضاء عن الأمير هشام ، رحمه الله ، قال لهم : أما إذ[1] أكرهتمونى على القضاء فزوجتى طالق ثلاثاً لئن أتى لى[2] مدع فى شىء مما فى أيديكم لأخرجنه عنكم ثم لأجعلنكم فيه مدعين .

فلما سمعوا ذلك منه عملوا فى معافاته .

[محمد بن عيسى]

قال محمد : وأخبرنى بعض رواة الأخبار ، قال :

لما مات القاضى محمد بن بشير ، ذكر الأمير الحكم القضاء ، ومن

---

(١) مقروء ريبيرا : « ان » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « بى » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .

يصلح أن يوليه ، فقال : ما أرى غير فقيه البلد : محمد بن عيسى الأعشى ، وما يغمسنى منه غير إفراط الدعابة التى فيه ، وعزم على ذلك من أمره ، فقال له بعض الوزراء : لو امتحنت أمره قبل المشافهة كان ذلك رأياً حسناً ، فأرسل إليه بعض وزرائه ، فنزل عليه وذاكره الأمر ، وأعلمه بما عابه به الأمير من إفراط دعابته ، فقال : أما القضاء فإنى والله لا أقبله ألبتة ، ولو فعل بى وفعل ، فلا يحتاج الأمير ، أبقاه الله ، أن يكشف إلىّ وجهه فى ذلك ، وأما الدعابة فعلى بن أبى طالب ، رضى الله عنه ، لم يدعها للخلافة ، أأدعها للقضاء ؟

فلما بلغ الأمير قوله عافاه ونظر فى غيره .

[سعيد بن محمد بن بشير]

قال محمـــد :

كان للأمير الحكم ، رضى الله عنه ، قاض بكورة جيّان ، فتظلم أهل الكورة منه ، فعهد الأمير الحكم إلى سعيد بن محمد بن بشير ، قاضى الجماعة بقرطبة ، أن ينظر على قاضى جيان ، فإن ظهر بريئاً أقره على قضائه ، وإن ظهر عليه ما رفع إلى الأمير فيه عزله عن الكورة ، فنظر قاضى الجماعة فألفاه بريئاً ، فقال له : انصرف إلى قضائك ، فقال : امرأتى طالق ، وعلى من الأيمان كذا وكذا ، أبر وأوفى من إيمان أبى[1] التى حلف بها ، لا نظرت بين اثنين حتى ألقى الله .

وكان محمد بن بشير قد عزله الأمير ، فحلف ألا يلى القضاء أبداً بطلاق زوجته ، وعتق رقيقه ، فلما عزم عليه الأمير بعد ذلك فى صرفه ،

---

(١) الأصول : « أبيك » .

حنث[1] فى أيمانه ، وطلق الزوجة ، وأعتق الرقيق ، وأخلف له الأمير ، كل ذلك إذ أعلمه به .

[يحيى بن يحيى]

قال محمد : وحدثنى عثمان بن محمد ، قال : حدثنى أبو مروان عبيد الله بن يحيى ، عن أبيه يحيى بن يحيى ، قال :

لما ولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم ، رضى الله ، عنهما ، ألح عليه فى القضاء ، وكان صاحب الرسالة فى ذلك طرفة ، فقلت له : المكان الذى أنا به لما تريدون خير لكم ، إنه إذا تظلم الناس من قاض أجلستمونى فنظرت عليه ، وإن كنت القاضى ، فتظلم الناس منى من تجلسون للنظر على : من هو أعلم منى أو من هو دونى فى العلم ؟

فقبل ذلك منى وعافانى[2] .

قال محمد : قال خالد بن سعد[3] :

كان أحمد بن خالد يحدث أنه لما مات يحيى بن يعمر بقى الناس ، بلا قاض ، حتى خطر بهم يوماً زرياب راكباً إلى البلاد ، فسألوه أن يخبر الأمير عنهم بما هم عليه من سوء الحال إذ ليس لهم قاض .

فلما دخل زرياب على الأمير ذكر ذلك له ، فقال له الأمير : يازرياب، والله ما منعنى من تولية قاض إلا أنى لست أجد أحداً أرضاه غير رجل ؛

---

(١) الأصول : « أحنث » والوجه ما أثبتنا .

(٢) مقروء ريبيرا : « وعافى بى » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .

(٣) مقروء ريبيرا هنا : « سعيد » وعليه المطبوعتان المصريتان ، وهو تحريف ، صححته فيما سيأتى أكثر من مرة : « سعد » .

قال زرياب : فقلت : أصلح الله الأمير ، ومن هو ؟ قال: يحي بن يحي ، غير أنه يأبى على ذلك[1] ، فقال له زرياب : فإذ ترضاه للقضاء فاسأله أن يدلك على قاض ، فقال له الأمير : قلت قولا سديداً ، فأرسل فى يحي ، وسأله أن يشير بقاض يرضاه ، إذ لم يقبل هو القضاء فى نفسه ، فأشار بإبراهيم بن العباس ، فولاه الأمير .

قال محمد : قال خالد بن سعد ، وأخبرنى بعض أهل العلم :

أن يحي أبى أن يقبل القضاء ، وأبى أن يشير بأحد .

قال محمد : قال خالد بن سعد : حدثنى من أثق به ، عن يحي بن زكريا ، عن محمد بن وضاح ، قال :

لما عزم الأمير على يحي على تولى[2] القضاء فأبى ولج[3] عليه ، قال : فأشر على برجل ، قال : لست أفعل ، لأنى إن فعلت شركته فى جوره إن جار .

فأحفظ ذلك الأمير عبد الرحمن ، فأمر صاحب رسائله أن يكون رقيباً على يحي ، وغدا به إلى الجامع ، ودفع إليه الديوان ، وقال للخصوم : هذا قاضيكم .

فلبث فى ذلك ثلاثاً ، فلما ضاق الأمر على يحي أشار بإبراهيم ابن العباس .

[عثمان بن أيوب]

قال محمد :

---

(١) الأصول : « من ذلك » . والفعل متعد بنفسه .
(٢) مقروء ريبيرا : « تولية » .
(٣) لج فى الأمر : لازمه وأبى أن ينصرف عنه .

وكان عثمان بن أيوب بن أبي الصلت من أهل العلم بقرطبة ، وكان ممن بُسطت له الدنيا ، فأبى أن يقبلها وأعرض عنها .

قال خالد بن سعد : سمعت ابنه اسماعيل يقول : عرضت على أبي ولاية القضاء فأبى أن يقبلها ، واستعفى منها .

[إبراهيم بن محمد]

قال محمد : وممن عرض عليه القضاء من شيوخ قرطبة فأبى قبوله[1] إبراهيم بن محمد بن باز .

وكان السبب في ذلك ، فيما أخبرني بعض رواة[2] الأخبار : أن الأمير ، رحمه الله ، محمد بن عبد الرحمن أدخل على نفسه هاشم ابن عبد العزيز يوماً له ، فقال له : يا هاشم ، كنت أرى رؤيا عجيبة في رجل لا أدري من هو ؟ كنت أرى نفسي في المصارة[3] حتى لقيت أربعة من الرجال ركباناً على دواب لهم ، لم أر في الرجال أصبح منهم وجوهاً ، ولا أبهى منظراً ، فجعلت أتعجب ، وأنهم طلعوا إلى الجُرف[4] ، فتبعتهم ، فأخذوا على وجهة اليمين حتى انتهوا إلى مسجد تقابله دار ، فقرعوا باب تلك الدار ، فخرج إليهم رجل منها فصافحوه ودعوا له ، وناجوه ساعة ثم زالوا عنه ، فقلت : من هؤلاء ؟ فقيل لي : محمد النبي ، صلى الله

---

(١) الأصول : « من قبوله » . والفعل متعد بنفسه .

(٢) مقروء ريبيرا : « ولاة » . وعليه المطبوعتان المصريتان .

(٣) مقروء ريبيرا : « المسارة » وعليه المطبوعتان المصريتان . وما اثبتنا من أخبار مجموعة ، وتاريخ افتتاح الأندلس ، ونفح الطيب (٣ : ٤٣) والمصارة : موضع بقرطبة .

(٤) الجرف ، بالضم : شق الوادي . وفي مقروء ريبيرا ، وعليه الطبعتان المصريتان : « الحرف » ، تصحيف .

عليه وسلم ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، أتوا لهذا الرجل عائدين في مرضه .

ثم قال لهاشم : قد عرفتك بالمسجد والدار حتى كأني وقفت بك إليهما ، فاذهب فاعرف من صاحب تلك الدار ؟ فقال له هاشم : قد عرفتها دون أن أتعرفها ، هي دار إبراهيم بن محمد بن باز ، فقال له الأمير : عزمت عليك لتذهبن متعرفا بحالي[1] . ففعل هاشم ، ثم أتاه بتصحيح ما قال له من قبل ، وأعلمه أن الرجل مريض .

فكان ذلك سبباً لأن عرض عليه الأمير قضاء الجماعة ، وأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز ، فأبى قبولها[2] ، فأعاد إليه الأمير هاشماً : إذ لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم في أمورنا ، فقال إبراهيم لهاشم : يا أبا خالد ، إن ألح على الأمير في شيء من هذا هربت بنفسي عن هذا البلد .

فأعرض الأمير محمد ، رحمه الله ، عنه وعن خبره .

قال لي أحمد بن عُبادة الرُّعيني :

كان المنذر بن محمد إذ كان ولداً ، هو الذي خاطبه في القضاء ، فأبى قبوله[3] ، فكان المنذر يقول : لو قبل مني الأمير لأكرهته عليه .

[محمد بن عبد السلام]

قال محمد :

وممن جاهر[4] بالإصرار على الإباءة من[5] القضاء محمد

---

(١) مقروء ريبيرا : « بحالة » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « من قبولها » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٣) مقروء ريبيرا : « من قبوله » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٤) مقروء ريبيرا : « جاهد » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٥) مقروء ريبيرا : « عن » . وعليه المطبوعتان المصريتان .

ابن عبد السلام الخشنى . فإنه أمر الأمير محمد ، رحمه الله ، محمد بن عبد الرحمن أن يبحث فى الخشنى ويستقضيه[1] على كورة جيّان ، فأرسل فيه الوزراء ، وقالوا (له)[2] : إن الأمير يستقضيك على كورة جيان ، فأبى ونفر من ذلك نفوراً شديداً ، فعوج ولوطف ، فلم يزدد إلا نفوراً وإباءة ، فكتبوا إلى الأمير يخبره ، وأنه لج فى ألا يقبل ، فوقع إليهم الأمير توقيعاً غليظاً ، معناه : إن عاندنا فقد عرض[3] بنفسه ودمه .

فلما سمع ذلك الخشنى نزع قلنسوته من رأسه ، ومد عنقه ، وجعل يقول : أبيت ! أبيت ! كما أبت السموات والأرض إباءة إشفاق ، لا إباءة عصيان ونفاق .

فكتبوا إلى الأمير بلفظه ، فكتب إليهم : أن سلوه[4] أمره ، وأخرجوه عن أنفسكم ، فقال له الوزراء : تنظر فى أمرك ليلتك هذه ، وتستخير الله فيما دعيت إليه .

وخرج عن القوم .

[أبان بن عيسى]

قال محمد : قال خالد بن سعد : ذكر لى محمد بن فطيس :

أن الأمير محمدا أمر الوزراء أن يرسلوا فى أبان بن عيسى ابن دينار ، وأن يولوه قضاء جيان ، فلما أرسلوا فيه ، وعرضوا ذلك

---

(١) مقروء ريبيرا : « ويستقضى » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٣) كذا . والمسموع : عرض نفسه لكذا . أما قولهم : عرض بفلان وله ، فمعناه : قال فيه قولا يعيبه .
(٤) الأصول : « سللوا » .

عليه ، استعفى وأبى ، فأمر الأمير محمد بن عبد الرحمن أن يوكل عليه الحرس حتى يبلغ جيان ، ويجلس بها مجلس القضاء ، والحكم بين الناس ، فوكل عليه الوزراء ، والحرس ، وساروا به ، وأقعدوه ، فحكم بين الناس يوماً واحداً ، فلما أتى الليل هرب ، فأصبح الناس يقولون : هرب القاضى ! فرجع الخبر إلى الأمير ، رحمه الله ، فقال : هذا رجل صالح ، ولكن يطلب حتى يعرف موضعه ، فطلب ، فلما عرف مكانه رضى الأمير عنه .

فلما قدم قرطبة ولاه الأمير صلاة الجماعة بقرطبة .

قال محمد : قال بعض أهل العلم :

فكان ، إذ ولى الصلاة ، ظاهر الخشوع ، كثير البكاء ، وإذا سلم من صلاة الجمعة لم يلبث ساعة فى المسجد ، اتباعاً للسنة .

قال محمد :

كان المنذر بن محمد ، رحمه الله ، شديد الإعظام لبقى بن مخلد ، دخل عليه يوم البروز فى المصلى ، فمنعه من تقبيل يده ، وأجلسه على جانب من فراشه على رءوس الناس ، وكان له خاصا وصنيعة ، قبل ولاية الملك ، وكان قد قدم إليه بقى بن مخلد بالبشرى[1] بالخلافة ، فلما صارت إليه الخلافة وفى له ، وتمادى على ما كان له من الإجلال والإكرام ، فلما عزل سليمان بن أسود عن القضاء أمر الأمير المنذر فى بقىّ بن مخلد ، فعرض عليه القضاء ، فأبى ذلك[2] ، فذهب إلى استكراهه على ذلك ، فقال له : ما هذا جزاء محبتى وانقطاعى ؟ فقال المنذر : أما إذ أبيت ، فما

(١) مقروء ريبيرا : « البنرى » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « من ذلك » وعليه المطبوعتان المصريتان .

ترى فيمن أشار به الوزراء؟ فقال: ومن هو؟ قال: زياد بن محمد بن زياد، فقال له: نِعم الحدث، فقال له المنذر: فأشر عليّ بقاض ترضاه للمسلمين، فقال: أشير عليك برجل من آل زياد، يعرف بعامر بن معاوية.

فقبل منه المنذر، رحمه الله، وأرسل فى عامر، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة.

قال محمد:

[عبد الرءوف بن الفرج]

وممن عرض عليه القضاء فأباه[1] أبو غالب عبد الرءوف بن الفرج.

قال لى أبو محمد قاسم بن أصبغ:

نزل موسى بن حدير على أبى غالب بن كنانة، فعرض عليه القضاء عن الأمير عبد الله بن محمد، رحمه الله، فأبى قبوله[2].

قال لى بعض أهل العلم: قال محمد:

لما قدم أبو غالب عبد الرءوف بن الفرج من الحج سلك طريق التقشف والتنسك والتدين، وكان الأمير عبد الله بن محمد به معجباً. وكان ربما اشتهى رؤيته من غير أن يدخله على نفسه، فتعرض[3] رؤيته يوم الجمعة من الساباط عند رواحه من الجمعة، فذكره الأمير يوما وقال: لابد من أن نضمه إلى الوزارة أو إلى القضاء، وكان عبد الله بن محمد

---

(١) الأصول: «فأبى منه».
(٢) الاصول: «من قبوله».
(٣) كـــذا.

ابن أبي عبدة أقرب الوزراء من أبي غالب ، محبة ومكانة ، فقال للأمير : ينبغي ألا يهجم على الرجل حتى يتعرف ما عنده في ذلك .

قال سكن الكاتب : فأرسلني عبد الله بن محمد إلى أبي غالب ، فعرضت عليه مراد الأمير .

قال سكن : فتلقاني في ذلك بالتضاحك والدعابة حتى أطمعني في نفسه ، وجعل يقول : أنتم أشح على دنياكم ، وأضن بها من أن تعطوا منها لأحد شيئا ، أو تشركوا في شيء منها صديقا .

قال سكن : فلما صرت[1] (إلى)[2] عرض الاستقضاء عليه ، قال لي : بالله لئن عاودتني بهذا ، أو بلغتني عن الأمير فيه عزيمة ، لأخرجن من من الأندلس .

---

(١) مقروء ريبيرا « سرت » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

باب

أخبار قرطبة وقضاتها قبل الخلفاء

ذكر القاضي مهدى بن مسلم

قال محمد :

فمن قدماء قضاة قرطبة الذين قضوا بها للأمراء العمال الولاة القواد قبل دخول الخلفاء ، رضى الله عنهم ، الأندلس :

مهدى بن مسلم ، وهو من أبناء المسالمة ، من أهل الدين والعلم والورع ، استقضاه عليها عقبة بن الحجاج السلولى .

حدثنى أحمد بن فرج بن مُنتيل ، قال : حدثنى أبو العباس أحمد بن عيسى بن محمد المقرىء ، بمدينة تنّس[1] ، قال :

ولى الأندلس عقبة بن الحجاج السلولى ، فكان صاحب جهاد ورباط ، وذا نجدة وبأس ، ورغبة فى نكاية المشركين ، وكان إذا أسر الأسير لم يقتله حتى يعرض عليه الإسلام حيناً ، ويرغبه فيه ، ويبصره بفضله ، ويبين له عيوب دينه الذى هو عليه ، فيذكر أنه أسلم على يديه بذلك الفعل ألفا رجل ، وكان قد اتخذ بالأندلس مقرا مدينة يقال لها : أربونه[2] ، وكان قد عرف مهدى بن مسلم بالعلم والدين

---

(١) الأصـول : « تنيس » ، تحريف . وتنس ، بفتحتين والتخفيف وسين مهملة . مدينة فى آخر افريقية مما يلى المغرب . معجم البلدان ايسلدان : (١ : ٨٨٧) .

(٢) أربونه ، بفتح أوله ويضم ثم السكون وضم الباء الموحدة وسكون الواو ونون وهاء . (معجم البلدان : ١ : ١٩٠)

والورع ، فكان قد استخلفه على قرطبة وأمره بالقضاء بين أهلها ، وكان قد عرفه مع ذلك بالبلاغة والبيان ، فلما أراد توليته ، قال له : اكتب عهدك عنى لنفسك ، فكتب مهدى :

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ماعهد به عقبة بن الحجاج إلى مهدى بن مسلم ، حين ولاه القضاء ، عهد إليه بتقوى الله ، وإيثار طاعته ، واتباع مرضاته فى سر أمره وعلانيته ، مراقباً له ، مستشعراً لخشية الله ، معتصماً بحبله المتين ، وعروته الوثقى ، موفياً بعهده ، متوكلا عليه ، واثقاً به ، متقيا منه ، فـ (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون)[1] .

وأمره أن يتخذ كتاب الله ، وسنة نبيه محمد ، صلى الله عليه وسلم ، إماماً يهتدى بنورهما ، وعلماً يعشى[2] إليهما ، وسراجاً يستضاء[3] بهما ، فإن فيهما هُدى[4] من كل ضلالة ، وكشفاً لكل جهالة ، وتفصيلا لكل مشكل ، وإبانة لكل شبهة ، وبرهاناً ساطعاً ، ودليلا شافياً ، ومناراً عالياً ، وشفاء لما فى القلوب[5] ، وهدى ورحمة للمؤمنين .

وأمره أن يعلم أنه لم يختره لمصالح العباد والبلاد ، وتولى[6] القضاء ، الذى رفع الله قدره ، وأعلى ذكره ، وشرف أمره ، إلا لفضل القضاء عند الله ، جل جلاله ، لما فيه من حياة الدين ، وإقامة حقوق المسلمين ، وإجراء الحدود مجاريها ، على من وجبت عليه ، وإعطاء الحقوق من

---

(١) النحل : ١٢٨ .
(٢) الأصول : « يعشو » .
(٣) الأصول : « يستضىء » .
(٤) الأصول : « هديا » .
(٥) الأصول : « الكذوب » .
(٦) الأصول : « وتولية » .

وجبت له . ولما رجا عنده فيما يمضيه ، ويتقدم فيه ، ويحكم به ، من إيثار حق الله ، عز وجل ، وطلب الزلفى لديه ، والقربى إليه ، وأن يحاسب نفسه فى يومه وغده ، فيما تقلد من الأمانة الثقيل حملها ، الباهظ عبؤها ، فإنه محاسب وموعد وموعود .

وأمره أن يواسى بين الخصوم بنظره واستفهامه ولطفه ولحظه واستماعه ، وأن يفهم من كل أحد حجته وما يدلى به ، ويستأنى[1] بكل عيي اللسان ، ناقص البيان ، فإن استقصاء الحجة ما يكون به لحق الله تعالى عليه قاضياً ، وللواجب فيه راعيا[2] ، فقد يكون بعض الخصوم ألحن بحجته ، وأبلغ فى منطقه ، وأسرع فى بلوغ المطلب ، وألطف حيلة فى المذهب ، وأذكى ذكاء ، وأحضر جواباً من بعض . وإن كان غير الصواب مرماه ، وخلاف الحق منحاه[3] . فإن لم يتعاهد القاضى مثل هذا ، ويجعله من القربات إلى الله ، عز وجل ، بالتحفظ والتيقظ ، والاسترابة ، والاحتراس من أهـــل الخب واللدد[4] ، والعناد ، والتلبس بشهادات الزور ، وتحيف الحقوق ، أهلك القوى الضعيف ، واقتطع حقه ، وغلب عليه .

وفى تقدم القاضى فى النظر فى ذلك ، والمراعاة له ، واحتساب ثواب الله ، فيه إثبات الحق ، وإبطال[5] الباطل (إن الباطل كان زهوقا)[6] .

---

(١) مقروء ريبيرا : « ويستأبى » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « راغبا » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٣) مقروء ريبيرا : « منهاه » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٤) الخب ، بالكسر : الخداع . واللدد : التشدد فى الخصومة .
(٥) مكان هذه الكلمة أخرى أستعصت قراءتها على القارىء . ولعلها ما أثبتنا .
(٦) الاسراء : ٨١ .

وأمره أن يكون وزراؤه ، وأهل مشورته ، والمعينون له على أمر دنياه وآخرته ، أهل العلم والفقه والدين والأمانة ممن قبله ، وأن يكاتب من كان فى مثل هذه الحال المرضية ، ممن فى غير ناحيته ، ويقابل آراء بعضهم ببعض ، ويجهد نفسه فى إصابة الحق ، فإن الله ، جل ثناؤه ، يقول فى كتابه الناطق على لسان نبيه الصادق محمد ، عليه السلام : (وشاورهم فى الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله)[1]. وأن يكون حجابه وأعوانه ، ومن يستظهر بهم على ماهو بسبيله ، أهل الطهارة والعفاف ، والطلب لأنفسهم ، والبعد من الدنس ، فإن أفعالهم منسوبة إليه ، ومنوطة لديه ، فإذا أصلح ذلك لم يلحقه عيب ، ولم يعلق به ريب ، إن شاء الله .

وأمره أن يديم الجلوس والقعود لمن استرعاه الله أمره ، وقلده شأنه ، وأسند الحكم له وعليه ، ويقل السآمة منهم ، والتبرم بهم ، ويصرف إليهم قلبه وذهنه وشغله وفكره وفهمه ولسانه ، بما يوسعهم به عدلا وإنصافا وإصلاحا واستصلاحا ، فإن فى ذلك قوة لمنتهم[2] ، وإحياء لتأميلهم ، وتحقيقا لجميل ظنونهم ، وثقة منهم بورعه ونزاهته ، وطيب طعمته[3] ، فإن فيهم الضعيف عن التودد[4] ، والزمن من الثقيل .

وعليه فى كل وقت التعهد ووهنا[5] لأهل اللدد[6] والفجور ، والتقحم فى

---

(١) آل عمران : ١٥١ .

(٢) المنة ، بالضم : القوة .

(٣) الطعمة ، بالضم : وجه الكسب ، ويقال : هو طيب الطعمة ، اذا كان نقى الكسب .

(٤) كذا فى الأصول . ولعلها : التردد ، أى السعى والاختلاف الى الامر .

(٥) كـــذا .

(٦) الأصول : « التلدد » ، وهو التبلد ، ولا يستقيم بها الكلام ، وما أثبتنا أحق .

ملتبسات الأمور ، وأن يكون قعوده لهم ، وتصرفه فى النظر بينهم ، بنشاط وقلة فتور ، ليكون ذلك أقوى له ، وأتقن لما يحكمه ويبرمه ، من سياستهم وتدبيرهم ، إن شاء الله .

وأمره أن يسمع من الشهود شهاداتهم على حقها وصدقها ، ويستقصيها ، حتى لا يبقى عليه شيء منها ، ومن المزكّين تزكيتهم ، ويكثر البحث والفحص عن أمورهم أجمعين ، ويسأل عنهم أهل الصلاح والدين والأمانة والثقة والدعة[1] ، ممن يعرفهم ويبطُن أحوالهم[2] ، ولا يعجل بإمضاء حكم حتى يستقصى حجج الخصوم وبيناتهم ومزكيهم ، ويضرب لهم الآجال ، ويوسع فيها عليهم حتى تتجلى له حقائق أمورهم ، وتنكشف له أغطيتها ، فإذا أتى عليها علماً وأيقنها إيقاناً ، لم يؤخر الحكم بعد اتضاحه وظهوره وثبوته عنده ، وعند من يشاوره من فقهائه .

وأمره أن يطالع بكتبه ، فى الحوادث التى يحتاج فيها إلى المؤامرات ، فيما أشكل عليه ، واستغلق له ، واحتاج إليه فى النوازل ، إبراهيم بن حرب القاضى ، ليرد عليه منه مايعمل به ، ويمتثله ، ويقتصر عليه ، ويصير إليه ، لتكون موارد أموره ومصادرها ، ومبتدأ فواتحها [مصحوبة][3] بالتسديد ، مقرونة خواتمها بالتأييد ، إن شاء الله .

هذا عهدى إليك ، وأمرى إياك ، وإسنادى إليك ما أسنده ، وتفويضى إليك ما فوضت ، فإن تعمل به مؤثراً لرضى الله وطاعته ،

---

(١) كذا فى الأصول . ولعلها : الورع .
(٢) ببطن أحوالهم : يعرف باطنها وخفيها .
(٣) بمثل هذه الكلمة يستقيم الكلام .

قائماً بالحسبة[1]، مؤدياً حق الأمانة، يكن حجة بين يديك، وظهيرا لك، وإن لم تعمل به يكن حجة عليك.

وأنا أسأل الله أن يعينك ويقويك ويرشدك ويوفقك ويسددك، إنه خير موفق ومعين، وصلى الله على محمد.

قال محمد: قال أحمد بن فرج، فقلت لأحمد بن عيسى:

لقد عظمت همتك إذ حفظت مثل هذا وشبهه، من الأخبار القديمة، فقال: حفظت هذا زمن الصبا عن جدٍّ لي عمر نحو عمري، وكان من أحفظ الناس لأخبار بني أمية عندكم، ولقد كان عندي من كتبه أخبار حسان غريبة، فذهبت بحريق كان في منزلي، ولقد بلغني أن بعض من عندكم من بني الأغلب، أو غيرهم، من الشيعة، ادعى هذا العهد، وكتب به نصا إلى بعض ولاة القضاء، وما هو إلا لمهدي ابن مسلم، هذا عندي قديما أحفظه زمن الصبا عن جدي. فهل عندكم له ذكر؟

فقلت له: ما سمعت به عندنا، ولا باسم مهدي، هذا.

فقال لي: قد سألت غيرك من أهل بلدك، فلم يكن يعرفه، فيا عجبا[2] كيف درس خبره عندكم؟ لكنني أظنه لم يعقب، فاضمحل خبره بالفتن التي دارت في بلدكم.

---

(١) الحسبة: مراعاة شئون الناس.

(٢) مقروء ريبيرا: «فياعجمي»، وعليه المطبوعتان المصريتان.

ذكر القاضي
عنترة بن فلاح

حدثني أحمد بن فرج بن مُنتيل ، قال : حدثني أبو محمد مسلمة بن زرعة بن روح بالعريش ، بالشام ، وكان شيخاً كبيراً قد نيف على المائة ، فيما ذكر لي ، وأدرك حرملة صاحب الشافعي ، وحدثني عنه وعن أمثاله ، وذكر لي أنه من موالي بني أمية ، وكان ذا علم بأخبارهم القديمة والحديثة ، وأخبار بلاد الأندلس ، محبا لهم ، متشيعا فيهم ، وكنت قد نظرت يوماً في بعض جوامع بواديهم إلى خطب مكتوبة بخط غليظ في رق ملصق في الحائط بحذاء المنبر ، الذي يخطب عليه ، فكان إذا قعد للخطبة نظر إليها ، فلم يدخل عليه سقط ولا تلعثم ، فتكلمت معه في ذلك ، وعبت عليهم ، وقلت لهم : أنتم أهل المشرق المنسوب إليهم البلاغة والخطب على البديهة ، وتفتقرون إلى مثل هذا ! ما رأيت مثل هذا في شيء من نواحي المغرب ، وهم أضعف الناس في البلاغة كما[1] تقولون ، فقال لي : قد كان ألطف من هذا عندكم ، وفي بيضة بلدكم ، وموضع سلطانكم ، كان يخبرني أبي عن جدي أنه كان عندكم بقرطبة قاض في الزمان ، يسمى : عنترة بن فلاح ، وكان تقيا ورعاً ، استسقى يوما بالناس فأحسن في دعائه وقيامه بالخطبة ، فقام إليه رجل من عامة الناس ، فقال له : أيها القاضي الواعظ ، قد حسن ظاهرك فحسن الله باطنك ، فقال له : آمين لنا أجمعين ، فهل أضمرت شيئاً

---

(١) الأصول : « بما » .

يابن أخى ؟ فقال له : نعم ، بتفريغ أهرائك[1] يكمل استسقاؤك [2]، فقال القاضى : اللهم إنى أشهدك أن جميع ما حواه ملكى من المأكول صدقة لوجهك .

ثم آلى ألا يريم[3] مقامه حتى يقصد داره ، ويفرق جميع ما ادخر .

قال : فغيثوا [4] من يومهم غيثاً عاماً .

قال لى : وكان هذا القاضى عنترة يقول : متى لحظت الناس لم أصل كلاما ، فكان إذا خطب سدل على وجهه من ثوبه .

فكان يذكر عنه : أن معناه غير ذلك ، وأن خطبته كانت مكتوبة فى صحيفة مشبكة فى الثوب المسدول على وجهه .

فهذا من نحو مارأيت عندنا ، وهذه الخطب لها آلات واستجماع .

---

(١) الأهراء ، جمع هرى ، بالضم ، وهو البيت الكبير يجمع فيه الطعام .

(٢) الاستسقاء : طلب السقيا .

(٣) يريم : يبرح .

(٤) الأصول : « أغيثوا » . والمسموع : غاث الله البلاد غيثا وغياثا : أنزل بها الغيث .

ذكر القاضى
مهاجر بن نوفل القرشى

قال محمد : أخبرنى أحمد بن فرج بن مُنتيل ، قال : حدثنى مسلمة ابن زرعة ، قال : سمعت أبى يذكر مراراً عن جده ، وكان قد دخل الأندلس ، يقول :

لم أر مثل قضاة الأندلس فى العبادة والورع .

قال : رأيت بها قاضياً يدعى : مهاجر بن نوفل القرشى ، كان يجتمع عنده الناس للتحاكم فلا يزال يذكرهم ، ويخوفهم الله ، وما يلحق المبطل من سخط الله وعقوبته ، وموقفه بين يديه فى القيامة ، ثم يذكر ما يلزم القاضى من الحساب بما يجب عليه من التحرى والاجتهاد ، ثم يأخذ فى النوح على نفسه والبكاء ، معلنا بذلك ، حتى كنت أرى الناس ينصرفون عنه باكين خائفين ، قد تعاطوا الحقوق بينهم .

ولقد بلغنى فى موته أعظم العجب ، وأنه لما مات ، رحمه الله ، وكان لا أهل له ولا ولد ، دفن بمقبرة لهم بقبلىّ مدينتهم وبعدوة نهر عظيم لهم ليلا ، وأظنه عهد بذلك ، فلما هيل التراب عليه ، سمعوا من القبر كلاماً ، فاستمعوه ينادى ويقول : أنذرتكم ضيق القبر ، وسوء عاقبة القضاء .

قال : فكشفوا عنه التراب ، وظنوه حيا ، فوجدوه مكشوف الوجه ميتاً بحاله التى قبر بها .

ذكر القاضي
يحيى بن يزيد التجيبي

قال محمد : سمعت من أهل العلم سماعاً فاشياً :

أن عبد الرحمن بن معاوية الإمام دخل قرطبة ، وقام بالإمامة ، والقاضي حينئذ يحيى بن يزيد التجيبي . فأثبته على القضاء ولم يعزله .

وكان من قبل ذلك يقال له ، وللقضاة قبله : فلان قاضي الجند ، فلما امتنع الفهري بغرناطة ، واضطره الأمير عبد الرحمن ، رحمه الله ، إلى النزول ، واشترط حضور القاضي يحيى ، فحضر ، وكتب في كتاب المقاضاة ، وذلك بمحضر يحيى بن يزيد قاضي الجماعة .

قال محمد :

هكذا بلغني ، وقد رأيت سجلا عقده محمد بن بشير ، يقول فيه :

حكم محمد بن بشير ، قاضي الجند بقرطبة . وإن تسمية القاضي بقاضي الجماعة ، اسم محدث لم يكن في القديم .

قال محمد :

ولم يختلف عليّ أحد كاتبته في أن يحيى بن يزيد التجيبي إنما استقضى على الأندلس بالمشرق ، فقدمها قاضياً ، واختلفت الرواية فيمن ولاه الأندلس ، فرأيت في بعض الروايات عن ابن وضاح ، قال : استقضى يحيى بن يزيد على الأندلس عمر بن عبد العزيز .

قال : وكان يحيى رجلا صالحاً .

وحكى عنه أنه اعتزل الحرب عند دخول عبد الرحمن بن معاوية ، ولم يغمس يده فى الدماء ، فلما قامت البيعة لعبد الرحمن أجاب إليها طائعاً .

قال محمد : وقال لى بعض رواة الأخبار :

لما قدم بلج بن بشر الأندلس ، وأحدث فى عبد الملك بن قطن الفهرى ما أحدث ، وانتصر أبناء عبد الملك بعبد الرحمن بن عقبة اللخمى ، وتصرفت الحال بقتل بلج بن بشر ، اتصل الخبر بحنظلة ابن صفوان الكلبى ، صاحب إفريقية ، فوجه إلى الأندلس أبا الخطار حسام بن ضرار الكلبى عاملا عليها ، ووجه معه يحيى بن يزيد التجيبى قاضيا ، وكان من عرب الشام الساكنين بإفريقية .

قال محمد : وأخبرنى غير واحد من أهل العلم :

أن الأمير عبد الرحمن ، رحمه الله ، لما دخل القصر تلقاه بنات يوسف بن عبد الرحمن الفهرى ، وبقية عياله ، فقال له بعضهن : أحسن يا بن عم فقد ملكت ، فأرسل فى يحيى بن يزيد القاضى ، ودفع إليه بقية عيال الفهرى ، وأمره بالحفظ لهن .

فلما خرج عبد الرحمن ، رحمه الله ، فى طلب يوسف بن عبد الرحمن ، إلى جهة ماردة ، خالفه يوسف الفهرى إلى قرطبة وظفر له بجاريتين كان قد علقهما ، فأتاه القاضى يحيى بن يزيد ، فقال له : يا لئيم ، عبد الرحمن ظفر ببناتك وكرائمك فتلوم[1] عليهن حتى نقلن إلى دارك ولم يعرض لهن ، وأنت ظفرت بجاريتين له ، لم يستحقا منه

---

(١) تلوم عليهن : تلبث .

حرمة فأخذتهما ! فتذمم[1] الفهري ، وقال : والله ما رأيت لواحدة منهما وجهاً ، فاقبضهما ، وبدأ[2] بهما إليه .

قال محمد : ورأيت في بعض الحكايات ، أن محمد بن وضاح ، ذكر : أن ولد يحيى بن يزيد التجيبي ، كان ممن سعى في الثورة مع يحيى بن يزيد بن هشام ، وعبد الملك بن أبان بن معاوية بن هشام ، على الأمير عبد الرحمن ، وأنه قتل معهما ومع أصحابهما بمنية الرصافة .

---

(١) تذمم : استنكف واستحيا .
(٢) الأصول : « وبرى » .

ذكر القاضي
معاوية بن صالح الحضرمي

قال محمد :

أبو عمرو معاوية بن أبي أحمد صالح بن عثمان ، المعروف بحدير[1] بن سعيد بن سعد بن فهر الحضرمي ، كان من أهل الشام من حمص ، يعرف بغناة[2] عبس ، دخل الأندلس قبل دخول الإمام عبد الرحمن بن معاوية ، رحمه الله ، فنزل إشبيلية ، وكان عن جلة أهل العلم ، ورواة الحديث ، شارك مالك بن أنس في بعض رجاله : يحيى ابن سعيد ، وغيره ، وروى عن معاوية بن صالح جملة ، وعن أئمة أهل العلم ، منهم : سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، والليث .

وذكر أن مالك بن أنس روى عنه حديثاً واحداً ، وذكر أنه أتاه مالك بن أنس يوماً إلى داره فانصرف عنه دون أن يصل إليه .

قال محمد :

وذكر محمد بن وضاح ، قال : قال لي يحيى بن معين :

جمعتم حديث معاوية بن صالح ؟ قلت : لا ، قال : ومامنعكم

---

(١) الأصول : « بحرير » براءين ، تحريف . وحدير ، بضم المهملة الأولى ، كما في الخلاصة . (وانظر : تهذيب التهذيب : ١٠ : ٢٠٩) .

(٢) كذا ، ولم يذكر هذه في مرجع من المراجع الكثيرة التي ترجمت له ، وهي : المغرب في حلى المغرب : ١ : ١٢ ، وتهذيب التهذيب : ١٠ : ٢٠٩ ، وميزان الاعتدال : ٣ : ١٧٩ ، وجذوة المقتبس : ت ٧٩٦ ، وتذكرة الحفاظ : ١ : ١٦٦) .

من ذلك ؟ قلت : قدم بلداً لم يكن أهله يومئذ أهل علم ، قال : أضعتم والله علماً عظيما .

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن :

لما وجه الأمير عبد الرحمن ، رحمه الله ، معاوية بن صالح إلى الشام ، حج فى سفرته تلك ، وكتب عنه أهل العراق كثيراً من حديثه .

قال محمد بن عبد الملك بن ايمن :

ورأيت حديث معاوية بن صالح بالعراق أعز شيء .

ولقد قال لى محمد بن أحمد بن أبى خيثمة :

لوددت أن أدخل الأندلس حتى أفتش عن أصول كتب معاوية ابن صالح .

قال ابن ايمن :

فلما انصرفت إلى الأندلس طلبت أمهاته ، وكتبه ، فوجدتها قد ضاعت بسقوط همم أهلها .

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن :

ولقد تتبعت حديثه فى تاريخ أحمد بن أبى خيثمه عند ذكر أهل الشام ، ونقله لأخبار أهل حمص ، فلم أجد له فيها إلا حديثين أو ثلاثة .

قال أحمد بن زياد : وحدثنى محمد بن وضاح ، قال : حدثنى يحيى بن يحيى ، قال :

أول من دخل الأندلس بالحديث معاوية بن صالح الحمصى .

قال محمد : وذكر بعض أهل العلم ، قال :

كان معاوية بن صالح راوية لحديث أهل الشام ، فطال عمره ، وكان منفرداً به فى زمانهم ، ومن الدليل على رياسته وانفراده به ، أن زيد بن الحباب العكلى[1] ، وهو من رجال أبى بكر بن أبى شيبة ، مشهور فى أهل الحديث ، رحل إلى الأندلس من العراق ، وأخذ عنه كثيراً من الحديث .

قال أحمد بن خالد : حدثنا أبو عبد الملك مروان بن عبد الملك الفخار ، قال : سمعت أبا سعيد الأشج يقول :

أبو الحسين زيد بن الحباب ، مولى لعُكل .

وسمعت عبدة بن عبد الله يقول :

سمعت زيد بن الحباب ، يقول : دخلت الأندلس ، وكتبت عن معاوية بن صالح .

قال محمد :

قدم معاوية بن صالح الأندلس قبل دخول الإمام عبد الرحمن بن معاوية ، رضى الله عنه ، أرض الأندلس ، فنزل بإشبيلية ، فكان بها حتى قدم الأمير عبد الرحمن ، رحمه الله ، فلما تمت له البيعة ، واتسقت له الأمور ، أرسل معاوية بن صالح إلى الشام ليأتيه بأخته أم الأصبغ ، فأبت الانتقال[2] وقالت ، كبرت سنى ، وأشرفت على انقضاء أجلى ، ولا طاقة بى على شق البحار والقفار ، وحسبى أن أعلم ما صار إليه من نعمة الله .

---

(١) تهذيب التهذيب (٣ : ٤٠٢ ـ ٤٠٤) .
(٢) الأصول : « عن الانتقال » .

قال محمد : قال لى محمد بن عبد الملك بن أيمن .

وفى سفرته تلك كتب عنه وجوه أهل العلم .

قال لى : ثم لما صار معاوية إلى الأمير عبد الرحمن أدخل إليه تحف أهل الشام ، وكان فى تلك التحف من الرمان المعروف اليوم بالأندلس بالرمان السفرى ، فجعل جلساء الأمير من أهل الشام يذكرون الشام ، ويتأسفون عليها ، وكان فيهم رجل يسمى : سفر ، فأخذ من ذلك الرمان شيئاً لطف به ، وغرسه حتى علق ونما وأثمر ، فهو اليوم الرمان السفرى ، نسب إليه .

قال محمد : وذكر أحمد بن خالد ، قال :

لما وجه الأمير عبد الرحمن ، رحمه الله ، معاوية بن صالح إلى الشام حج فى سفرته تلك ، فلما دخل المسجد الحرام فى أيام الموسم ، (و)[1] نظر فيه إلى حلق أهل الحديث : عبد الرحمن بن مهدى ، ويحيى ابن سعيد القطان ، وغيرهما من نظرائهما ، قصد إلى سارية فصلى ركعتين، ثم صار إلى معارضة[2] من كان معه ،وذكروا أشياء من الحديث، فقال معاوية بن صالح : حدثنى أبو الزاهرية حدير بن كريب[3] ، عن جبير بن نفير[4] ، عن أبى الدرداء ، عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وسمع بعض أهل تلك الحلق قوله ، فقالوا : اتق الله أيها الشيخ ولا تكذب ، فليس على ظهر الأرض أحد يحدث عن

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٢) مقروء ريبيرا : « معاوضة » وعليه المطبوعتان المصريتان .

(٣) تهذيب التهذيب (٢ : ٢١٨) .

(٤) تهذيب التهذيب (٢ : ٦٤) .

أبى الزاهرية عن جبير بن نفير ، عن أبى الدرداء . غير رجل لزم الأندلس ، يقال له : معاوية بن صالح ، فقال لهم : أنا معاوية بن صالح . فانفضت الحلق كلها ، واجتمعوا إليه ، وكتبوا عنه فى ذلك الموسم علماً كثيراً .

قال محمد :

ولما قدم معاوية بن صالح من الشام على الأمير عبد الرحمن ولاه القضاء والصلاة .

وغزا الأمير سرقسطه ، وغزا معه معاوية بن صالح ، فكان يحيى الليل بالصلاة ، حتى إذا أصبح لبس قباءه[1] وسلاحه ، ومضى إلى الصف حيث القتال ، فوقف فيه .

أخبرنى محمد بن عمر بن عبد العزيز ، قال : أخبرنى على ، عن ابن أبى شيبة ، قال :

غزا معاوية بن صالح ، وهو قاضى الجماعة ، مع الأمير عبد الرحمن غزاة سرقسطة ، إذ كان يحارب بها ابن الأعرابى ، فكان إذا هتف على الجند إلى الخروج خرج معاوية فى كتيبة من جند مصر ، فلا يزال واقفاً فى مركزه ، متوكئاً على قوسه ، حتى تنجلى الحرب .

قال أحمد بن زياد : حدثنى محمد بن وضاح ، قال : حدثنى حرب ، رجل من أهل شبلاد[2] ، قال :

---

(١) القباء ، بفتحتين : ثوب يلبس فوق الثياب ، أو القميص يتمنطق به .

(٢) الأصول : « شبلاد » آخرها راء ، تحريف ، وما أثبتنا من معجم البلدان (٣ : ٢٥٥) . وشبلار ، آخرها دال مهملة : قرية بالأندلس .

كنت بقرطبة فى مسجدها الجامع فى المقصورة يوم جمعة ، وكان فى الجماعة رجل يتنفل ، ويعلن بالقرآن ، إلى أن دخل معاوية بن صالح المقصورة ، وهو يومئذ القاضى وصاحب الصلاة ، فسمع إعلان الرجل بالقراءة ، فمضى إليه فأخذ قلنسوته من رأسه ، ثم رمى بها إلى ناحية من نواحى المقصورة ، والناس مجتمعون ، ثم قال له عند أذنه : إلى حيث انتهت قلنسوتك ثمَّ ينتهى أذاك ، ثم انتهى معاوية إلى موضعه .

فلما سلم الرجل سئل عما قال له ، فأخبر به .

قال لى محمد بن عبد الملك بن أيمن :

كان قد نال معاوية خمول[1] فى أيام الأمير عبد الرحمن، رحمه الله ، فبينما الأمير جالس فى السطح يوما إذ نظر إلى معاوية بن صالح خاطراً فى القنطرة ، فذكره وذكر خموله وما صار إليه ، فأرسل فيه ووصله وأعاده إلى حسن نظره .

قال محمد : سمعت من يقول :

إن سعيد الخير ، ابن الأمير ، شفع له إلى أبيه عبد الرحمن حتى رضى عنه وأعاده إلى حسن رأيه .

قال محمد :

وكان معاوية بن صالح قد عقد صهراً مع زياد بن عبد الرحمن ، وذلك أنه أنكحه ابنة له ، تسمى : حميدة ، ومنها ولد زياد ، فعرض لزياد مع ختنه معاوية عارض حُفظ يومئذ ، وتُحُدث به ، وذلك أن زياداً رغب أن ينظر إلى زوجته فى بيت أبيها قبل بنائه بها ، على ما يفعله

(١) المطبوعتان المصريتان : « خمولا » .

بعض الناس ، فتحيل[1] النساء عليه فى ذلك ، وأتين به عند العشاء الآخرة ، فصار فى الأسطوان ، فنفرت دابة معاوية منه واشتد قلقها من أجله ، حتى خرج معاوية إلى الصلاة ، فسمع حس الدابة ، فرابه ذلك ، ثم دعا بالمصباح ، فوجد زيادا فى مذود الدابة فى بعض زوايا الأسطوان ، فما زاد على أن قال : استوصوا بزياد[2] خيراً ، ثم خرج إلى الصلاة .

قال أحمد بن زياد : أخبرنى عيسى بن بكر المعلم ، قال : أخبرنى بعض من أثق به بذلك ، عن عامر بن معاوية ، وعن غيره ، قال :

خرج معاوية بن صالح حاجا بعد الحجة التى تقدمت له من أرض الأندلس ، وخرج معه حينئذ زياد بن عبد الرحمن ، فلما قدما المدينة توجه زياد بن عبد الرحمن إلى مالك بن أنس ، فدخل عليه ، وقد كان تقدم له منه سماع فى غير سفرته تلك ، وأعلمه بقدوم معاوية بن صالح ،فسأله أن يأتيه [به][3] فأتاه [به][3]،فدخلا عليه ، فسأله معاوية ابن صالح عن نحو مائتى مسألة ، فأجاب مالك عن جميعها فكاشف[4] زياد بن عبد الرحمن مالكا ، وقال له : يا أبا عبد الله ، كيف رأيت معاوية بن صالح ؟ فقال له مالك : ماسألنى أحد قط مثل معاوية بن صالح . ثم كاشف[5] زياد معاوية عن مالك ، فقال له معاوية : ما سألت أحداً مثل مالك .

قال محمد : قال لى أحمد بن حزم ، قال لى محمد بن عمر بن لبابة .

---

(١) تحيل : استعمل الحيلة .
(٢) الأصول : « بكم » .
(٣) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٤) مقروء ريبيرا : « فكشف » . وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٥) مقروء ريبيرا : « كشف » . وعليه المطبوعتان المصريتان .

كان يوسف الفهرى قد أعطى معاوية بن صالح جارية ، فأولدها معاوية ، فلما ولى عبـــد الرحمن بن معاوية قوم[1] على معاوية بن صالح الجارية[2] ، فاستحقت عليه ، فسأل معاوية بن صالح عن مسألة نفسه ، وما يجب عليه من الحق فيها .

فقال : شهدت أبا الزاهرية ، وقد اختصم إليه فى دعامة فى حائط لجل استحقها رجل ، فقضى للمستحق بقيمة الدعامة ، وقال : إن فى نزعها ضررا على الحائط . وأنا أرى أن نزع هذه عن ولدها أشد ضرراً من ضر نزع دعامة من حائط ، فقبل ذلك منه ، فقومت هكذا .

وأشار ابن لبابة ، بجمع باب كمه على كوعه ، ولم يُكشف لها ذراع .

قال محمد بن عمر بن لبابة . وكان اسم الجارية : خلة .

قال محمد : قال أحمد بن سعيد ، قال لى عبد الله بن محمد بن أبى الوليد الأعرج :

وكانت خلة هذه المذكورة قبيحة ، وكان لها خادم فائقة الحسن ، اسمها : سعاد ، فكان الناس يقولون : شتان ما بين خلة وسعاد .

قال محمد :

وقد اختلف قول مالك بن أنس فى أم الولد تستحق[3] ، قال مرة : يغرم السيد قيمتها وقيمة ولدها ، حتى نزلت بمالك بن أنس ، فى أم ولده ، فأفتى أن يغرم قيمة أم ولد لا غير .

---

(١) الأصول : « قيم » ٠ وما اثبتنا هو الصواب ٠
(٢) مقروء ريبيرا : « فى الجارية » وعليه المطبوعتان المصريتان ٠

قال خالد بن سعد : أخبرنى محمد بن هشام ، عن أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن ، عن محمد بن وضاح ، قال :

شهد الأمير هشام بن عبد الرحمن ، رحمه الله ، جنازة معاوية بن صالح فى الربض ، ومشى فى جنازته .

قال خالد : قال لى محمد بن هشام ، وأخبرنى عيسى الزاهد ، قال : سمعت يحيى بن يحيى ، يقول :

مات معاوية بن صالح هاهنا ، ودفن بالربض .

قال محمد :

وكان لمعاوية بن صالح أخ يسمى : محمد بن صالح ، عقبه بالشام كثير ، لم يدخل أحد منهم الأندلس .

قال أحمد بن محمد [بن عبد الملك][1] بن أيمن :

رأيت[2] رسالة كتب بها البقية من ولده بالشام إلى البقية من ولد معاوية بالأندلس ، نسختها :

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جماعة ولد معاوية صالح الحضرمى ، من جماعة ولد محمد بن صالح الحضرمى . تولاكم الله بحفظه ، وحاطكم بصنعه ، ومد لكم فى نعمته ، وزادكم من إحسانه .

إن الله جل ثناؤه ، وتقدست أسماؤه ، جعل بين الناس أنساباً يتعاطفون بها ، ويتواصلون عليها ، أوثق عراها ، وأتقن قواها ، وأتم

---

(١) تكملة يستقيم بها السند .

(٢) الأصول : « قال رأيت » . ويبدو أن قوله « قال » مقحمة ، الا أن يكون للسند بقية .

وهب الله لكم العافية ، الشعب الأدنى ، والنسب الأولى ، يجمعكم وإيانا الجد المعروف بحدير ، والقرابة القريبة[1] ، وإن جرى القضاء باغتراب بعض عن بعض ، وشحوط[2] دار عن دار ماسة ، لا يوهن أسبابها تقادم الانتزاح ، ولا يعني على واجب حقوقها بعد التزاور ، وماعدمنا - أكرمكم الله - من أنفسنا تطلعا إليكم ، ولا ترك من رزقه الله الحج منا المسألة عنكم في حجاج المغرب ، طمعا في موافاة بعضكم ، وتشوقا إلى استفادة علم خبركم ، فلم يأذن الله أن يوافي سائلنا دالا عليكم ، ولا مخبراً عنكم ، حتى وقع بظنوننا مايقع مثله بالظنون ، على فروط الليـــالى والأيام ، ومرور الشهور والأعوام ، من الانقراض والنفور ، حتى أهدى الله لنا علم ماكنا نتطلع إليه منكم ، أبعد ماكنا طمعاً فيه ، وأشد يأساً ، مع حامل كتابنا هذا إليكم ، وهو : أبو الحارث بشر بن محمد بن موسى القرشي ، فإنه صار إلى حمص منصرفه من بغداد ، نافذا[3] إليكم ، فسأل عنا ، بفضل ما ألزم نفسه لكم ، إذ كنتم ، على ماذكر ، أخواله ، وكانت أمه أم عمرو بنت محمد بن معاوية بن صالح ، وأحب من الانصراف إليكم بخبرنا ، فأخبر بمكاننا ، وأرشد إلينا ، وأتانا منه رجل ، ظاهر الفضل ، موسوم بالخير ، معه من خبركم ، وعلم أمركم ، ما امتلأت به الصدور سروراً وحبوراً ، وجعلنا لانكاشفه[4] في مساءلتنا إياه ، وتقصينا على ماعنده ، إلا يكشف لنا عما يزيد

---

(١) الأصول : « بالقرابة » .
(٢) الأصول : « شحط » . وما أثبتنا هو المسموع .
(٣) مقروء ريبيرا : « نافدا » ، بالدال المهملة .
(٤) الأصول : « لا نكشفه » .

النعمة علينا فيكم من الله عظيما فى تسنية أقـــداركم ، وتشريف مذاهبكم ، فالحمد لله رب العالمين ، المانّ الكريم ، الذى منّ علينا بما تناهى إلينا عنكم ، وتقرر عندنا من فضل حالكم ، ونسأل الله إتمام ما حبيتم به ، و [أن][1] . يزيدكم من كل خير ، ويزيدنا بمزيدكم ، وأن يعوضكم وإيانا من الفرقة التى كتبها علينا ، فباعد بيننا ، وشتت جمعنا ، وأن يجمع بيننا فى جنانه ، ودار رضوانه ، ومحل أوليائه ، إنه قريب مجيب .

وكتابنا إليكم ، حجب الله عنكم كل مكروه ، ونحن من الله فى نعمة ، وكل بلائه عندنا جميل ، وحالنا فى خاصة قومنا ، وكافة عترتنا وجندنا ، الحال التى تحبون فى أن نكون بها وعليها ، البسط فيهم ، والتقدم عليهم . وقد شاهد بشر بن محمد من أمرنا ما لعله سيخبركم به . فحمداً لله وشكراً على إحسانه ، ورغبة إليه فى صالح المزيد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .

ذكر القاضى
عمر بن شراحيل

قال محمد :

أبو حفص عمر بن شراحيل المعافرى ، أصله من أهل باجة ، ونزل بقرطبة فى درب الفضل بن كامل .

ولاه الأمير عبد الرحمن بن معاوية — رحمه الله — القضاء بقرطبة ، بعد معاوية بن صالح ، ثم عزله وأعاد معاوية بن صالح ، فكانا جميعاً يتداولان القضاء ، عاماً معاوية وعاماً عمر ، وأقاما بذلك مدة من الدهر .

قال : ولقد حدثنى محمد بن وضاح ، عمن أدرك أيامهما ، قال :

كان إذا أغفل الأمير — رحمه الله — عزله عند انقضاء العام ، رفع يذكره بأمره .

وكان كل واحد منهما إذ عاقه شغل فى يوم من الأيام لم يقبض لذلك اليوم رزقاً .

وأخبرنى من أثق به من أهل العلم ، قال : قال لى أبو مروان عبيد الله بن يحيى :

كان الأمير عبد الرحمن بن معاوية - رحمه الله - يُديل بين معاوية بن صالح ، وعمر بن شراحيل ، عاماً هذا وعاما هذا ، فولى عمر بن شراحيل عاما من تلك الأعوام ، فلما انقضى العام أقره على القضاء ولم يحركه ،

فكتب معاوية إلى الأمير عبد الرحمن يحركه فى ولايته ويعلمه أن عام صاحبه قد انقضى ، فلما قرأ الأمير عبد الرحمن كتابه أنكره واستفظعه ، وأمر بإدخال معاوية على نفسه ، فلما دخل إليه قال : هذا كتابك ؟ قال : نعم ، قال : ومثلك يطلب ولاية القضاء ، وقد علمت ما جاء فى ذلك من الأثر فيمن طلبها وكل[1] إلى نفسه فيها ! فقال : أصلح الله الأمير ، ولّيتنى القضاء فى أول مرة ، وأنا كاره ، فتوليته ، فلما تولى رأسُ الشهر رزقتنى رزقاً واسعاً توسعت به ، ثم استمر الرزق كل شهر حتى عزلتنى عند رأس العام ، فاستقبلت العام الثانى ، الذى كنت فيه معزولا ، بفضول من رزق العام الأول ، فانقضت تلك الفضول بانقضاء العام ، ثم وليتنى فعاد على الرزق ، فكانت هذه حالتى إلى هذا الوقت ، وقد انقضت فضولى الباقية من رزق العام الأول ، وانقضى العام ، فانتظرت الولاية التى يكون بها الرزق ، فأبطأت عنى ، فكتبت إلى الأمير مذكراً ، مع أنه إن طلبت الولاية فقد طلبها من ظله فى الأرض خير منى : يوسف ، عليه السلام ، قال : (اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم)[2]. فقبل الأمير قوله منه ، وأمر بعزل عمر بن شراحيل ، وتولية معاوية .

قال محمد :

وقد تكررت الأمانة وقضاء الكُور فى نسل عمر بن شراحيل ، وقد ولى منهم رجل يكنى بأبى سعيد ، واسمه محمد بن عمر ، قضاء جيّان

---

(١) كـــذا .
(٢) يوسف : ٥٥ .

وإستجه[1] ، وكان مقدما عند الخاصة ، رفيع الدرجة عند العامة ، وعقبه كثير .

---

(١) استجه ، بالكسر ثم السكون وكسر التاء فوقها نقطتان وجيم وهاء ، كذا قيدها ياقوت فى كتابه معجم البلدان (١ : ٢٤٢) بالعبارة ، وضبط الجيم ضبط قلم بفتحة ، على حين ضبطت ضبط قلم أيضا فى صفة جزيرة الأندلس (ص : ١٤) بالتشديد .

ذكر القاضى
عبد الرحمن بن طريف اليحصبى

قال محمد : قال أحمد بن خالد :

كان من شأن الخلفاء - رحمهم الله - السؤال عن أخبار الناس ، والكشف عن أهل العلم والخير منهم ، والتعرف لأماكنهم من قرطبة ، أوغيرها من الكور ، فكانوا إذا احتاجوا إلى رجل يصلح لخطة من خططهم ، استجلبوه ، واحتاج الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، رحمه الله ، إلى تولية قاضى جماعة بقرطبة ، وكان قد بلغه عن رجل بماردة[1] ، صلاح وصلابة وورع ، فاستجلبه وولاه ، فسار فى القضاء بأفضل سيرة .

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن :

وممن ولى القضاء لعبد الرحمن بن معاوية — رضى الله عنهما — عبد الرحمن بن طريف ، من ساكنى مدينة ماردة ، وكان رجلا صالحاً ، محمود السيرة .

ولقد قرىء[2] على القاضى أحمد بن محمد بن زياد صك[3] فيه ذكر مال وقفه عبد الرحمن بن طريف لأم العباس ، وأم الأصبغ ، أختى

---

(١) ماردة ، بكسر الراء ودال مهملة : كورة واسعة من نواحى الأندلس ومعجم البلدان (٤ : ٣٨٩) .
(٢) مقروء ريبيرا : « قرأ » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٣) مقروء ريبيرا : « صكا » ، وعليه المطبوعتان المصريتان .

الأمير عبد الرحمن بن معاوية ، وكان فى ذلك الكتاب ، عند ذكر التوقيف: إذ كان المتوفىّ فلان مولاهما ، وجب[1] لهما ميراثه ، وهما غائبتان فى الشام .

قال محمد : قال خالد بن سعد : سمعت محمد بن إبراهيم بن الحباب يقول ، عمن حدّثه :

إن الأمير — رحمه الله — عبد الرحمن بن معاوية دخل عليه حبيب القرشى ، فشكا إليه القاضى عبد الرحمن بن طريف ، وذكر أنه يريد أن يسجل عليه فى ضيعة أُقيم[2] فيها عنده ، وادعى على حبيب فيها الغصب ، والعداء[3] ، فأرسل الأمير — رحمه الله — فى القاضى ، وتكلم معه فى ذلك ، وأمره بالتثبت ، ونهاه عن العجلة ، فخرج ابن طريف من فوره ، وأرسل فى الفقهاء والعدول ، فنفذ القضية على حبيب ، وسجل وأشهد ، فدخل حبيب على الأمير فأغراه بالقاضى ، ووصفه بالبغض[4] له ، والاستخفاف به ، فغضب الأمير غضباً شديداً ، وأرسل إلى القاضى ابن طريف ، وأدخله على نفسه ، ثم قال له : من أقدمك أن تنفذ الحكم بعد أن أمرتك بالتثبت والأناة ؟ فقال له ابن طريف : أقدمنى الذى أقعدك هذا المقعد ، ولولاه ماقعدته ، فقال له الأمير : قولك هذا أعجب من فعلك ، ومن أقعدنى هذا المقعد ؟ فقال : رسول رب العالمين ، فلولا قرابتك منه ماقعدت

---

(١) مقروء ريبيرا : « ووجب » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) الأصول : « قيم » . والذى أثبتناه أحق . وأقيم : أى فوض .
(٣) العداء ، بفتحتين : الاعتداء .
(٤) الأصول : « بالبغضة » ، والبغضة ، بالكسر : مصدر بغض الشىء ، ككرم ، اذا كان كريها . وما أثبتنا مصدر : بغض فلان الشىء ، بفتحتين ، اذا كرهه ومقته .

هذا المقعد ، وإنما بُعث بالحق ليقضى على القريب والبعيد . ثم قال له القاضى : أيها الأمير ، ما الذى يحملك على أن تتحامل لبعض رعيتك على بعض ، وأنت تجد من ذلك وجهاً : أن تُرضى من تعنى به من مالك ؛ فقال له الأمير : فلعل الذين استحقوا الضيعة أن يبيعوها فأشتريها لحبيب من مالى ، وأرضيهم فى ثمنها ، فقال له ابن طريف : إذن أرسل فى القوم وأخاطبهم فى ذلك ، فإن أجابوا إلى البيع وإلا فإن حكمى قد نفذ[1] .

فخرج القاضى ، فأرسل فى القوم ، وتكلم معهم فى الضيعة ، فأجابوا إلى البيع ، إن أجزل لهم الثمن .

فكان حبيب يقول ، بعد ذلك : جزى الله عنى ابن طريف خيراً ، كانت بيدى ضيعة حرام فجعلها ابن طريف حلالا .

قال محمد : وسمعت بعض أهل العلم ، يقول :

إن حبيباً كانت له مع ابن بشير قصة تشبه هذه القصة ، فكان حبيب يلقاه من بعد فيقول : يأبى أنت ، أردنا أن نأكل الحرام فأبيت إلا أن تجعله حلالا .

---

(١) مقروء ريبيرا « نفد » بالدال المهملة ، وعنه المطبوعتان المصريتان .

ذكر القاضى
المصعب بن عمران الهمدانى

قال محمد :

هو : المصعب بن عمران بن شفىّ بن كعب بن زيد بن عمرو بن امرىء القيس بن زيد الهمدانى ، من العرب الشاميين ، ومكتبه فى جند حمص ، دخل الأندلس قبل دخول الأمير عبد الرحمن بن معاوية — رضى الله عنهما — فنزل بكورة جيان بقرية باذو[١] ، ثم رحل إلى موضع من عمل قرطبة بجوفى المدور[٢] الأدنى إليها ، وكان سكناه بقرية تعرف بغليار[٣] فى الجبل من إقليم المدور .

وكان أبوه عمران من جند هشام بن عبد الملك بالشام ، وكان قد تزوج امرأة من بنى حاطب بن أبى بلتعة ، وتزوج الأمير عبد الرحمن أخت تلك المرأة . وولد له منها سليمان ، ابنه ، والسيدة ، ابنته ، وقد لحقت مع أبيه ، ودفنت بمقبرة الربض .

قال محمد : ورأيت فى بعض الأخبار .

أن هشام بن عبد الرحمن — رحمه الله — لما أدرك ، وخرج من القصر إلى داره ، انتهى إليه زهد مصعب بن عمران ، وورعه ،

---

(١) كذا .

(٢) المدور ، ضبطت ضبط قلم فى معجم البلدان (٤ : ٤٥٠) بفتح فضم ، وضبطت ضبط قلم أيضا فى صفة جزيرة الأندلس (ص : ١٤٣) بضم ففتح فواو مشددة مفتوحة .

(٣) كذا

فاستجلبه إلى نفسه واستخلصه ، وجعله وزيره وسميره ، فلما احتاج الأمير إلى قاضى جماعة ، أشار هشام بالمصعب ، فقبل ذلك منه هنا (ص : ٦٩) .

وكان مسكنه بقرطبة ، إذ ولى قضاءها ، برحبة عبد الرحمن بن معاوية ، رحمهم الله .

وكان كاتبه محمد بن بشير المعافرى .

وكان مصعب فى قضائه من أهل العدل ، والسيرة المحمودة ، صلبا فى الحق ، منفذا له على الخاصة والعامة .

وكان ذلك أيام هشام — رحمه الله — ثم توفى هشام ، فأقره الحكم بن هشام — رضى الله عنه — على قضاء الجماعة وعلى الصلاة ، وكان يعرف صلابته وتنفيذه ، فكان يؤيده ولا يفتّ فى عضده ، ويجيز أفعاله ، وينفذ أحكامه ، وإن وقعت بغير المحبوب .

قال محمد :

ورأيت فى بعض الحكايات أن العباس بن عبد الله المروانى غصب ضيعة من رجل ، بجيان ، وتوفى الرجل وترك أطفالا ، فلما بلغوا وانتهى إليهم عدل مصعب بن عمران ، قدموا قرطبة وأنهوا إليه مظلمتهم ، وأثبتوها عنده ، فبعث القاضى فى العباس بن عبد الله وأعلمه بماذكر القوم ، وعرفه بالشهود عليه ، وأباح له المدفع ، وضرب له أجلا بعد أجل ، فلما انصرفت الآجال ، وعجز عن المدفع ، أعلمه أنه ينفذ الحكم عليه . فدخل العباس على الأمير الحكم — رحمه الله — وسأله أن يوصى القاضى بالتخلى عن النظر ، وأن يكون الأمير الناظر بينه وبين خصمه ، فدعا الأمير بفتى له ، يسمى : بزنت ، وأرسله إلى مصعب بن عمران بأن يتخلى عن النظر ، فلما أدى الفتى

الوصية ، قال له مصعب : إن القوم قد أثبتوا حقهم ، ولزمهم فى ذلك الأمير ، فدعا معصباً إلى القضاء ، فأباه[1] ، على ماوصفته فى صدر الكتاب فى باب : من عرض عليه القضاء فأبى قبوله[2]، وانصرف إلى منزله .

قال محمد : قال لى بعض رواة الأخبار :

فلما ولى الخلافة هشام بن عبد الرحمن — رحمه الله — أرسل فى مصعب بن عمران إلى ضيعته ، فذكر أنه أتاه الرسول وزوجته تنسج فى منسج لها ، والمصعب بين يدى المنسج يعمل لها الوشائع[3] ، ففتحت[4] المرأة بإصبعها فى المنسج ، ثم قالت له : ترد القضاء أيضا على هذا الأمير كما رددته على أبيه ، ثم ترجع إلى وشائع المنسج ؟

فلما قدم المصعب على هشام ، قال له : قد علمت أنه إنما منعك من قبول القضاء من إبى الأخلاق التى كانت له ، وقد عرفت أخلاقى ، فتول[5] القضاء ، فأبى عليه ، فعزم عليه هشام — رحمه الله — عزماً شديدا حتى ولى القضاء .

وكان يخطب بالناس ، ويصلى بهم ، إذا غاب الأمير هشام ، فاشترط على الأمير هشام ، إذا قبل منه القضاء ، أن يأذن له فى اطلاع[6] ضيعته كل يوم سبت ويوم أحد ، فرضى له بذلك .

---

(١) الأصول : « فأبى منها » . والوجه ما أثبتنا .
(٢) الأصول : « من قبوله » . والوجه ما أثبتنا .
(٣) الوشائع : جمع وشيعة ، وهى المكوك ، وكل لفيفة من القطن المندوف .
(٤) كذا .
(٥) الأصول : « فتولى » .
(٦) اطلع اطلاعا ونظر .

عناء طويل ، ونصب شديد ، لبعد مساكنهم ، وقد ثبتت دعواهم ، ولست أتخلى عن النظر حتى أحكم لهم . فرجع الفتى وأدى ماقال إلى الأمير — رحمه الله — فجعل العباس يغريه ، ويقول له : قد أعلمت الأمير باستخفافه ، وأنه يرى أن الحكم له لا للأمير . فصرف الأمير الحكم — رحمه الله — الفتى إليه ، يقول له : لابد أن تكف عن النظر بينهم ، وأن أكون أنا الناظر فى ذلك . فلما عاد الفتى إلى مصعب بذلك من عند الأمير ، أمره بالقعود ، ثم أخذ كتاباً فعقد حكمه للقوم بالضيعة ، ثم نفذه بالإشهاد فيه ، ثم قال للفتى : اذهب فأعلمه أنى قد أنفذت مالزمنى إنفاذه من الحق ، فإن أراد ان ينقضه فذلك إليه يتقلد منه ماشاء . فذهب الفتى لحرف كلام القاضى ، ونقل عنه إلى الأمير أنه قال : قد حكمت بحكم العدل فينقضه الأمير إن قدر . فأطرق الأمير الحكم — رحمه الله — وجعل العباس يغريه ويوقد غضبه ، وثاب إلى الحكم من توفيق الله وعصمته ، التى اكتنف[1] بها خلفاءه ، ماصار به إلى ماهو أشبه بخلافته ، وأليق بإمامته ، فقال للعباس : ما أشقاه من لطمه قلم القاضى ! ثم رجع إلى ماكان فيه ، ولم يعرض للقاضى ، ونفذ له حكمه .

وذكر بعض أهل العلم ، قال :

اعتل مصعب فى ضيعته . فكشف عنه الأمير الحكم — رحمه الله — فذكرت له علته ، فخرج متنزهاً إلى جهة المدور[2] ، فقصده إلى داره ونزل عليه فى منزله ، فقال له مصعب : إن الأمير — أعزه

---

(١) اكتنف : أحاط .
(٢) انظر الحاشية (رقم : ٢ ، ص : ٦٧) .

الله — قد خرج للتروح ، فإن رأى[1] أن يكون صدره[2] عليّ فليفعل ، فاستعد له بطعام يصيبه ، فركب الحكم ، رحمه الله — فقضى من تروحه وطرا ، ثمّ انصرف إليه ، فأحضر طعامه . ثم نظر الحكم إلى خادم لمصعب تسمى : علة ، فاستسقاها ماء ، فقال لها مصعب : كفى ياعلة ، ونادى بابنة له تسمى : ككوية ، فقال لها : اسقى مولاك ماء ، فقامت الصبية وسقته ، وتولت خدمته ، فقال له الحكم — رحمه الله — : هذا لقب أو اسم ؟ فقال له : بل اسم جدتى ، أم حاطب بن أبى بلتعة ، فسماها النساء به على عادتهن فى الأسماء ، فقال له الأمير الحكم — رضى الله عنه — : إن وهبنى الله ابنة سميتها باسمها ، فولدت له ابنة، فسماها بذلك الاسم ،وهو أول من سمى بهذا الاسم من الخلفاء ، رضى الله عنهم .

وتوفى مصعب من تلك العلة ، وترك ولدين ، وعقبه باق ، ولم تزل الخلفاء — رضى الله عنهم — على محافظه لهم .

قال محمد : وأخبرنى بعض رواة الأخبار :

أنه توافى على باب الأمير الحكم — رحمه الله — جملة من الناس شتى ، يذكرون كفايتهم فى الخدمة ، ويسألون الأمير أن يشتروا له من مواليهم ، فأمر أن يسألوا عن أسماء مواليهم ، فكان فيهم عبد لولد مصعب ، فأمر الحكم — رحمه الله — بزجره ، وقال : من يخدم ولد القاضى ، لو مات لهم هذا العبد لأخلفت لهم مكانه ، فكيف أن أنزعه منهم ؟

---

(١) مقرؤ ريبيرا : « وأى » .
(٢) الصدر : الصدور ، وهو الرجوع .

قال محمد :

ولم يكن مصعب بالمتسع فى علم السنن ، ولا فى رواية الأخبار .

قال أحمد بن زياد : حدثنى محمد بن وضاح ، قال : حدثنى يحي ابن يحي :

أن زياد بن عبد الرحمن أول من دخل الأندلس بالفقه والحلال والحرام ، وهو أول من أظهر سنة تحويل الأردية فى الاستسقاء ، وصاحب الصلاة والحكومات يومئذ ابن شق ، فقال ، على الجهل منه : هذا قدر نشرة [1] .

قال يحي :

خرجت من هاهنا إلى المشرق ، ولقيت مالك بن أنس ، والليث ابن سعد ، ومن دونهما ، فوجدت سنة تحويل الرداء معروفة فاشية .

قال محمد : وذكر عبد الملك بن الحسن ، قال سمعت محمد بن بشير ، يقول : سمعت مالك بن أنس ، يقول :

تكاد أحاديث ابن عمران تكون سيرا .

قال محمد :

فلا أدرى أى ابن عمران أراد ؟ إن كان مصعب بن عمران ، لأن ابن بشير كان كاتبه ، فلعله كان يحكى له أخباره ، أو أراد : محمد بن عمران الطلحى قاضى المدينة ، والأقرب أن يكون المراد مصعب بن عمران ، لمجالسة ابن بشير له ، وأنه كان كاتبه ، وأعرف الناس بأخباره .

---

(١) كـذا .

ذكر القاضى
محمد بن بشير المعافرى

قال محمد :

كان محمد بن بشير بن شراحيل المعافرى ، أصله من جند باجة ، من عرب مصر .

قال أحمد بن خالد :

طلب محمد بن بشير القاضى العلم بقرطبة ، عند شيوخ أهلها ، حتى أخذ منه بحظ وافر ، ثم كتب لأحد أولاد عبد الملك بن عمر المروانى ، لمظلمة نالته ، على وجه الاعتصام به ، وتصرف معه تصرفا لطيفا ، ثم انقبض عنه وخرج حاجًّا .

قال محمد :

وكتب محمد بن بشير فى حداثته للقاضى مصعب بن عمران ، ثم خرج حاجًّا ، فلقى مالك بن أنس ، وجالسه وسمع معه ، وطلب العلم أيضا بمصر ، ثم انصرف فلزم ضيعته فى باجة .

قال محمد : أخبرنى من أثق به من أهل العلم ، قال :

لما توفى المصعب بن عمران شاور الحكم — رضى الله عنه — العباس بن عبد الملك المروانى فيمن يوليه قضاء قرطبة ، فقال له العباس : إن مصعب بن عمران ، وإن كان حكم على فأغضبنى فنافرته ونابذته ، فليس ذلك بالذى يبلغنى إلى الطعن عليه فى فضله وحسن اختياره .

وقد كان اختياره وقع على محمد بن بشير ، فاستكتبه ، معرفتي أنا بابن بشير إذ تولى الكتابة لأخي إبراهيم ، فقبل الأمير — رحمه الله — رأى العباس ، وأمر باستقدام محمد بن بشير .

قال محمد : رأيت في بعض الكتب :

أن محمد بن بشير ، لما أتى فيه رسول الأمير ، أتى وهو لا يعلم ما يراد به ، فلما صار بسهل[1] المدور ، مال إلى صديق له كان بها من العباد فنزل عليه ، وتحدث معه في أمر نفسه ، وذكر أنه يتوقع أن يضم إلى الكتابة التي تخلى عنها ، فقال له صديقه العابد : ما أراك إلا بعث فيك للقضاء ، لأن القاضي توفي بقرطبة ، وهي الآن بلا قاض . فقال له ابن بشير : إذ قلت هذه المقالة ، وتوهمت هذه الحالة ، فأنا أستشيرك في ذلك ، وأسألك أن تنصح لي ، وتشير بالصواب علي ، فقال له العابد : أسألك عن أشياء ثلاثة فاصدقني فيها ثم أُشير عليك بعد ذلك ، فقال له محمد بن بشير : ما هي ؟ قال له : كيف حبك لأكل الطيب ، ولباس اللين ، وركوب الفاره ؟ فقال له : والله ما أبالي ما رددت به جوعتي ، وسترت به عورتي ، وحملت به[2] رجلتي[3] ، فقال له العابد : هذه واحدة ، ثم قال له : كيف للتمتع بالوجوه[4] الحسان ، وما يشاكل ذلك من الشهوات ؟ فقال له محمد بن بشير : هذه حالة والله ما استشرفت نفسي قط إليها ، ولا خطرت ببالي ، ولا اكترثت بفقدها . قال له العابد : هذه ثانية ، فكيف حبك لمدح الناس وثنائهم عليك ، وكراهتك للعزل ، وحبك للولاية ؟ فقال له : والله ما أبالي في

---

(١) الأصول : « بسهلة » .
(٢) كذا . يريد : ما تحاميت به واتقيت .
(٣) الرجلة ، بالضم : أن تمشي راجلا ، ليس لك ما تركبه .
(٤) الأصول : « الوجوه » .

فى الحق من مدحنى أو من ذمنى ، وما أسر بالولاية ، ولا استوحش للعزل ، فقال له العابد : فاقبل القضاء ، فلا بأس عليك .

فقدم قرطبة ، فولاه الحكم ، رحمه الله ، قضاء الجماعة والصلاة .

قال محمد :

فمن مستفيض الأخبار التى لا يتواطأ على مثلها ، أن محمد بن بشير من عيون قضاة الأندلس ، ومن وجوه أهل القضاء بها ، كان شديد الشكيمة ، ماضى العزيمة ، مؤثراً للصدق ، صلبا فى الحق ، لا هوادة عنده لأهل الحرم ، ولا مداهنة فى أحكام السلطان ، ولا يعبأ بجميع[1] أهل الخدمة ، ولا بمن[2] لاذ بالخليفة من جميع الطبقات .

قال أحمد بن خالد :

كان أول ما أنفذه محمد بن بشير من أحكامه التسجيل على الأمير الحكم — رحمه الله — فى أرحاء القنطرة ، إذ قام عنده فيها بعض من قام ، فسمع من البينة فيها ، ثم أعذر إلى الأمير — رحمه الله — ثم سجل فيها وأشهد ، ثم ابتاعها للأمير الحكم بعد ذلك ابتياعاً صحيحا .

فكان الأمير الحكم بعد ذلك يقول : رحم الله محمد بن بشير ، فقد أحسن فيما فعل بنا ، كان فى أيدينا شىء مشتبه فصححه لنا ، وصار حلالا طيباً ، فطاب لنا ملكه .

قال محمد بن وضاح :

---

(١) الأصول : « على جميع » .
(٢) الأصول : « ولاعلى من » .

حكم محمد بن بشير على ابن فُطيس ، ولم يعرفه بالشهود ، فرفع ابن فطيس بذلك إلى الأمير الحكم ، رحمه الله .

فأمضى[1] الأمير إلى ابن بشير : إن ابن فطيس ذكر أنك حكمت عليه بشهادة قوم ولم تعرفه بهم ، وإن أهل العلم يقولون : إن ذلك له .

فكتب إليه ابن بشير : ليس ابن فطيس ممن يعرف بمن شهد عليه ، لأنه إن لم يجد سبيلا إلى تجريحهم طلب أذاهم فى غير ذلك ، حتى يجليهم عن[2] أموالهم .

قال خالد بن سعد : أخبرنى محمد بن فطيس ، قال : حدثنا يحي بن يوسف بن يحي المعافرى : أنه سمع عبد الملك بن حبيب ، وذكر محمد بن بشير ، فقال :

كان من خيار المسلمين ، وذكر عَدْله .

قال عبد الملك : وكان يصلى بنا الجمعة وعليه قلنسوة خز .

قال محمد : ذكر بعض أهل العلم ، قال :

كان محمد بن بشير يقضى فى سقيفة معلقة بقبلى مسجد أبى عثمان ، وكانت داره فى الدرب الذى بقبلى ذلك المسجد ، وكان إذا قعد للقضاء جلس وحده ، لا يجلس معه أحد ، وخريطته بين يديه ، ويتولى أكثر الكتاب بيده ، فيتقدم الخصوم على كثب[3] ، فيقف الخصمان على أقدامهما ، فيدليان بحجتهما ، ثم يفصل بينهما ، وينصرفان .

---

(١) مقروء ريبيرا : « فأوصى » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « من » ، وهذا الفعل يتعدى بالحرف : « عن » .
(٣) مقروء ريبيرا : « كتبه » وعليه المطبوعتان المصريتان .

وكان يقعد لسماع الخصومة من غدوة إلى قبل الظهر بساعة ، ثم يقعد بعد صلاة الظهر إلى العصر ، لا يكون نظره غير السماع من البينات ، ولا يسمع من بينة فى غير ذلك الوقت ، وكان لا يخاليه أحد فى مجلس نظره ، ولا فى داره ، ولا يقرأ كتابا لأحد فى سبب من أسباب الخصومة .

قال محمد بن وضاح :

ولما ولى القضاء محمد بن بشير طبع طوابع[1] عشرة ، فلم تزل فى خريطته إلى أن مات ، كان إذا أتاه الرجل يسأل الطابع ، كاشفه عمن[2] يجبه ، فإن كان قريبا بقرطبة أعطاه طابعا ، وأمر الكاتب برقم[3] اسمه ومسكنه ، وفيمن أخذ الطابع ، ويقول : إياك إن كنت ظالما أن تقدم على أحد بطابعى ، ويعهد إليه بصرف الطابع بعينه ، وإن كان بعيداً أجل له بقدر ذلك .

فلم تزل تلك الطوابع تتردد على يديه حتى توفى .

وذكر بعض الرواة ، قال : شهد رجل من أكابر أهل زمانه مع رجل كان رفيقاً للقاضى ، فى حججه ، وكان الناس يعدونه أثيراً عنده ، وأميناً لديه ، فقال المشهود له : زدنى بينة . وشاع ذلك فى الناس ، وعلموا أن الشاهد الأول قبله ، وأن صديقه ورفيقه هو المردود الشهادة ، فقال له الخصم : يعرفنى القاضى بمن قبل من شاهدى

---

(١) مقروء ريبيرا « طابع » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « كشفه فيمن » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٣) مقروء ريبيرا : « بزم » وعليه المطبوعتان المصريتان .

ومن لم يقبل ، لأعدله ، فقال له : الذى لم أقبل لا ينفعك تعديله عندى ، وهو فلان ، صاحبي ورفيق .

قال : فلما تكلم بذلك القاضى أتاه رفيقه ذلك فى مجلس النظر على عيون الناس ، فقال له : أيها القاضى ، قد علمت أنى لا أقدر على مخالاتك وسؤالك عما أحب أن أسألك عنه ، إلا فى هذا الملأ ، وقد رأيت أن أوقف نفسى بين يديك هذا الموقف ، وأسألك عن السبب الذى أوجب ردك لشهادتى ، فقد علمت أنه جمعنى بك المنشأ ، والحضار[1] ، وطلب العلم ، وطريق الحج ، واطلعت من باطنى على مثل ما اطلعت من باطنك ، فعرفنى السبب الذى أنكرت علىّ لأعرفه وأعترف بخطئى فيه أمام هذه الجماعة ، فقال له ابن بشير : صدقت ، قد جمعنى بك ماذكرت ، وعرفتنى كما وصفت ، وما أعثرت[2] لك من خربه[3] فى دينك ، ولكن صدرنا عن الحج ونزلنا بمصر ، وابتدأنا بالسماع من شيوخنا وعملنا على المقام بها ، فقلت لى : إن الغربة قد أضرت بى ، وإنى أحببت ابتياع جارية ، فحسنت ذلك لك ، واستعرضت الرقيق ، فقلت لى : إنى وجدت جارية تساوى على وجهها كذا وكذا ، وبيدها صنعة ، ويسأل بها صاحبها من أجل صنعتها كذا وكذا ، أكثر مما تساويه بغير صنعة ، فقلت لك : لا حاجة بك إلى صناعتها ، وأما أن تبتاعها للمتعة فدعها وابتع غيرها ، فإنها تقوم لك مقامها ، فلا معنى للزيادة فيها ، فأظهرت منى القبول ،

---

(١) الحضار : الغدو والرواح ، يريد زمن الصبا .
(٢) أعثره على الأمر : أطلعه عليه .
(٣) الخربة : الزلة والعيب .

ومضيت فابتعتها وزدت فيها على قدرها ، فلما رأيت الشهوة قد غلبتك في ابتياع تلك الجارية ، وإتلافك المال في المغالاة فيها ، خشيت أن تكون مثل تلك الشهوة قادتك إلى الشهادة لمال تأخذه ، أو ميل تميله ، فاحتطت لديني ، ولم أجدني في سعة من قبول شهادتك .

قال محمد :

وشهد عنده رجل من إخوانه من أهل الخاصة به والتكرر عليه ، يكنى بأبي اليسع ، فرد شهادته ، فبلغ الرجل ما كان منه ، فتصدى له وهو رائح إلى الجامع ماشياً ، فقال له : على خاصتي بك ، ومحبتي لك ، ترد شهادتي عندك ؟ فقال له محمد بن بشير : الورع يا أبا اليسع ! الورع يا أبا اليسع ! مرتين لم يزده على ذلك .

قال محمد بن أحمد الشيباني الزاهد : سمعت محمد بن وضاح ، يقول : أخبرني من كان يرى محمد بن بشير القاضي داخلا على باب المسجد الجامع يوم جمعة ، وعليه رداء معصفر ، وفي رجليه حذاء يصر[1] ، وعليه جمة مفرقة ، ثم يقوم فيخطب ويقضي ، وهو في هذا الزي ، وإذا رام أحد من دينه شيئاً وجده أبعد من الثريا .

قال محمد :

ومما يحكيه الناس ، ويدور على ألسنتهم من أخبار محمد بن بشير : أنه أتاه رجل لا يعرفه ، فلما نظر إلى زي الحداثة من الجمة المفرقة ، والرداء المعصفر ، وظهور الكحل ، والسواك ، وأثر الحناء في يديه ، لم يتوسم فيه[2] القضاء ، فقال لبعض من يجلس إليه : دلوني

---

(١) يصر : يصوت .
(٢) الأصول : « عليه » والوجه ما أثبتنا .

على القاضى ، فقيل له : هاهو ذا ، وأشير له إلى القاضى ، فقال لهم : إنى رجل غريب ، وأراكم تستهزئون بى ، وأنا أسألكم عن القاضى وأنتم تدلوننى على زامر ، فزُجر من كل ناحية . وقال له ابن بشير : تقدم فاذكر حاجتك . فلما أيقن الرجل أنه القاضى تذمم واعتذر ، ثم ذكر حاجته ، فوجد من العدل والإنصاف فوق ظنه .

قال محمد :

وكان محمد بن عيسى كثير النادر ، كثير التطنيب ، فكان إذا رأى الرجل من أصحاب محمد بن بشير قال له : متى رأيت عُشرَ الدلال ، ومتى تمضى إلى عشر الدلال ؟ فبلغ ذلك محمد بن بشير من قوله ، واستفاض عنده ، فأحفظه ذلك ، فلما اجتمع معه عطف عليه محمد بن بشير ، فقال له : أبا عبد الله ، إن الشر لا يعجز عنه أحد ، وكل من رضى به قدر عليه ، وإن الخير لا يناله إلا أهل الصبر ، ومن يقوم على نفسه بالرياضة المحمودة ، فأقصر عما بلغنى عنك ، فإنه أجمل بك .

قال محمد :

وهذا المعنى الذى أتى به محمد بن بشير قد قاله مالك بن أنس لبعض الشعراء ، حدثنى به بعض أهل العلم بمدينة تونس ، قال :

اختصم رجلان إلى عامل المدينة ، أحدهما شاعر ، فرفعهما إلى مالك بن أنس ليفصل بينهما ، فتكلما عند مالك بن أنس وتناظرا ، فحكم مالك على الشاعر لصاحبه ، فقال الشاعر ، وقد أحفظته[1] فتيا مالك عليه : أتظن الأمير لم يكن يعرف هذا القضاء الذى قضيت به

(١) مقروء ريبيرا : « أحفظه » وعليه المطبوعتان المصريتان .

على ؟ إنمـــا صرفنا إليك لتصلح بيننا فلم تفعل ، أما والله لأقطعن ظهرك هجاء ، ثم خرج عنه ، فأمر مالك بن أنس أن يُصرف إليه ، فصرُف ، فقال له : يا هذا ، تدرى بأى شىء وصفت نفسك ؟ بالسفه والدناءة ، وهما اللذان لا يعجز عنهما أحد ، ولـكن عليك بما تنقطع الرقاب دونه ، وهو الـكرم والمروءة .

حدثنى أحمد بن محمد بن عبد الملك بن أيمن ، قال : حدثنى أبى ، عن أبيه ، قال :

كان فيما يجاورنا شيخان من أهل العدل فى ذلك الزمان ، وكانا صديقين لمحمد بن بشير ، متـكررين عليه ، يظن بهما خيراً ، ويحسب عندهما فضلا ، كان أحدهما جد أحمد بن بشير ، المعروف بابن الأغبس ، فتوفى رجل من تجـار قرطبة ، عظيم النعمة ، فقام مملوك له عند القاضى محمد بن بشير ، يذكر أن مولاه المتوفى أعتقه ، وأنه أنـكحه ابنته ، وأوصى إليه بماله ، فدعاه بالبينة على ما ادعاه ، فأتاه بالشيخين ، فشهدا عنده على مازعم المملوك ، فأنفذ شهادتهما ، وقضى للملوك بما قال ، ثم لم يلبث أحـد الشـاهدين إلا مدة يسيرة ، حتى حضرته الوفاة ، فأوصل[1] إلى القاضى : إنى أُريد أن أراك ، وكان على القاضى حضور جنازة بمقبرة بلاط مغيث ، فلما صدر عنها دخل عليه ، فلما بصر به الشاهد ، وهو فى مرضه وكربه يعالج الموت ، جثا على ركبتيه وجعل ينجر[2] إليه ، فقال له القاضى : ما شأنك ؟ ما عرض لك ؟ وظن به خبالا من العلة التى به ، فقال له الرجل : أنا فى النار إن لم تنقذنى منها ،

---

(١) مقروء ريبيرا : « فأوصى » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « ينجز » وعليه المطبوعتان المصريتان .
وينجر اليه : ينجذب اليه .

قال له محمد بن بشير : يجيرك الله من النار ، إن شاء الله ، فما خبرك ؟ فقال له الرجل : الشهادة التي شهدت بها عندك لفلان المملوك ، مملوك فلان ، لم يكن شيء منها ، فاتق الله وافسخ الحكم ، وانقض ما انعقد منه ، فلم يزد محمد بن بشير على أن وضع يديه فى ركبتيه ثم قام ، وجعل يقول : مضى الحكم وأنت إلى النار ، مضى الحكم وأنت إلى النار ، وخرج عنه .

قال خالد بن سعد : أخبرنى محمد بن عبد الأعلى ، عمن حدثه :

أن محمد بن بشير ولى القضاء بقرطبة مرتين ، وأنه لما عزل المرة الأولى انصرف إلى بلده .

قال خالد بن سعد : سمعت أحمد بن بَقِىّ القاضى ، يقول :

كان بعض إخوان محمد بن بشير[1] يعاتبه فى صلابته ، ويقول له : أخشى عليك العزل ، فكان يقول : ليته ، من قد رأى الشقراء - يعنى بغلته - تقطع بى الطريق إلى باجة .

فامضى إلا يسير حتى حدثت حادثة أظهر فيها ابن بشير صلابة ، فكانت سبباً لعزله كما يتمنى .

فلم يلبث إلا يسيراً حتى أتى فيه ركّاضٌ[2] من قبل الأمير —

---

(١) الأصول هنا ، وفيما سيأتى بعد قليل : « محمد بن سعيد ابن بشير » .

والمراجع التى ترجمت له ، مثل : بغية الملتمس للضبى (ت : ٦٩) والمغرب لابن سعيد (ت ٧٦) وتاريخ قضاة الأندلس للنباهى (ص : ٤٧) والتكملة لابن الأبار (ص : ٩٠) والنفح للمقرى (١ : ٥٥١) على نه : محمد بن بشير .

(٢) ركاض ، أى عاد مسرع ، صفة مبالغة من الركض .

رحمه الله — فرفعه إلى قرطبة ، فلما كان ببعض الطريق عدل إلى صديق له من أهل الزهد ، فاجتمع معه ، وقال له : قد أرسل فى الأمير أنه يريد إعادتى إلى القضاء مرة ثانية ، فما ترى ؟ فقال له صديقه الزاهد : إن كنت تعلم أنك تنفذ الحق على القريب والبعيد ، ولا تأخذك فى الله لومة لائم ، فلست أرى لك أن تحرم الناس خيرك ، وإن كنت تخاف ألا تعدل فترك الولاية أفضل لك ؛ قال محمد بن[1] بشير : أما الحق فلست أبالى على من أدرته ، إذا ظهر لى من قريب أو بعيد ، فقال له صديقه الزاهد : لست أرى لك أن تمنع الناس خيرك .

فلما قدم أعاده الأمير إلى القضاء ، فعدل فى ذلك .

قال خالد بن سعد : وأخبرنى بعض أهل العلم ، قال :

لما منع محمد بن بشير من بعض الخاصة ، وقصرت يده عنه ، حلف بطلاق زوجته وبصدقة ما يملك على المساكين إن حكم بين اثنين ، فعزله الأمير الحكم ، فلما أراد رده إليها ثانية اعتذر إليه بتلك الأيمان رجاء أن يعافيه ، فأخرج إليه الأمير جارية من جواريه ، ومالا عوضاً عن ماله ، فقبل القضاء ثانية .

أخبرنى من أثق به ، عن أحمد بن زياد ، قال : [قال][2] محمد بن وضاح : أخبرنى قاسم بن هلال ، قال :

دخلنا على محمد بن بشير نعدل[3] عنده رجلا ، فقال : احلفوا

---

(١) الأصول هنا : « محمد بن سعيد بن بشير » أنظر الحاشية (رقم : ١ من الصفحة السابقة) .

(٢) تكملة يستقيم بها السند .

(٣) مقروء ريبيرا : « يعدل » وعليه المطبوعتان المصريتان .

بالله الذى لا آله إلا هو أنه عدل رضى ، فقالوا : أيمين ؟ أصلحك الله !
فقال : والله لا كتبتها حتى تحلفوا .

قال قاسم بن هلال :

وكنت أحدث القوم سنًّا ، فتسللت .

فقيل لابن وضاح : فما صنعوا ؟ قال : لا أدرى .

قال محمد :

وكان محمد بن بشير إذا اختلف عليه العلماء ، وأشكل عليه الأمر ، كتب إلى مصر ، إلى عبد الرحمن بن القاسم ، وإلى عبد الله بن وهب .

أخبرنى عثمان بن محمد ، قال : أخبرنى عبيد الله بن يحي ، عن أبيه ، قال :

حملنى محمد بن بشير أن أسأل له ابن القاسم عن مسائل ، وحمل أيضا ذلك محمد بن خالد ، فلما قدمت مصر سألت عنها ابن القاسم ، فأجابنى ، فكتبت عنه جوابه .

وقدم محمد بن خالد من المدينة ، فسأله عن تلك المسائل بأعيانها ، فأجابه فيها ، وكتب عنه ، فاجتمعت مع محمد بن خالد فامتحنت ما أجابه به ابن القاسم فى مسائله ، فأصبتها مخالفه لما أجابنى به ، فأتيت ابن القاسم فأعلمته بذلك ، وقلت له : إن قدمنا البلد بأجوبة مخالفة أدركت كل واحد منا التهمة فى نقله عنك ، وأوقعت القاضى فى شبهة وشك ، فاحتاج أن يكاتبك ثانية ، فقال : صدقت ، فأرسل فى محمد بن خالد ، فقال له : أجبتك وقلبى مشغول ، ولكن رد الأجوبة إلى ما كتب عنى يحي ، ففعل ، وأتينا بأجوبة متفقة ، وكان محمد بن بشير جيد الفطنة حسن الإدراك .

قال لى بعض أهل العلم :

كان ربما قبل الشاهد على التوسم والفراسة ، وكان ربما كشف فى السر عن البينة .

قال لى عثمان بن محمد ، قال : [قال][1] لى عبيد الله بن يحيى ، قال : [قال][1] يحيى لمحمد بن بشير القاضى : إن الحالات تتغير ، فإذا عدل عندك الرجل فحكمت به ، ثم تطاول أمره وشهد عندك ثانية ، فكلفه التعديل وأعد فيه الكشف ، فقبل ذلك ابن بشير ، فلما شعر الناس بذلك أخذوا منه حذرهم .

قال محمد :

وكان يحيى بن يحيى من أشد الناس تعظيما لمحمد بن بشير ، وأحسنهم عليه ثناء فى حياته وبعد وفاته .

سئل[2] يحيى بن يحيى عن لباس العمائم ، فقال : هى لباس الناس ، وعليه كان أمرهم فى القديم ، فقيل له : لو لبستها لاتبعك الناس فى لباسها ؟ فقال : قد لبس ابن بشير الخز فلم يتبعه الناس ، وكان ابن بشير أهلا أن يقتدى به ، فلعلى لو لبست العمامة لتركنى الناس ولم يتبعونى كما تركوا ابن بشير .

وكان يحيى بن يحيى كثيرا ما يحكى عن محمد بن بشير ، عن مالك ابن أنس .

ذكر بعض أهل العلم ، عن يحيى بن يحيى ، قال : تظلم حمدون بن

---

(١) تكملة يستقيم بها السند .
(٢) المطبوعتان المصريتان : « سأل » .

فطيس من محمد بن بشير ، فى شىء حكم به عليه ، إلى الأمير الحكم ، رضى الله عنه ، فقال لى : يا أبا محمد ، إنى سألت الأمير أن يجلس لى الفقهاء ، وقد سألته أن يجلسك مع من يجلس ، فقال له : إنى لأعظم أن أجلس المجلس الذى يتظلم فيه من مثل محمد بن بشير ، فإن كنتم لابد فاعلين فعليكم بشيخنا يحيى بن مضر القيسى ، واعلم أن محمد بن بشير على السخط خير لك منى على الرضا .

قال : فاستحيا حمدون ، وكان حليما دمثا ، وكف عن جمع الفقهاء .

ومما حكاه محمد بن بشير ، عن مالك :

قال عبد الملك بن الحسن ، قال محمد بن بشير : سمعت مالكا يقول : انظروا فى هذه الكتب ولا تخلطوها بغيرها .

قال محمد : أراه يعنى الموطأ .

قال عبد الملك بن الحسن : قال محمد بن بشير : سمعت مالكا يقول : تكاد أخبار ابن عمران أن تكون سيراً .

قال محمد : فلا أدرى أى ابن عمران أراد مالك بن أنس : ابن عمران الطلحى قاضى المدينة ، أو مصعب بن عمران قاضى الجماعة بقرطبة ؟ وأخلق به أن يكون أراد المصعب ، لأن محمد بن بشير كان كاتباً للمصعب ، وكان عالما بأخباره ، ثم جالس مالكا[1] من بعد ، فلعله قص عليه من أخبـــاره فأعجبه ، فقال فيه ما قال .

قال محمد : قال لى محمد بن عمر بن عبد العزيز : ذكر محمـــد بن عمر ابن لبابة ، ومحمد بن عبد الله بن القوق :

---

(١) مقروء ريبيرا : « جلس ملكا » .

أن محمد بن بشير سأل مالكاً عن لبن الأتن ، فلم ير به بأساً .

قال محمد : قال لى بعض رواة الأخبار :

أكثر موسى بن سماعة ، صاحب الخيل ، على الأمير الحكم ، رضى الله عنه ، فى محمد بن بشير ، وشكا إليه أنه يجور عليه ، فقال له الأمير : أنا أمتحن قولك الساعة ، اخرج من فورك هذا واقصد ابن بشير فاستأذن عليه ، فإن أذن لك عزلته ، وإن لم يأذن لك دون خصمك فليس بجائر ، وإنما مقصده الحق ، فخرج موسى ابن سماعة من عند الأمير إلى دار ابن بشير ، ثم أمر الأمير ، رحمه الله ، من وثق به من الفتيان أن يقفو[1] أثره ، ويعرف ما يكون منه ، فلم يكن إلا ريثما بلغ ، ثم انصرف فجعل يحكى للأمير ، قال : لما خرج الآذن إلى موسى ثم انصرف وأعلم به القاضى ، خرج إليه ثانية فقال له : إن كانت لك حاجة فتقصد فيها إذا جلس القاضى فى مجلس القضاء ، فقال الأمير ، رحمه الله : قد أعلمته أن ابن بشير صاحب حق لا هوادة عنده فيه لأحد .

قال محمد : أخبرنى من أثق به من أهل العلم ، قال :

كان محمد بن وضاح يحكى عن الأمير الحكم — رحمه الله — حكايتين ، إحداهما فى محمد بن بشير ، والثانية فى ذكر شىء من الحدثان ، فكان محمد بن وضاح يقول عند فراغ الحكايتين ، والله لو لم يكن للحكم غير هاتين لرجوت له الجنة .

وإحدى الحكايتين التى فى ابن بشير : أنه ذكر عن بعض الخاصة أن كريمة من كرائم الحكم — رحمه الله — ذكرت أن الحكم قام

(١) الأصول : « يقفوا » .

عنها ليلا فساء به ظنها ، على ما يتوهم النساء ، ويسبق إليهن من وجه الغيرة ، قالت : فقفوت أثره فوجدته فى بعض الأماكن يصلى ويدعو .

قالت : فلما انصرف أعلمته بما ظننت ، وبما فعلت ، وبما رأيته عليه من الصلاة والدعاء ، قالت : فقال لى : كنت قد قلدت محمد بن بشير القضاء بين المسلمين ، فكانت نفسى عليه طيبة ، وقلبى به واثقا ، وكنت مستريحا من أخبار الناس وظلاماتهم ، لما علمت من عدله وثقته ، حتى أعلمت فى هذه العشية أنه فى السياق ، وأن الموت قد حضره ، فقلقت لذلك واغتممت ، وقمت فى هذه الساعة أدعو الله وأبتهل إليه أن يوفق لى رجلا يكون عوضاً منه ، تسكن إليه نفسى ، فأوليه القضاء ، قضاء المسلمين بعده .

ذكر القاضي
سعيد بن محمد بن بشير المعافري

قال محمد :

سعيد بن محمد بن بشير بن شراحيل المعافري ، كان نبيلا فاضلا ، وكان معيناً لأبيه على العدل ، ومؤيداً له في اتباع الحق ، وكانت بصيرته من بصيرة أبيه في جميل المذاهب ، واستقامة الطرائق .

قال محمد : ذكر خالد بن سعد ، قال : أخبرني بعض أهل العلم :

أن أهل إستجه[1] رفعوا إلى الأمير — رحمه الله — يسألونه قاضياً يقضي بينهم ، فأخرج الأمير — رحمه الله — كتابهم إلى قاضي الجماعة محمد بن بشير ، وأمره أن يتخير من يراه .

قال خالد : فأخبرني أحمد بن بقي ، قال : لما قرأ محمد بن بشير كتاب الأمير أقرأه ابنه سعيداً ، ثم قال له : أنت تعرف جميع من يختلف إلينا من الناس ، فما ترى أن تشير به على الأمير ؟ فقال له : لست أعرف ، ولا أقلد أحدا من الناس ، فقال له محمد بن بشير : ما ترى في المؤدب الزاهد الذي يختلف إلينا من شقندة ؟ فقال : هو أمثل من يختلف إليك ، غير أني لست أشير به ولا أقلده[2] فقال له أبوه : فأنا أقلده[3] وأشير به ، ثم أخذ كتاباً وبدأ يكتب بخبر المؤدب إلى الأمير ،

---

(١) أنظر الحاشية (رقم : ١ ص : ٦٣) .
(٢) الأصول : « أتقلده » .
(٣) الأصول : « أتقلده » .

إلى أن قُرع عليهما الباب ، فقال له أبوه : اخرج واعرف من هو ؟ فخرج فوجد قوماً يسألون عن القاضى ، فقال لهم ابنه : هو بحال شغل ، فبينما هو يتكلم معهم إذ أتى المؤدب الزاهد فتعرض للدخول على القاضى ، فقال له ابنه : هو مشغول بكتاب يخاطب فيه الأمير ، فقال : لابد من رؤيته لأمر أخشى فواته ، وذلك أنه ذُكر لى أنه سأله الأمير أن يشير بقاض لأهل إستجه ، فأحببت أن يشير بى ، فدخل سعيد على أبيه ، وهو يكتب ، فقال : ارفع يدك عن الكتاب ، فإن الرجل الذى تخاطب فيه قد هدم نفسه ، وأعلمه الخبر ، فأسقط محمد بن بشير الكتابة فيه ، وأشار بغيره .

قال محمد :

وكان السبب الذى من أجله ولى القضاء سعيد بن محمد ، قصة دارت عليه فى وديعة كانت فى يديه .

قال خالد بن سعد[1] : حدثنى من أثق به من أهل العلم ، عن يحيى ابن زكريا ، وكان من أثبت أصحاب محمد بن وضاح ، قال : أخبرنى أصبغ ابن خليل ، قال :

كنت جالساً عند يحيى بن يحيى ، حتى أتاه سعيد بن محمد بن بشير ، فجلس ، فرآه يحيى مغموماً ، فقال له : ما دهاك ؟ فقال : همّ طرأ علىّ ، قال : وما هو ؟ فما عليك أذن ولا عين ، فقال : إن ربيع القَوْمس[2] أودعنى مالا عظيماً ، وهذا الهاتف يهتف : من كان عنده لربيع مال أو وديعة فلم يظهره بعد ثلاث سفكنا دمه ، وأنهبنا ماله ، فاستهول يحيى

(١) الاصول هنا : « خالد بن سعيد » ، تحريف .
(٢) القومس : السيد الشريف ، والمتولى الناحية من النواحى .

الخبر واستعظمه ، وأكب طويلا ، ثم قال له : وما تريد أن تصنع ؟ أرى والله ألا تخفر أمانتك ، للحديث الذى أتى : إن الأمانة تؤدى إلى البر والفاجر ، والرحم توصل ، برة كانت أو فاجرة ، والعهد يوفى به للبر والفاجر . فنمى[1] الحديث وفشا حتى انتهى إلى الأمير ، فبعث فيه بعد ثلاث ، فخرج إليه الآذن من عند الأمير ، فقال له : ما دعاك إلى ستر ما أودعك ربيع ، وقد سمعت ما هتف عنا الهاتف ، وما أظهرنا من العزيمة فى ذلك ؟ فقال للآذن : أعلم[2] الأمير — أصلحه الله — عنى أنى إنما فعلت ذلك للحديث الذى أتى ، ثم نص الحديث حتى انتهى إلى قوله ، والأمانة تؤدى إلى البر والفاجر ، ولا أخفر من ربيعة . فأنهى الفتى ذلك إلى الأمير عنه ، فأوصى الأمير إلى الوزراء : هذا رجل صالح فولوه القضاء .

فكان ذلك سبباً لولايته القضاء .

قال محمد :

وكان سعيد بن محمد بن بشير صاحباً ليحي بن يحي ، وكان يحي له على محافظة وإكرام .

أخبرنى عثمان بن محمد ، قال : أخبرنى أبو مروان عبيد الله ، قال :

قال يحي بن يحي : الحلم يزين الرجال ، جئت عبد الملك بن مغيث يوم أربونة[3] فى الغزو ، ومعنا سعيد بن محمد بن بشير ، فكان يرسل إلينا ويستشيرنا .

---

(١) نمى : شاع .

(٢) الأصول : « يعلم » .

(٣) أربونة ، بفتح أوله ويضم ثم السكون وضم الباء الموحدة وسكون الواو ونون وهاء (معجم البلدان : ١ : ١٩٠) . وبالوجه الأول ضبطت ضبط قلم فى صفة جزيرة الأندلس (ص : ١١) .

قال يحي : وكان ربما استخصنى بالإرسال دون سعيد بن محمد ، فقلت لعبد الملك : لا تفعل ، فإن صاحبي سيسوءه ذلك ، فقبل منى ، وبعث يوماً إلى بصلة ثمانية دنانير ، وإلى سعيد بن محمد بمثلها ، فقلت له : أما أنا فمستغن عنها ، ولكن اجمعها[2] وابعث بها إلى صاحبي ، فإنه محتاج . فلما غنم المسلمون ، وعظمت فى أيديهم ، قسم ما هنالك برأينا ومحضرنا ، فقلت له فى بعض مادار بينى وبينه : أحب أن أكلمك بشىء يرق[3] وجهى عنك فيه ، فقال له : يا أبا محمد ، كل ما بلغ بك الحشمة فضعه عن نفسك .

قال عبيد الله :

فكان يحي يعجب بهذا الجواب جدا .

قال : فلما قفلنا ، قال لى : يا أبا محمـــد ، أردت أن أكرمكما أنت وصاحبك ، قلت له : بماذا ؟ قال : بأن أسمعكما سماعاً حسناً ، قال : فقلت له : أنت والله تريد هواننا لا إكرامنا ، قال : فقال لى : يا أبا محمد ، لا تظن ذلك ، فوالله ماكان رأى من قبلك أن يبالغ فى إكرامهم حتى يفعل ذلك بهم ، قال : فقلت له ، لا جزاهم الله خيراً عن أنفسهم ولا عنك ، فقد خانوا الله ورسوله .

قال يحي ، فاحتشم وكف .

---

(١) ىتروء ريبيرا : « اجمعنا » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) رق وجهه : استحيا .

ذكر القاضى
الفرج بن كنانة الكنانى

قال محمد :

هو الفرج بن كنانة بن نزار بن عتبان بن مالك الكنانى ، نسبه فى كنانة ، ومكتبه فى جند فلسطين .

كان مسكنه بشذونه[1]، وكان من أهل العلم والتقييد ، وكانت له رحلة إلى المشرق ، وسمع فيها من عبد الرحمن بن القاسم ، ومن غيره من أهل العلم ، ولما قدم من رحلته استخصه الأمير الحكم بن هشام — رحمه الله — واستقضاه قضاء الجماعة بقرطبة .

قال محمد :

ولم يزل القضاء متردداً فى ولده بشذونة فى أيام الخلفاء — رحمهم الله — إلى أن ولى أمير المؤمنين — أعزه الله — رجلا من ولده ، يكنى بأبى العباس ، قضاء شذونة ، وكان قد عنى بطلب العلم عند شيوخ الأندلس مع محمد بن عبد الملك بن أيمن ، وغيره من نظرائه .

قال محمد : ذكر خالد بن سعد ، قال : حدثنى بعض أهل العلم :

---

(١) شذونة ، بفتح أى له وبعده الواو الساكنة . كذا ضبطها ياقوت فى كتابة بالعبارة (معجم البلدان : ٣ ٣١٧) وبمثله ضبطت ضبط قلم فى صفة جزيرة الأندلس (ص : ١١) .

أن رجلا [1] من أهل الزهـــد ، من آل الفرج بن كنانة ، اتهم [2] بالحركة فى الهيج ، فتسور عليه [الأعوان] [3] ليقتلوه [4] ، فصرخ النساء ، فقال : ماهذا ؟ فقيل له : جارك فلان أتاه الأعوان فهجموا عليه ليقتلوه [5] ، فخرج الفرج إلى باب الدار فاجتمع مع الأعوان ، فقال : إن جارى هذا سليم الناحية ، وليس فيه مما تظنون شيئاً ، فقال له المرسل مع الأعوان ، وكان رئيسهم : ليس هـذا من شأنك ولا مما عصب بك [6] ، انظر فى أحباسك وأحكامك ، ودع مالا يعنيك . فغضب الفرج بن كنانة عند ذلك ، فمشى إلى الأمير الحكم — رضى الله عنه — واستؤذن له عليه ، فلما دخل سلم ، ثم قال : أيها الأمير ، أصلحك الله ، إن قريش حاربت النبى ، صلى الله عليه وسلم ، وناصبته العداوة ، ثم إنه صفح عنهم وأحسن إليهم ، وأنت أحق النـاس بالاقتداء به ، لقرابتك منه ، ثم حكى له القصة وما عرض له ، فأمر بضرب الناظر فى ذلك الشغب ، وعفا عن بقية أهل قرطبة ، وبسط الأمان لجماعتهم ، واستألفهم إلى أوطانهم .

قال محمد : ذكر محمد بن حفص ، قال :

قرأت فى كتاب بخـط أحمد بن فرج ، فيه نبـذ من أخبـار الأندلس : أن الفرج بن كنانة غزا معقودا له على جند شذونة من

---

(١) مقروء ريبيرا : « عن رجل » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٢) مقروء ريبيرا : « فاتهم » وعليه المطبوعتان المصريتان .
(٣) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٤) الأصول : « ليقتل » .
(٥) الأصول : « ليقتل » .
(٦) عصب بك ، أى لزمك وارتبط بك .

الغرب ، مع عبد الكريم بن عبد الواحد ، إلى جليقية[1] ، وأن عبد الكريم قدمه من استرقة[2] إلى جمع للنصرانية ، ففضهم وقتل فيهم قتلا ذريعا .

قال : وقرأت فى هذا الكتاب : أن الأمير الحكم — رضى الله عنه — استقدم الفرج بن كنانة من شذونة وولاه القضاء بقرطبة ، وأنه لما أدال عبد الرحمن ابنه من سرقسطة وولاها عبد الرحمن بن أبى عبدة ، استخف به عمارة ، رجل من العرب ، على موالاة له ، فولى سرقسطة الفرج بن كنانة ، إذ هو منهم ، فلحق الفرج بالثغر ، وكان فيه مدة .

ثم إن عمارة استمال قوماً من البربر وأدخلهم المدينة ، وثاروا على الفرج بن كنانة فملكوه ، ثم تداعى العرب ووجوه البربر على عمارة ومن معه فقتلوهم وأجلوهم عن المدينة ، فقبضوا[3] على عمارة وابنه وفروا بهما[4] إلى الفرج بن كنانة ، وسأله العرب ووجوه البربر مخاطبة الأمير الحكم — رحمه الله — بما كان من قيامهم معه ، ونصرتهم له ، فكتب لهم ، وسكنت حالهم .

قال محمد :

وقرأت فى الديوان جواب الحكم — رضى الله عنه — إلى الفرج ابن كنانة ، بما يصدق هذا الحديث ، ونسخته :

أما بعد . فقد بلغنا كتابك تذكر الذى زاولت من صلاح ماقبلك ،

---

(١) جليقيه ، بكسرتين واللام مشددة وياء ساكنة وقاف مكسورة وياء مشددة وهاء (معجم البلدان : ٢ : ١٠٩) .

(٢) نفح الطيب (١ : ٢٦٥) .

(٣) الاصول : « فتقبضوا » .

(٤) مقروء ريبيرا : « به » . وعليه المطبوعتان المصريتان .

وشغلك عن الكتاب إلينا بأمر عمارة ، وما كان من أمره وأمر من خرج معه ، ونقض الذى اختلف عليك من أمر أهل المدينة ، بدخول من داخلهم من البربر ، وما كان من نفير من نفر إليك من خيـــارهم ووجوههم وأهل الدعة والصلاح منهم ، نصرة لك ومعرفه بما فى الطاعة من العافية والسعادة ، ووثوب من وثب عليك من شرارهم وأهل السفه منهم ، وحسن مراجعتهم بعد الذى كان منهم ، ومن تذممهم على مافرط من فعلهم ، وزل من رأيهم ، وقد كان من استجماع كافة خيارهم ووجوههم وصـالحيهم على نصرتك ، ومدافعه من وثب عليك من سوادهم ، ماعفى على ما ركب رعاعهم ، ومن شذ من سفهائهم ، ودعا ذلك إلى العفو عنهم ، والصفح عن زللهم ، وإنا كاتبون إلى عامتهم مع رسالك إلينا بما سألته[1] ، ومعجل ذلك إليهم [وقد] أصبت رأيك فيما جمعت من كافة الفريقين ، وأصلحت من أمرهم ، وقد عرفنا حسن رأيك ، وصواب سياستك ، فيما حملناك من أماناتهم ، وعصبنا بك من أمرهم ، ووقع لك منا موقع المعرفة ، والسلام .

وكتب إليه مدرجة [2] فيها :

قد كان من أمر عمارة وابنه ، واستجماع من قبلك من العرب على دفعهما إليك ، ماقد عرفت ، ثقة بك وبنصيحتك ، وما بلوا من طاعتك ، فاحتفظ بهما فى ليلك ونهارك ، واحذر الضيعة فيها ، والغفلة عنهما ، إلى قدوم المغيرة ذلك الثغر ، إن شاء الله ، واعلم أنك ضامن لهما إن

---

(١) مكان هذه الكلمة كلمة أخرى استعصت قراءتها على القارىء فوضع مكانها نقطا . وبمثل ما أثبتنا يستقيم الكلام .

(٢) المدرجة : الورقة تكتب فيها رسالة .

فاتا من يديك ، فانظر لنفسك بالاحتفاظ بهما أبلغ التحفظ ، إن كانت لك بما قبلنا حاجة ، ولا تلومنّ إلا نفسك إن ضيعت ، والسلام .

وكان الفرج بن كنانة قد بعث عنه[1] بكتابه بعض أهل الغناء[2] ، من العرب إلى الأمير الحكم — رضى الله عنه — فأمر لهم بالكساء والصلات ، وبعث إلى قومه مثل ذلك .

وقرأت جواب الحكم — رضى الله عنه — إلى الفرج فى أمر من وجّه من العرب ، وما كان منه إليهم ، وهذه نسخته :

أما بعد . فقد قرأت كتابك بما ذكرت من حال عامة من قبلك من العرب ، فى طاعتهم ومناصحتهم ، وخاصة من سميت من أهل البلاء منهم ، وقد وقع ذلك لهم موقع جزاء ومعرفة ، وصرفنا إليك رسلك بجوابات كتبك وكتبهم ، وأجزناهم على وفادتهم بأوسع الجائزة ، والسلام .

وهذه نسخة كتاب الأمير الحكم — رضى الله عنه — إلى حبيش ابن نوح ، ومن قبله من العرب :

أما بعد . فقد بلغنا كتابكم تذكرون أن الذى كان من صنع الله لنا فى ذلك الثغر بما قمتم فيه وحاولتم ، من صلاح ما فسد منه ، وأخطرتم[3] من دمائكم وأنفسكم فى نصرة عاملكم وعزه ، ومجاهدة من نزع عنه ودافع أمره ، حتى أصلح الله الأمر ، وجمع الكلمة ، وقوم الطاعة ، وكل الذى كتبتم تذكرونه ، وتمنون به ، قد وقع منا بأفضل

---

(١) مكان هذه الكلمة « عنه » جاء متأخرا بعد قوله : « الغناء » .
(٢) الغناء ، بالفتح : الكفاية .
(٣) أخطر : بذل .

موقع ، فى معرفته ، وحسن الجزاء به ، وجميل المكافأة عليه ، وقد ولينا المغيرة بن الحكم أمر ثغركم ، وعهدنا إليه أن يعرف حق بلائكم . وحسن طاعتكم وغنائكم ، وأن يتسع لكم فيما جعلته إليه بما أنتم أهله ، فى طاعتكم وصبركم ومناصحتكم ، وفضل ما قدمتم من ذلك ، والله المستعان ، والسلام .

قال محمد :

ولم أجد عند رواة الأخبار للفرج بن كنانة بعد مقدمه من الثغر خبراً .

وقال عبد الملك بن أيمن :

عقب الفرج بن كنانة بشذونة كثير ، وقد أدركت من ولده أبا العباس ، يطلب العلم معنا عند شيوخ بلدنا ، ثم ولاه أمير المؤمنين — أعزه الله — قضاء شذونة .

ذكر القاضى
قطن بن جزء التميمى

قال محمد :

هو قطن بن جَزء بن اللَّجْلاج بن سعد بن سعيد بن محمد بن عطارد بن حاجب بن زرارة التميمى ، وكان من أهل جيّان ، وولاه الأمير الحكم ابن هشام — رضى الله عنهما — قضاء الجماعة بقرطبة .

ولم أجد له عند رواة الأخبار خبراً أقيده عنه ، ثم تلاه فى القضاء بشر بن قطن ، ثم ولى بشر بن قطن بعد ذلك .

ذكر القاضي
عبيد الله بن موسى الغافقي

قال محمد :

هو عبيد الله بن موسى بن إبراهيم بن مسلم بن عبد الله بن مسلم بن عبد الله بن خالد بن يزيد بن عمار بن عبيد الغافقي .

كان أصله من عرب الشام ، ثم من جند فلسطين ، سكن ناحية الجزيرة ، وسكن ولده إشبيلية .

وبنو موسى الوزير يقولون : عبيد الله هذا ، القاضي المنسوب ، ولاه الحكم — رضي الله عنه — قضاء الجماعة بقرطبة .

ولم تحفظ الرواة له خبراً يوضع بهذا الكتاب عنه .

ثم تلاه محمد بن تليد بن حامد بن محمد الرُّعيني .

ذكر القاضي
حامد بن محمد الرعيني

قال محمد :

هو حامد بن عبد اللطيف الرُّعيني ، كان من أهل شذونة ، ولاه الأمير — الحكم رضى الله عنه — قضاء الجماعة بقرطبة .

ولم يحفظ أهل العلم له شيئاً يحكونه عنه .

ذكر القاضى
مسرور بن محمد بن بشير المعافرى

قال محمد :

هو : مسرور بن محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل المعافرى .

وقد تقدم فى صدر هذا الكتاب ذكر أبيه : محمد بن بشير .

قال محمد :

ولاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رحمهما الله — قضاء الجماعة بقرطبة ، وكان من الصالحين الفاضلين .

حدثنى من وثقت به من أهل العلم ، قال : حدثنى محمد بن أحمد بن عبد الملك ، المعروف بابن الزرّاد ، قال :

كان عندنا بقرطبة قاض يعرف بمسرور ، وكان من الزهاد ، استأذن من حضره من الخصوم يوماً فى أن يقوم لحاجة يقضيها من حوائج نفسه ، فأذنوا له ، فقام عنهم ثم خرج عليهم وفى يده خبزة عجين ، وهو يسير بها إلى الفرن ، فقال له بعض من حضر : أنا أكفيك أيها القاضى حملها ، فقال له : وإذا عزلت عن القضاء أين أجدك كل يوم تكفينى حملها ، بل الذى حملها قبل القضاء هو يحملها اليوم .

ثم تلاه فى القضاء سعيد بن محمد بن بشير ، مرة ثانية .

ذكر القاضي
يحيى بن معمر الألهاني

قال محمد :

هو يحيي بن معمر بن عمران بن منير بن عبيد بن أنيف الأطلومى[1] الألهانى[2] ، من العرب الشاميين ، وكان من أهل إشبيلية ، ومنزله بها فى حارة[3] تسمى : مغرانة ، حارة من طرف الحاضرة ، عليها ممر السابلة ، وكان فى وقته فقيه إشبيلية وفرضيها[4] .

وكانت له رحلة لقى فيها أشهب بن عبد العزيز ، وسمع منه ، ومن غيره من أهل العلم .

وكان فى مذهبه ورعا زاهداً فاضلا ، مقبلا على إقامة ضيعته وإصلاح شأنه .

قال لى محمد بن عمر بن عبد العزيز :

---

(١) كذا ، ولم يذكرها المغرب (١ : ١٤٧ ــ ١٤٨) ولا بغية الملتمس (ت : ١٤٩٢) ولا تاريخ قضاء الاندلس للنباهى (ص : ٤٤) وهى المراجع التى ترجمت له ٠

(٢) الالهانى ، بفتح الألف وسكون اللام : نسبة الى ألهان بن مالك ، أخى همدان بن مالك بن زيد (الأنساب للسمعانى : ٤٨ ، والجمهرة لابن حزم : ٢٩٩) ٠

(٣) تكملة يستقيم بها الكلام ٠

(٤) الفرضى ، بفتحتين : نسبة الى الفريضة ، وهو العالم بتقسيم المواريث ٠

لهج الناس باشبيلية أن يحي بن معمر يُستقضى بقرطبة .

قال لى : فحكى رجل من أهل إشبيلية ، يعرف بمرة بن ديسم ، قال : كنت مع يحي جالساً فى قريته فى بعض الأبنية ، حتى نظرت إلى فارس يركض ، وهو مغذ فى السير ، مستقيم على المحجة العظمى .

قال : فأتبعته بصرى ، فلما بلغ إلى الطريق الذى يعطف فيه إلى منزل يحي بن معمر ، وقف وقوف الجاهل بالمكان ، المستدل .

قال : وظننت أنه رسول الخليفة من قرطبة فى يحي بن معمر ليوليه القضاء .

قال : فعطفت على يحي ، فقلت : أبا زكريا ، لهج الناس من أمرك بشيء ، وأحب أن أعرف الحقيقة مما تعتقده ، فقد أزف الأمر ، تقبل القضاء أو لا تقبل ؟ قال : أقبل : قال : فقلت له : إذا كنت قاضى الجماعة بقرطبة ما يكون حظ صديقك ومحبك من ذلك ؟ قال : حظ وافر ، إن شاء الله ، قال : فقلت له : هذا رسول مقبل فيك من قرطبة .

قال : فما انقضى الكلام حتى وقف بنا الركّاض[1] المرسل فى يحي ابن معمر .

قال : فلما صار يحي إلى قضاء الجماعة بقرطبة ، قصدت إليه من إشبيلية ، فنزلت عليه ، فحيا وأكرم وأنزل ، فلما صرنا إلى العشاء قدم من الإدام شيئاً مختصراً ، فقلت له : وما هذا ؟ وأين نعيم قرطبة ومافيها من ضروب الخيرات ، وأنت قاضى الجماعة ؟ ثم قلت : أخشى والله أن أندم على رحلتى إليك ، قال : لا ، إن شاء الله .

---

(١) الركاض ، الراكض ، وهو العادى المسرع .

قال : فلما أصبح يحي بن معمر وضح يده ، وأنا لا أشعر ، فكتب إلى الأمير[1] عبد الرحمن بن الحكم — رضى الله عنهما — يحكى له القصة على وجهها ، وكيف كانت السِعدة من يحي ، وأن مرة بن ديسم قدم عليه مستنجزاً ، ثم سأله أن يعقد له على قومه سنة كاملة ، وأن يحمله[2] ويكسوه .

قال مرة بن ديسم : فما شعرت — وأنا قد استشعرت اليأس من خير القاضى ، لما رأيت من زهده ومأخذه[3] فى نفسه — حتى أتت العقدة إلى يحي من عند الأمير ، مع صلة مائتى دينار ، وبغل حُملان[4] ، وثياب كسوة ، وكتاب معها من الأمير ، يقول فيه : قد أنجزنا عنك عدتك لمرة بن ديسم .

قال خالد بن سعد : أخبرنى أحمد بن خالد ، وعثمان بن عبد الرحمن ابن عبد الحميد بن أبى زيد ، قال : أخبرنا محمد بن وضاح ، وأحدهما يزيد على صاحبه ، قال :

صليت صلاة الكسوف مع ابن معمر فى الجامع بقرطبة سنة ثمان عشرة ومائتين ، فصلى وأحسن الصلاة ، ولم يقم للصلاة[5] ، وطول فى صلاته ، بدأ بالصلاة ضحى ، وقوم[6] فى القائلة[7] ، وقد تجلت الشمس ، وكنا فى زمن الصيف .

---

(١) الأصول : « أمير » .
(٢) يحمله : يعطيه ظهرا يركبه .
(٣) المأخذ : المنهج .
(٤) الحملان ، بالضم : ما تحمل عليه الهدايا من الدواب .
(٥) أقام للصلاة : نادى لها . وفى الأصول : « ولم يقم الصلاة » .
(٦) قوم وأقام ، بمعنى . وانظر الحاشية السابقة .
(٧) الأصول : « فى القابلة » . وظاهر أنها محرفة عما أثبتنا : والقائلة : الظهيرة .

قال أحمد بن خالد ، وعثمان بن عبد الرحمن : أخبرنا محمد بن وضاح ، قال :

صليت الجمعة فى ولاية ابن معمر أربع ركعات ، وابن أبى عيسى حاضر ، وسعيد بن حسان ، وعبد الملك بن زونان ، وحارث بن أبى سعد ، وعبد الملك بن حبيب ، وصلاها أكثر الناس فى صحن المسجد ركعتين .

قال محمد :

وكان يحي بن معمر إذا أشكل عليه الأمر ، واختلف عليه الفقهاء ، كتب إلى أصبغ بن الفرج وغيره ، وكاشفهم[1] عن وجه ما يريد علمه .

وقد قرأت رسائل حساناً مما كتب بها أصبغ بن الفرج إلى يحي بن معمر ، قاضى الجماعة بقرطبة ، أجوبة فى مسائل سأله عنها من أخبار القضاء طويلة مديدة ، هممت (بذكرها)[2] واجتلابها ، ثم رأيت ألا أخرج الكتاب عن حده ، ولا أصرفه عن وجهه .

قال محمد : ذكر خالد بن سعد ، قال : سمعت غير واحد من مشايخ أهل العلم يقول :

كان بين يحي بن معمر وبين يحي بن يحي عداوة ، فسعى يحي بن يحي فى عزل يحي بن معمر القاضى عند الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — وأقام عليه البينات من أهل العلم والعدل ، فشهدوا على يحي بن معمر عند الوزراء بأحوال قبيحة نسبت إليه ، فرفع يحي بن معمر إلى الأمير

---

(١) الأصول : « وكشفهم » .

(٢) مكان هذه الكلمة كلمة أخرى استعصت على القارىء فوضع مكانها نقطا ، ولعلها هى ما اثبتنا .

عداوة يحي ، وأنه هو ضم الفقهاء والعدول إلى الشهادة ، فطاعوا له بها .

فأخرج الأمير عبد الرحمن عهداً إلى الوزراء يأمرهم بأن يرسلوا فى وجوه التجار فيسألوهم عن يحي بن معمر ، فأرسل الوزراء فى غير واحد ، فكان قول التجار من شاكلة الشهادات المتقدمة ، وذلك لمطالبة من كان يطالبه من الفقهاء حينئذ ، فعزله الأمير عبد الرحمن عند ذلك .

قال محمد :

كان يحي بن معمر - فيما شهدت به أخباره وحكته آثار فعله - قليل المداراة لفقهاء قرطبة ، لا يلين لهم فيما يريدون ، ولا يصغى إليهم فيما يحبون ، فنفروا بأجمعهم عنه ، وصاروا كلهم إلباً عليه ، وبلغ من تحامل يحي بن معمر عليهم أن سجل بالشحطة [1] على سبعة عشر رجلا منهم ، فرموه كلهم عن قوس واحدة ، وقالوا فيه بأجمعهم قول سوء .

حدثنى عثمان بن محمد ، قال : حدثنى أبو مروان عبيد الله بن يحي ، قال : قال يحي بن يحي :

لما قام الناس على يحي بن معمر ، قاضى الجماعة بقرطبة ، أتانى سعيدبن حسان ، فقال لى : ما ترى فى الشهادة عليه ؟ قال يحي : فقلت له : لا تقل ، وانظر أن تكون مشاوراً فيه ، فيكون رأيك فيه أنفذ حينئذ من شهادتك .

---

(١) مقروء ريبيرا : « بالسخطة » وعليه المطبوعتان المصريتان . تصحيف ، صوابه ما أثبتنا : يقال : شحط فلان فى السوم ، اذا استام بسلعته متباعدا عن الحق مجاوزا القدر ، والمصدر : شحوط ، وقد يكون هنا على غير بابه ، أو هو للمرة .

قال : فغلبته شهوته فيه إلى أن ذهب فشهد عليه ، ثم أتانى فقال : قد شهدت عليه .

قال يحي : فلم ألبث أن أتانى كتاب الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رحمه الله — يقول فيه : قد تصفحت الشهادات على القاضى يحي ابن معمر ، فلم أر لك فيها شهادة ، وقد وجهت إليك الشهادات عليه فتصفحها واكتب برأيك فيها .

قال يحي : فكتبت إلى الأمير : ماعندى من أخبار القاضى علم ، لأنه لم يكن يحضرنى مجلسه ، ولا يشاورنى فى أحكامه ، وأما الشهادات الواقعة عليه ، فقد تصفحتها ، ولو وقع مثلها على مالك والليث مارفعا بعدها رأسا .

قال يحي : فأمسى ابن معمر معزولا عن القضاء .

قال محمد : قال خالد بن سعد : أخبرنى أحمد بن عبد الملك ، قال : أخبرنى عثمان بن سعيد ، الرجل الصالح الفاضل ، قال :

لما عزل يحي بن معمر عن القضاء بقرطبة بعث إليه أحد الوزراء ، وكان من أخص إخوانه ، ابناً له بزوامل[1] وأعوان ، وقال لابنه : تذهب إلى القاضى[2] وتسأله أن يحمل على هذه الزوامل ثقلته[3] وما احتاج إليه ، فلما أتاه ابن الوزير برسالة أبيه ، وأحضره الزوامل ،

---

(١) الزوامل : جمع زاملة ، وهى ما يحمل عليه من الابل وغيرها .

(٢) بعد هذه الكلمة فى الأصول : « رحمه الله » ولا مكان لهذه الزيادة هنا .

(٣) الثقلة ، بالفتح : الثقل ، محركة ، وهو المتاع ، والشىء النفيس الخطير .

قال له القاضى : ادخل حتى ترى ما عندنا من الثقلة . فدخل ، فإذا ببيت القاضى ليس فيه إلا حصير وخابية بدقيق ، وصحفه ، وقلة للماء ، وقدح ، وسرير كان يرقد عليه ، فقال له ابن الوزير : وأين الثقلة ؟ فقال : هـذه ثقلتى أجمع ، ثم قال للغلام : فرق الدقيق على من بالباب من الضعفاء ، وامض فى بعض القومة [1] يقبضوا [2] هـــذا الحصير والأوانى ، ثم خرج وقال : جزى الله الوزير أباك خيرا ، تقرئه سلامى . ثم توجه إلى إشبيلية .

قال محمد : ذكر بعض أهل العلم ، قال :

فوجىء ابن معمر بالصلاة فى بعض الأعياد ، فأتى المصلى ، وقد أخذ أشراف الناس وخدم [3] السلطان مواضعهم بقرب سترة الإمام ، فلما نظر يحيى إلى ذلك أمر الخدم [4] بتقديم السترة ، فبادر سواد الناس حتى قربوا من الإمام ، وصار من كان متقدماً خلفهم متأخراً ، ثم قام فخطبهم .

---

(١) القومة : من يقومون عن الوالى فى تنفيذ أوامره .

(٢) مقروء ريبيرا : « يفضوا » ، وعليـه المطبوعتان المصريتان ، وظاهر أنها محرفة عما أثبتنا .

(٣) الأصول : « خدمة » والمسموع ما أثبتنا .

(٤) الأصول : « الخدمة » والمسموع ما أثبتنا .

ذكر القاضى
الأسوار بن عقبة النصرى

قال محمد :

هو أبو عُقبة الأُسوار بن عقبة بن حسان بن عبد الله النصرى ، كان من أهل جيّان ، ولاه الأمير عبد الرحمن — رضى الله عنه — قضاء الجماعة بقرطبة ، فكان من أهل التحرى والخير والتواضع وحسن السيرة ، كان يحمل خبزه إلى الفرن بنفسه ، ويتصرف فى مهنة أهله[1] ، ولما عزله الأمير — رحمه الله — رأى بعد ذلك صرفه إلى القضاء ، فأبى ، فكلم فى ذلك ، فقال : لى عيوب كثيرة : كبر ولدى ، وضعف بدنى .

وكان له ولد يسمى : حسينا ، فقيل له : أو تجعل كبر ولدك عيباً من عيوبك ؟ قال : من أشد العيوب .

قال أحمد بن محمد بن أيمن :

رأيت للأسوار بن عقبة حكما فى حدود مقبرة الربض ، ومنتهى أقطارها ، وشهدت أحمد بن بقىّ ، وهو على القضاء يومئذ ، قد ركب إلى الموضع مع الفقهاء ، وذلك الحكم معه ، حتى امتحن الحدود ، واحتمل على[2] ما وجد فى الحكم .

---

(١) مهنة أهلة : خدمتهم .
(٢) احتمل على ، يريد : حمل على ، يعنى : عاب ولمز .

قال محمد : أخبرنى أصبغ بن عيسى الشقاق ، قال : سمعت أحمد ابن بقى ، يقول :

دخل محمد بن عيسى الأعشى يوماً على الأسوار بن عقبة ، فقال له : كيف أصبحت أبا عقبة ؟ فأطرق أبو عقبة القاضى عن إجابته . ثم شهد عنده الأعشى فى ذلك المقام بشهادة ، فقال له القاضى : أنت رجل يكثر الهزل ، ولست أدرى إن كانت شهادتك هذه من جدك أو هزلك ؟ فوقذه[1] بهذا الكلام .

---

(١) يقال : وقذ فلان فلانا ، اذا ضربه حتى استرخى واشرف على الموت .

ذكر القاضي يحيى بن معمر ثانية

قال محمد : قال لي محمد بن عمر بن عبد العزيز :

كان السبب الذي من أجله صرف يحيي بن معمر إلى القضاء ثانية أن الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رضى الله عنهما — خرج في زمان الخريف ، على ما كانت الخلفاء تلتزمه من التروح إلى إشبيلية وساحل البحر ، فنظر بعض خواص الأمير إلى ابن معمر وهو في جنان له ويستقي الماء بخطارة[1] ، ويسقي بقل الجنان ، فلما رأى ذلك دخل ذلك الرجل الناظر إلى يحيي بن معمر ، في تلك الحال ، على الأمير وأعلمه بما رأى من يحيي بن معمر ، فقال الأمير ، عند ذلك : والله ما أشك في فضل الرجل وورعه ، وإني لأظن الرافعين عليه متمالئين بالباطل ، وأمر من ساعته تلك بتوجيهه إلى قرطبة قاضياً .

فلما قدم يحيي بن معمر إلى قرطبه قاضياً أقسم ألا يستفتي يحيي ابن يحيي ، ولا سعيد بن حسان ، ولا زونان ، فبقيت الأحكام معلقة إلى مقدم الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — من وجهته ، وبلغ الخبر

---

(١) كذا . يريد رافعة ترفع الماء من النهر ثم تصبه على الأرض ، أشبه شيء بما يسمى في مصر الشادوف ، ويبدو أنها كانت من مستعمل أهل الاندلس لخطرانها ، أي اهتزازها .

إليه[1] ، فأوصى إليه بإنكار ذلك ، فقال يحي : قد أقسمت على ذلك ، وبالبيرة[2] رجل من أهل العلم والتقدم يستغنى به عنهم ، يعنى عبد الملك ابن حبيب ، فأمر باستقدامه ، فكان المنفرد بفتياه .

وحكى محمد بن عبد الملك بن أيمن ، عن عمه ، وكان خاصا بابن معمر ، قال :

كنت عند ابن معمر القاضى يوماً فى بيته فى دولته الثانية ، فاستأذن عليه عبد الملك ، فأذن له ، فلما أخذ مجلسه ، قال : قضية فلان أحب إلى أن ينفذ الحكم فيها بما أشرت عليك ، فإنه الحق ، إن شاء الله .

وكان ابن معمر يريد أن يحكم فى ذلك بقول ابن القاسم ، وكان عبد الملك يريد أن يحكم فيها بقول أشهب . فقال له يحي بن معمر : لا والله لا أفعل ، ولا أفعل ، ولا أخالف ما وجدت عليه أهل البلد ، وإنما وجدتهم يحتملون على[3] قول ابن القاسم ، وتريد أنت أن تصرفنى إلى قول أشهب ؟ ثم ضرب له مثلا بقوله العامة : سنة عَفْص وسنة بلوط[4] .

قال : فمازال التراجع بينهما بالكلام حتى قام ابن حبيب عنه مغضباً .

---

(١) كذا : والصواب : وبلغه الخبر .

(٢) البيرة ، الألف فيها ألف قطع وليس بألف وصل ، بوزن : الخريطة (معجم البلدان : ١ : ٣٤٨) .

(٣) انظر الحاشية (رقم : ٢ ص : ١١٠) .

(٤) العفص ثمر البلوط . والبلوط من أهم شجر الاحراج ، غليظ الساق . يريد سنة ينتفع فيها بثمر البلوط وسنة ينتفع فيها بخشبه .

قال محمد بن أيمن : قال لي عمي :

فعذلته وقلت له : هذا الرجل أثبته[1] إلى[2] أعدائك ، كأني أراه قد صار في عددهم ، ثم يعزلونك ثانية ، فقال لي : بالعزل تخوفني ؟ والله ليت بغلتي قد عجرت[3] بي في سهل[4] المدور[5] منصرفاً إلى إشبيلية .

فكان يقول : فما أنسى قوله : قد عجرت بي .

قال خالد بن سعد : أخبرني أحمد بن عبد الملك ، قال : أخبرني عثمان ابن سعيد الزاهد ، قال :

لما احتضر يحيى بن معمر بإشبيلية وأيقن بالموت ، قال لمولى له ، كان قد صحبه ، من أهل الخير : حرجت عليك[6] بالله العظيم إلا إذا مت فاذهب إلى قرطبة ثم قف بيحيى بن يحيى ، وقل له : يقول لك يحيى بن معمر : (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)[7] .

قال : فلما مات يحيى بن معمر أتى مولاه إلى يحيى فبلغه ذلك .

قال : فبكى يحيى حتى أخضل لحيته ، ثم قال : (إنا لله وإنا إليه راجعون)[8] ، ما أظن الرجل إلا خدعنا فيه ، ووشى بيننا وبينه ، ثم ترحم عليه واستغفر له .

---

(١) أثابة : أرجعه وأعاده ، واللازم منه ، ثاب ، بمعنى : رجع وعاد .
(٢) الأصول : « على » . وهذا الفعل يتعدى بالحرف : الى .
(٣) عجرت : قمصت .
(٤) الأصول : « سهلة » .
(٥) انظر الحاشية (رقم : ٢ ص : ٦٧) .
(٦) حرج على فلان : ضيق .
(٧) الشعراء : ٢٢٧ .
(٨) البقرة : ١٥٦ .

قال محمد :

وهذه الحكاية التي حكاها محمد بن سعيد ، تدل على أن يحي بن معمر عزل مرة ثانية ، ولم يمت قاضيا .

وله حكاية ثانية لم نسندها ، تدل على أن يحي بن معمر مات قاضياً ، سنذكرها في افتتاح أخبار القاضي : إبراهيم بن العباس .

ذكر القاضي
ابراهيم بن العباس القرشي

قال محمد :

[هو][1] : إبراهيم بن العباس بن عيسى بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، رحمه الله .

قال محمد : قال خالد بن سعد :

لما توفي يحي بن معمر القاضي بقي الناس بلا قاض نحو ستة أشهر ، فجعل الناس يتصدون للوزراء إذا ركبوا يسألونهم أن ينهوا إلى الأمير — رحمه الله — ذلك ، ففعلوا ، فعرض الأمير — رحمه الله — حينئذ القضاء على يحي بن يحي ، فأبى قبوله[2] .

وقد ذكرت الروايات في ذلك ، وشرحت خبر يحي شرحاً حسناً في صدر الكتاب ، في باب : من عرض عليه القضاء من علماء قرطبة فأبى قبوله[3] .

قال محمد :

كان إبراهيم بن العباس محموداً في قضائه ، عادلا في حكمه ، متواضعاً في أموره ، غير متصنع ولا متهيب .

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٢) الأصول : « من قبوله » .
(٣) الأصول : « من قبوله » .

أخبرنى فرج بن سلمة بن زهير البلوى ، قال : قال محمد بن عمر بن لبابه :

كان إبراهيم بن العباس ربما جلس يقضى فى بيته بين الناس ، وخادمه تنسج فى ناحية البيت .

أخبرنى من أثق به من أصحابنا ، عن أحمد بن زياد ، عن محمد بن وضاح ، قال :

لما أبى يحيى بن يحيى قبول[1] القضاء ، وأشار بإبراهيم بن العباس أن يستقضى ، وأن يكون كاتبه زونان ، فقبل منه الأمير رأيه فى ذلك ، وولى إبراهيم بن العباس القضاء ، فشهد عنده يوما يحيى بن يحيى فى الماء الذى كان بفرن بِريل[2] ، الذى قام فيه بنو العباس ، وابن عيسى ، فلما خرج تناوله بعض الخصوم ، فانصرف يحيى إلى القاضى ، فقال : إن هذا تناولنى فأدبه ، فقال : وما أدبه ؟ قال : ابعث به إلى السجن ، فبعث به القاضى إلى السجن ، ثم خرج يحيى بن يحيى إلى باب الصومعة فركب دابة ، ومضى نحو السويقة ، وانصرف ، فدخل على القاضى ، فقال له : تأمر بإطلاق الذى حبست ، ففى الذى كان منك أدبه .

وكانت ولايته هذه الأولى سنة أربع عشرة ، أو خمس عشرة ، ومائتين ، ثم عزل وولى غيره .

فلما كانت سنة ثلاث وعشرين ، على إثر سعيد بن سليمان ، ولى القضاء أيضا .

قال محمد : قوله : على إثر سعيد بن سليمان ، يخيل إلى أنه غلط ،

---

(١) الأصول : « من قبول » .

(٢) بريل ، بالكسر ثم السكون وياء خفيفة ولام مشددة : مدينة بالأندلس . (معجم البلدان : ١ : ٦٠١) .

لأن سعيد بن سليمان إنما ولى بعد محمد بن زياد ، وبعد موت يحي بن يحي ، وذلك كله بعد سنة أربع وثلاثين ومائتين ، ولم أر فى شيء من الروايات أن سعيد بن سليمان ولى ولايتين ، حاشى ما ذكر لى أحمد بن عُبادة الرعينى ، فإنه قال لى : عزل سعيد بن سليمان ساعة من نهار ، ثم استدرك الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — رأيه وأمره بإثباته ، فلما طلب ليعلم عن الأمير بالتمادى على القضاء ألفى قد ارتحل إلى بلده ، فأعلم بذلك الأمير ، فقال : إن هذا رجل صالح ، وازداد به غبطة ، وأمر أن يدرك ويصرف إلى قضائه ، فأدرك ورُد كما كان قاضياً .

قال محمد :

فإن كان إبراهيم بن العباس ولى القضاء سنة ثلاث وعشرين ومائتين أمكن أن يكون بعد بعض القضاة ، غير سعيد بن سليمان .

قال محمد بن وضاح :

وفى ولاية إبراهيم بن العباس الثانية رفع إلى الأمير — رحمه الله — أن القاضى ليس يقبل من أهل قرطبة إلا من أشار يحي بقبوله ، وإنما يعملون هذا الأمر لهذا القريشى ، فبعث الأمير عبد الرحمن فى عبد الملك بن حبيب ، فقال له : قد تعلم يدى عندك ، وإنى أريد أن أسألك عن شيء فاصدقنى فيه ، فقال : نعم ، لا تسألنى عن شيء ألا صدقتك ، فقال : إنه رفع إلينا عن يحي بن يحي ، وعن القاضى : أنهم يعملون علينا فى هذا الأمر ، فقال عبد الملك : قد علم الأمير ما بينى وبين يحي بن يحي ، ولكنى لا أقول إلا الحق ، ليس يجيء من[1] يحي بن

(١) الأصول : « من عند يحيى » .

يحيى إلا ما يجيء منى ، وكل مارفع عليه إليك فباطل ، وأما القاضى ، فلا ينبغى للأمير أن يشركه فى عدله من يشركه فى نسبه .

فعزله الأمير حينئذ عن القضاء .

قال محمد : وأخبرنى بعض العلماء ، قال :

قدم موسى بن حدير من الحج فعرض عليه الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — ولاية الخزانة ، فأبى قبولها[١] ، وذهب إلى الانقباض عن الخدمة ، فعافاه الأمير ، فلم يلبث موسى بن حدير إلا يسيراً حتى استعدت عليه امرأة من جيرانه عند القاضى إبراهيم بن العباس ، وذكرت أنه طلبها فى دار لها تلاصقه ، فأرسل فيه إبراهيم بن العباس فأحضره ، فقال له : إن هذه المرأة تقول كذا وكذا ، وتدعى عليك بكذا وكذا ، فما تقول ؟ فقال له موسى : أُوكل من يخاصمها ، فقال له : تقر أو تنكر ، ثم توكلّ بعد ذلك من شئت على الخصومة ، فقال له : أُوكل من يقر عنى أو ينكر ، فأبى إبراهيم أن يقبل ذلك منه ، واضطره إلى أن يجيب المرأة فى دعواها مقراً أو منكراً ، فلما لم يجد من ذلك بدا قال له : جميع ماتدعيه حق ، وهى المصدقة ، ثم انصرف عنه ، وقد اعتقد له ضغناً عظيما ، وأضمر له حقداً شديداً ، ثم وضع يده فكتب إلى الأمير يسأله ولاية الخزانة ، ويذكر أنه تعقب أمرها فاستسهله من أجل أنها أمانة ، يعطى الأموال كما يأخذها ، فأسعفه الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — بذلك ، وولاه الخزانة ، فكان خازناً نحو الشهر ، ثم كتب إلى الأمير يستأذنه للدخول عليه ، فأدخله على نفسه ، ثم قال

---

(١) الأصول : « من قبولها » .

له : أمر لا قرار عليه ، صح عندى أن القاضى إبراهيم بن العباس فى مجلس قضائه يخاطب بأن يقال له : يابن الخلائف ، فعزله عبدالرحمن بذلك .

قال محمد : وسمعت الأمير ولى عهد المسلمين ، الحكم ، أبقاه الله ، يقول : سمعت الحاجب موسى بن محمد بن حدير يقول : إن موسى بن حدير دسّس امرأة من مواليه ، فوقفت للقاضى على طريقه ، ثم قالت له : يابن الخلائف .

فكان ذلك سبباً لعزل إبراهيم .

قال أحمد بن أيمن ، أخبرنى أبى :

أن عباساً القرشى ، جد بنى العباس ، شكاه إلى الأمير ، فى قصة دارت ، فقال : اذهب إليه ، فإن أذن لك مخلياً[1] فقد عزلته .

فلما توجه عباس استأذن عليه ، فلم يأذن له ، وأوصل[2] إليه : إن كانت لك حاجة فاقعد فى المسجد حتى أخرج إلى العامة ، فيسعك ما يسعهم .

فاتصل ذلك بالأمير ، فازداد بذلك عنده رفعة ودرجة .

---

(١) مخليا : خاليا بك .
(٢) الأصول : « وأوصى » .

ذكر القاضي
يخامر بن عثمان الشعباني

قال محمد :

هو : يخامر بن عثمان بن حسان بن يخامر بن عبيد بن أقنان بن وداعة بن عمرو .

ولى القضاء سنة عشرين ومائتين .

وهو أخو معاذ بن عثمان ، ومعاذ هذا ، والد سعد بن معاذ الفقيه ، وكانا من أهل جيان من قلعة الأشعث ، وكان انتسابهما فى العرب إلى جذام ، فيما أحسب ، وكانا[1] ، فيما قيل لى : من جند قنسرين .

ولى يخامر القضاء فعامل الناس بخلق صعب ، ومذهب وعر ، وصلابة جاوزت المقدار ، فلم تحتمل العامة له ذلك ، فتسلطت عليه الألسن ، وكثرت فيه المقالة ، وانبرى له رجل من شعراء قرطبة ، فى ذلك الزمان ، وهو المعروف بالغزال[2] ، فكان يهجوه ويصفه بالبله والجهل ، ومن بعض ماذكره فيه قوله فى شعر له :

فسبحان من أعطاك بطشاً وقوة وسبحان من ولى القضاء يخامرا

---

(١) الاصول : « وكانوا » .

(٢) الغزال : بالتخفيف ، هو يحيى بن الحكم ، وكان مولده سنة ست وخمسين ومائة ، وكانت وفاته سنة خمسين ومائتين . (جذوة المقتبس : ت : ٨٨٨) .

قال محمد :

قال لى ولى العهد — أبقاه الله — يوماً ، وقد ذكر القضاة وأخبارهم : حدثنى محمد بن أبى عيسى ، قال : طرح ابن الشمر بين سحاء[1] يخامر بن عثمان الشعبانى سحاءة فيها مكتوب : يونس بن متى ، والمسيح بن مريم ، فخرجت السحاءة إلى يخامر ، فأمر أن يدعى بهما ، فهتف الهاتف : يونس بن متى ، والمسيح بن مريم ، فصاح ابن الشمر : نزولهما من أشراط الساعة ، ثم أخذ سحاءة فكتب فيها :

يخامر ماتنفك تأتى بفضحة — دعوت ابن متى، والمسيح بن مريما
بما قلت حيناً ثم ناداك صائح — بأنهما[2] ليسا[3] على الأرض فاعلما
قفاك قفا حربا[4] ووجه مظلم[5] — وعقلك ما يسوى من البعر درهما[6]
فلا عشت مودوداً ولا عشت سالماً — ولا مت مفقودا ولا مت مسلما

قال محمد :

وتألب الناس ، ورفعوا إلى الأمير — رحمه الله — يشكون يخامر القاضى ، فلما كثر ذلك على الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — أمر الوزراء بسماع الشهادة والنظر فى أمر يخامر ، فذكرت عنه أشياء مدارها على قلة المداراة ، وترك حسن المعاملة .

---

(١) الأصول : « سحيات » . والمسموع فى جمع « سحاءة » : سحاء . والسحاءة : القشرة من كل شىء ، يريد بها هنا : الورقة المنزوعة .

(٢) مقروء ريبيرا : « فانهما » وعليه المطبوعتان المصريتان .

(٣) الأصول : « بقى » .

(٤) مقروء ريبيرا : « خربا » بالخاء المعجمة ، وعليه المطبوعتان المصريتان ، تصحيف . وحربا ، مقصور : حرباء ، وهى دويبة على شكل سام أبرص مخططة الظهر تتلون ألوانا .

(٥) أسوى يسوى : عادل .

(٦) الأصول : « مظلما » .

وكان حينئذ بالمدينة شيخ أعجمى اللسان ، يسمى : ينير ، وكان مقدما عند القضاة ، مقبول الشهادة ، مشهوراً فى العامة بالخير وحسن المذهب ، فأرسل فيه الوزراء ، وسألوه عن القاضى ، فقال بالعجمية : ما أعرفه ، إلا أنى سمعت الناس يقولون : إنه إنسان سوء ، وصغره باللفظ العجمى .

فلما رفع قوله إلى الأمير — رحمه الله — عجب من لفظه ، وقال : ما أخرج مثل هذه الكلمة من هذا الرجل الصالح إلا الصدق ، فعزله عن القضاء حينئذ .

قال محمد : قال لى محمد بن عبد الملك بن أيمن :

فلما أتى الفتى إلى يخامر بعزلته ، من عند الأمير — رحمه الله — قال له يخامر ، على رءوس الناس : قل للأمير — أصلحه الله — إذ وليتنى أمرتنى أن أتحفظ من السلسلة السوء ، واليوم تعزلنى ببغيها على .

فلما بلغ الفتى قوله إلى الأمير ، قال : قبحه الله ، ذكر أسرارنا على رؤوس الناس .

ذكر القاضى
على بن أبى بكر الكلابى

قال محمد :

ولما عزل الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رضى الله عنهما — يخامر عن القضاء ، ولى بعده رجلا من أهل قبرة[1] ، يسمى : على بن أبى بكر ابن عبيد بن على الكلابى ، وكان لقبه : يوانش ، ولا أحفظ له خبرا أكثر من ذكره .

(١) قبرة ، بلفظ تأنيث : القبر ، أظنها أعجمية . (معجم البلدان : ٤ : ٢٩) .

ذكر القاضي
معاذ بن عثمان الشعباني

قال محمد :

ثم ولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رضى الله عنهما — قضاء الجماعة معاذ بن عثمان الشعبانى ، وكان من أهل جيان ، قاضياً سبعة عشر شهرا ، ثم عزله من بعد .

ورأيت فى بعض الحكايات : أنه إنما عزله لأنه حفظت عليه فى تلك المدة سبعون قضية قضى بها ، فاستكثرت منه .

قال محمد :

وهى ، فيما أرى ، حكاية مدخولة ، لأنه لا يذكر تنفيذ الأقضية وكثرتها مع حضور الحق ، وانكشاف الصدق .

قال محمد :

فكرت فى مخرج هذه الحكاية فاستربتها ، وذلك أن صاحبها الذى حكاها وكتب بها إلى ولى العهد — أبقاه الله — هو فلان بن فلان ، حكاها عن أبيه ، وأراه صادقا على أبيه ، ولا تخلو هذه الحكاية من أن تكون صحيحة على أهل هذا الزمان الذى كان فيه معاذ قاضياً ، أو تكون غير صحيحة .

فإن كانت صحيحة فإنما طمس نور هذه الفضيلة ، وجحد حقها

أهل التفقه من أهل ذلك الزمان ، ولاسيما الذين كانوا يتساورون[1] من تعجيل الأحكام وسرعة التنفيذ ، مما يقربهم من أهل الخصومات ، وينيلهم ما يحبون ، وكلما طالت الخصومات كان أنفع لهم ، وأهل العلم بهم يعلمون ما أقول .

وإن كانت غير صحيحة ، فهى من تشنيع فلان لِتثنى[2] القضاة عن سرعة التنفيذ للذى أراغه[3] وكنّاه ، من المعنى الذى ذكرناه آنفاً ، فاعتبروا يا أولى الأبصار .

وكان معاذ ، فيما سمعت ، حسن السيرة ، لين العريكة ، خالق الناس بغير خلق أبيه ، وأحسن التخلص منهم .

وسمعت من يحكى أنه كانت معه صحة ، وسلامة قلب ، فكان لا يظن بأحد شرا .

وكان قد ولى أحباسه[4] بقرطبة رجلا ظن به خيرا ، فخالف ظنه فيه ، فقال فى ذلك الغزّال :

يقول لىَ القاضى معاذٌ مشاوراً
وولّى امرأً فيما يرى من ذوى الفضلِ

فديتك ماذا تحسب المرءَ صانعاً
فقلت وماذا يصنع الدُّبُّ بالنَّحل

---

(١) مقروء ريبيرا : « يشاورون » وعليه المطبوعتان المصريتان . ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا . والتساور : التواثب .

(٢) مقروء ريبيرا : « لتثبت » وعليه المطبوعتان المصريتان . ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا . وتناه عن الأمر : صرفه عنه .

(٣) أراغه : أراده وطلبه .

(٤) الأحباس : ما يقفه الحابس فلا يباع ولا يورث ، وانما تملك غلته ومنفعته .

يدُقّ خلاياها ويأكل شُهدها
ويترك للذّبان ماكان من فَضلِ

قال محمد :

كان معاذ قاضياً بقرطبة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ، وفى هذا التاريخ كان على سوق قرطبة إبراهيم بن حسين بن خالد ، وفيه فسخ معاذ بن عثمان حكم إبراهيم عن بنى قتيبة فى الحوانيت التى هدمها عليهم إبراهيم ، وكان إبراهيم بن حسين بن خالد صاحب نظر ، خالف فقهاء زمانه : يحيي ، وعبد الملك ، وزونان ، فتظاهروا عليه وأبانوا خطأه ، وجاز قولهم عليه .

ذكر القاضي
محمد بن زياد اللخمي

قال محمد :

ثم ولى الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رحمه الله — قضاء الجماعة محمد بن زياد بن عبد الرحمن بن زهير بن ناشرة بن لوذان بن حبيس بن حاطب بن حارثة بن راشدة بن زيد حارثة بن جزيلة[1] بن لخم ابن عدى .

قال محمد :

ومحمد بن زياد هو والد القاضي الحبيب بن زياد .

فكان حسن السيرة ، محمود الولاية ، وكان من أهل الفضل والخير ، وكان قد سمع من معاوية بن صالح الحضرمي سماعاً كثيرا .

قال محمد : وقال لى محمد بن عبد الله بن أبى عيسى :

لما احتضر يحي بن يحي أسند وصيته فى أداء دين ، وبيع مال ، إلى محمد بن زياد ، وكان القاضي يومئذ ، فكان وصيه فى ذلك الوقت .

قال محمد : أخبرني بعض رواة الأخبار ، قال .

لما وضعت جنازة يحي بن يحي ، قال عبيد الله بن يحي ، وهو

---

(١) مقروء ريبيرا : « جديلة » وعليه المطبوعتان المصريتان . صوابه ما أثبتنا . (انظر جمهرة أنساب العرب : ٤٢٢) .

يومئذ ابن سبع عشرة سنة ، للقاضي محمد بن زياد ، وتقدم إسحاق بن يحيى للصلاة على أبيه ، فكبر محمد بن زياد وكبر إسحاق ، حتى بلغوا إلى السلام ، فسلم محمد بن زياد ، وسلم إسحاق بن يحيى . هكذا كانت الصلاة على يحيى بن يحيى ، فلما انقضت الصلاة نظر محمد بن زياد إلى إسحاق بن يحيى ، ثم قال له : ومن أقدمك على هذا ؟ فقال له إسحاق : ومن قدمك أنت على أبي ؟ فقال له حكم الصلاة عليه إليّ دونك ؛ ومع هذا فإن أخاك قدمني ، وهو أرشد منك ، أما والله لولا حفظ هذا الميت لفعلت بك وفعلت .

قيل : فكان ثناء محمد بن زياد على عبيد الله بن يحيى ذلك اليوم أول سؤدد عبيد الله ، ثم كان له على إكرام ومبرة .

قال محمد :

حكيت هذه القصة لمحمد بن عبد الله بن أبي عيسى ، فلم يعرفها ، وقال : كان عبيد الله من أشد الناس إعظاماً لأخيه إسحاق ، وكان يأخذ بركابه إذا أراد أن يركب ، فما أدري إن كان فعل مثل هذا في أبيه .

قال محمد : ذكر أحمد بن زياد ، عن ابن وضاح ، قال :

شهد شاهد عند محمد بن زياد بشهادة ، فقال غراب لمحمد بن زياد : ومن شهد عليّ ؟ لو كان الشاهد مثل الليث بن سعد ، فقال له محمد بن زياد : وماذكر الليث بن سعد هاهنا ؟ فأمر به ، وذلك في المسجد وهو والي الشرطة ، فقمع[1] أسواطاً

قال : فكان ذلك من فعله صواباً .

قال ابن وضاح :

---

(١) قمع : ضرب .

وابن القاسم يرى أن يعزر[1] السلطان الرجل فى المسجد بالسوط ، وسحنون يأبى ذلك .

قال :

ولما ولى سحنون بن سعيد القضاء ، حمل الضرب على الذى لا يريد غرم ما عليه ، وهو ملىء ، بعد أن حبسه ، فقيل له : من أين أخذت الضرب ؟ وإنما كنا نحبس حتى يغرم . قال : من حديث النبى ، صلى الله عليه وسلم ، فى قوله : مطل الغنى ظلم ، فإذا كان ظالما ، كما سماه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، أدبته على ظلمه .

قال محمد بن وضاح : وقعت شهادات على بعض آل السلطان عند القاضى محمد بن زياد ، فأرسل القاضى إلى المشهود عليه رجلين ، يقولان له : إن فلانا وفلانا شهدا عليك بكذا وكذا ، فإن كان عندك مدفع فهاته ، ولم يمكنه من نسخة الكتاب ، فكتب بذلك المشهود عليه إلى الأمير — رحمه الله — فأوصى الأمير إلى القاضى فى ذلك ، فقال : محمد بن زياد : إنى خفت أن يفرضها على الزيغ والفجور فيعمل له الحجج حتى تعطل الشهادات ، وقد عرفته بهذا ظاهرا .

قال محمد : ذكر لى بعض أهل العلم ، قال :

كان محمد بن زياد يوماً يمشى مع محمد بن عيسى الأعشى ، حتى لقيا رجلا يتمايل سكراً ، فأمر القاضى محمد بن زياد بأخذه ليقيم عليه الحد ، فأخذه أعوانه ، ثم مشوا[2] قليلا ، فأتوا[3] إلى موضع ضيق ،

---

(١) يعزر : يعاقب بما هو دون الحد الشرعى .
(٢) الاصول : « مشى » .
(٣) الأصول : « فأتى » .

فتقدم القاضى وتأخر الأعشى ، فى تأخره عن القاضى التفت إلى الذى كان يمسك السكران ، فقال : يقول لك القاضى : أطلقه ، فأطلقه ثم افترقا جميعا .

ونزل القاضى ، ودعا بالسكران ، فقيل له : أمرنا عنك أبو عبد الله الفقيه أن نطلقه ، فقال : وفعل ؟ قيل[1] له : نعم ، قال : أحسن .

قال محمد :

وما أتى عن القضاة فى هذا المعنى خاصة ، من الإغضاء عن السكارى ، والتغافل لهم ، والرقة عليهم ، فلا أعرف لذلك وجهاً من الوجوه يتسع لهم فيه القول ، ويقوم لهم به العذر ، إلا وجهاً واحدا ، وهو أن حدّ السكر من بين الحدود كلها لم ينص عليه[2] الكتاب المنزل ، ولا أتى فيه حديث ثابت عن الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وإنما ثبت أن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، أتى برجل قد شرب ، فأمر أصحابه أن يضربوه على معصيته ، فضرب بالنعال وبأطراف الأردية ، ومات النبى ، صلى الله عليه وسلم ، ولم يحدّ فى ضرب السكران حدا يلحق بسائر الحدود ، فلما نظر أبو بكر — رضى الله عنه — فى ذلك بعد النبى ، صلى الله عليه وسلم ، واستشار أصحابه ، قال له على بن أبى طالب ، رضى الله عنه : من شرب سكر ، ومن سكر هذى ، ومن هذى افترى ، ومن افترى ، وجب عليه الحد ، أرى أن يضرب الشارب ثمانين ، فقبل ذلك منه الصحابة .

فذكر أهل الحديث أن أبا بكر عند موته ، قال : ماشىء فى نفسى

---

(١) الأصول : « قال » .
(٢) الاصول : « لم ينصه » وما أثبتنا أنسب .

منه شيء غير حد الخمر ، فإنه شيء لم يفعله رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وإنما هو شيء رأيناه من بعده .

قال محمد :

كان السبب في عزل[1] محمد بن زياد عن القضاء ماكان من أمر ابن أخي عجب ، وذلك أنه شهد عليه بلفظ تطق به عابثا[2] في يوم غيث ، فأمر الأمير عبد الرحمن — رحمه الله — بحبسه ، فأبرمته عجب في إطلاقه ، وكانت مدلة عليه ، لمكانها من أبيه ، فقال لها : نكاشف[3] أهل العلم عما يجب عليه في لفظه ، ثم يكون الفصل في أمره . فأمر الأمير — رحمه الله — محمد بن السليم ، وهو يومئذ والي المدينة ، أن يحضر القاضي محمد بن زياد ، وفقهاء البلد ، فجمعهم في مجلس النشمة[4] فحضر حينئذ عبد الملك بن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، وعبد الأعلى ابن وهب ، وأبو زيد بن إبراهيم ، وأبان بن عيسى بن دينار ، فشاورهم في أمره ، وأخبرهم بما كان من لفظه ، فتوقف عن الإشارة بسفك دمه القاضي محمد بن زياد ، وأبو زيد ، وعبد الأعلى ، وأبان ، وأشار بقتله عبد الملك بن حبيب ، وأصبغ بن خليل ، فأمرهم محمد بن السليم أن ينصوا[5] فتياهم على وجهها في صك ، ليرفعها إلى الأمير — رحمه الله — ففعلوا ، فلما تصفح الأمير قولهم استحسن قول عبد الملك ، وأصبغ ، ورأى مارأيا من قتله ، وأمر حسان فخرج عليهم ، فقال لصاحب المدينة : قد فهم الأمير — أكرمه الله — ما أفتى به القوم

---

(١) الأصول : « عزلة » .

(٢) الأصول : « متعبثا » وهي غير واردة .

(٣) الأصول : « تكشف » .

(٤) كذا . والنشمة ، واحدة النشم ، وهو شجر من الفصيلة الزيزفونية . ولعله يريد مكانا فيه هذا الشجر .

(٥) نص الفتيا : رفعها وأسندها الى من رويت عنه .

فى أمر هـذا الفاسق ، وهو يقول للقاضى : اذهب فقد عزلناك . وأما أنت — يعنى : عبد الأعلى — فكان يحي بن يحيي يشهد عليك بالزندقة ، ومن كانت هذه حاله فحرى ألا نسمع فتياه ، وأما أنت يا أبان بن عيسى ، فإنا أردنا أن نوليك القضاء بجيّان ، فزعمت أنك لا تحسن القضاء ، فإن كنت صادقاً فا آن لك أن تتعلم الفتيا ، وإن كنت كاذبا فالكاذب لا يكون أميناً .

وقال للآخر كلاماً أمسك عنه صاحب الجناية ، وأراه ذهب إلى حفظ بعض ولده .

ثم قال حسان الفتى لصاحب المدينة : والأمير — أكرمه الله — يأمرك أن تخرج الساعة مع هذين الشيخين : عبد الملك ، وأصبغ ، وأمر لهما بأربعين غلاماً من الغلمان ينفذون نقماً فى هذا الفاسق ما رأيا .

فخرج عبد الملك ، وهو يقول سبّ ربّ عبدناه إن لم ننتصر له ، إنا لعبيد سوء .

ثم أُخرج المحبوس ، فوقفا حتى رفع فى خشبته ، وهو يقول لعبد الملك : أبا مروان : اتق الله فى دمى ، فإنى أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . وعبد الملك يقول : (الآن وقد عصيت قبل)[1] ، حتى صلب ، وانصرفا .

قال محمد :

ولم ينقم على محمد بن زياد فى ولايته شىء من الأشياء ، فيما ذكر أهل العلم ، غير دالة كانت تظهر من امرأته عليه ، على ما يفعله الأزواج

---

(١) يونس : ٩٠ .

بيعولتهن ، والناس إلى تقفى المعايب سراع ، فكان ذلك مما يغمص[1] به عليه فى ذلك الوقت .

وكانت تلك المرأة تسمى : كِفات .

قال أحمد بن أيمن : وأخبرنى أبى محمد بن عبد الملك بن أيمن ، قال:

لما أفضت الخلافة إلى محمد — رحمه الله — كلّم فى إعادة محمد بن زياد إلى القضاء والصلاة ، وكان له صنيعة قبل ولايته ، فأبى وقال : ترانى أنسيت ما كان الناس يشنعون به فى أمر كفات ، فصرفه إلى الصلاة وحدها .

قال محمد بن وضاح :

سمعت محمد بن زياد ، لما ولى الصلاة المرة الثانية ، فى أيام محمد الأمير — رحمه الله — يقول للقومة[2] ، وقد دعاهم : إنما بلغتنى عنكم (أشياء)[3] ، فاتقوا الله واستقيموا وأعينونى على الحق ، لئن وجدت أحدا منكم قد خلط لأجعلنه نكالا .

ثم قال : انظروا إلى ، واجعلونى من بالكم ، فإن رأيتمونى أخلط فأنتم فى سعة من التخليط ، وإن رأيتمونى أريد الحق فأعينونى ، ولا تجعلوا إلى أنفسكم سبيلا .

---

(١) الأصول : « يغمض » بالضاد المعجمة ، تصحيف . ويغمص : يعاب .

(٢) القومة : الذين يقومون بأمر الناس من قبل السلطان ، ولعلها جمع قائم .

(٣) بمثل هذه الكلمة يتصل الكلام ، فمكانها كلمة أخرى استعصت قراءتها على القارىء .

ذكر القاضي
سعيد بن سليمان الغافقي

قال محمد :

أبو خالد سعيد بن سليمان بن حبيب ، كان أصله من مدينة غافِق .

ولى قضاء ماردة وغيرها قبل ولايته قضاء قرطبة ، ثم ولاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رضى الله عنهما — قضاء الجماعة بقرطبة .

قال محمد :

وسليمان بن سعيد ، غير سليمان بن أسود ، قاضى الجماعة بقرطبة .

قال محمد : وكان الفقيه أبو عثمان العراقى يحكى عن أبى عبد الله محمد بن وضاح ، فيما أخبرنى فرج بن سلمة ، وذكره أيضاً خالد بن سعد ، قال :

ولى القضاء أربعة ، فاتصل العدل بهم فى آفاق الأرض : رُحيم بن اليتيم بالشام ، والحارث بن مسكين بمصر ، وسحنون بن سعيد بالقيروان ، وأبو خالد سعيد بن سليمان بقرطبة .

قال محمد بن حارث :

فأما رُحيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم فكان من أهل دمشق ، وولاه قضاء الشام جعفر المتوكل . وكانت وفاة رُحيم بن عبد الرحمن ، المعروف بابن اليتيم ، بالرملة ، سنة خمس وأربعين ومائتين . ولم أعلم بتاريخ ولايته القضاء متى كان .

وأما الحارث بن مسكين فإنه ولاه قضاء مصر جعفر المتوكل سنة سبع وثلاثين ومائتين ، جاءته ولاية القضاء وهو بالإسكندرية ، ثم حمل إلى مصر ، فكان قاضيها إلى أن عزل يوم الجمعة لسبع ليال بقين من شهر ربيع الآخر سنة خمس وأربعين ومائتين .

وأما سحنون بن سعيد التنوخي ، فإنه ولاه قضاء إفريقية محمد بن الأغلب التميمي سنة أربع وثلاثين ومائتين ، وتوفي سحنون قاضياً غير معزول يوم الثلاثاء لسبعة أيام مضت من رجب سنة أربعين ومائتين.

وأما سعيد بن سليمان ، فإنه ولاه قضاء الجماعة بقرطبة عبد الرحمن ابن الحكم — رحمهما الله — فكان قاضيه حتى مات عبد الرحمن — رحمه الله — ثم أقره على القضاء محمد بن عبد الرحمن — رضى الله عنه — فقضى له نحو السنتين ، ثم مات بقرطبة قاضياً غير معزول .

قال محمد :

ولم أسمع بتاريخ ولايته القضاء متى كان ، غير أنه كان بلاشك بعد سنة أربع وثلاثين ومائتين .

قال خالد بن سعد : أخبرني بعض أصحابنا من أهل العلم ، عن أحمد بن عبد الله بن أبي خالد :

أنه أدرك القاضي سعيد بن سليمان ورآه يقضي بين الناس ، وأنه لما أراد الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رحمه الله — أن يوليه القضاء بقرطبة أرسل فيه رسولا ، فوافقه وهو يقف على أزواج له يحرثن بفحص البلوط في ضيعته ، فقال له الرسول : تركب إلى قرطبة ، فإن الأمير ذهب إلى توليتك القضاء ، قال له : دعني حتى أبلغ إلى منزلي أتجهز بما أحتاج إليه ، فأبى الرسول أن يتركه ، وقال : كن هاهنا معي ، وأرسل إلى منزلك في دابتك وما تحتاج إليه من الزاد ، ففعل ،

فلما قدم قرطبة ولاه الأمير — رحمه الله — القضاء ، فجلس للحكم فى المسجد ، وعليه جبة صوف بيضاء ، وفى رأسه أقروف[1] أبيض ، وغفارة[2] بيضاء من ذلك الجنس ، فلما نظر الخصوم إليه احتقروه ، فجاءوا فى مغيبه عن المسجد بقفة مملوءة من قشر البلوط فوضعوها تحت الحصير الذى كان يصلى عليه ، فلما أتى القاضى بعد ذلك ، وقام على الحصير ، أحس تحته شيئاً يتكسر ، فلما فرغ من الصلاة أخذ يرفع الحصير ، فنظر إلى قشر البلوط ، فقيل له : إن بعض الخصوم فعلوا ذلك ، وصح عنده ماقيل له فيهم ، فلما أتوه من بعد ذلك قال لهم : يامعشر الخصوم ، عيرتمونى بأنى بلوطى ، أنا أشهد على نفسى أنى بلوطى . عود° والله صليب لاتفلوه[3]، ثم حلف لهم بإثر كلامه هذا : ألا يتخاصموا[4] عنده سنة ، فكاد أن يورثهم الفقر .

قال محمد : حدثنى فرج بن سلمة البلوى ، قال : حدثنا سعدون ابن ناصر بن قيس ، وكان شيخاً من أهل الحركة :

أن أباه كان وكيلا لسعيد بن سليمان ، وأنه قدم فى بعض الأيام من فحص البلوط على القاضى سعيد بن سليمان ، فألفى بين يديه رجلا وزوجته .

قال ناصر بن قيس :

فلما دخلت على القاضى قام إلى مسلما ، ثم جلس ، فقال لمن

---

(١) كـــذا .

(٢) الغفارة ، بالكسر : خرقة يغطى بها الرأس ، ما قبل منه وما دبر ، غير وسطه .

(٣) الأصول : « لا تفلوا فيه » والفعل متعــد بنفسه ، يقــال : فلّه ، اذا كسره .

(٤) الأصول : « يخاصموا » ولا يستقيم بها المعنى .

حوله : هذا مقيتى ومقيت عيالى بحول الله ، ثم سألنى عن رفعه فى ذلك العام ، فقلت له : رفع القاضى بسبعة أمداد[1] من شعير وثلاثة أمداد من قمح . فحمد الله وأثنى عليه ، ثم عاد إلى التكلم بين الرجل وزوجته اللذين ألفيتهما بين يديه ، فقال الرجل : يا قاضى ، تأمرها بالنهوض معى إلى منزلى . فلصقت بالأرض المرأة وتأبت ألا تمشى معه فى الأرض شبرا ، ثم قالت للقاضى : بالله الذى لا إله هو ، لئن صرفتنى إليه لأقتلن نفسى ، وتكون المسئول عن دمى .

قال ناصر :

فلما سمع القاضى كلام المرأة عطف على رجل إلى جنبه ، حسبته كان فقيها ، فقال له : ماترى ؟ قال له : إن كان القاضى ، وفقه الله ، لم يظهر له أن هذا الرجل يضر بزوجته فليجبرها على المسير معه ، أحبت أو كرهت ، إلا أن يشاء الرجل أن يفارقها بفدية أو غيرها ، فإن أبى إلا الفدية فذلك حلال له ، ويخلعها[2] ولو من قرطها ، إن لم يكن له منه ضر إليها ، فقال الزوج : والله مالها مال ، قال له : فلو ذهبت إلى الافتداء منك أكنت تفارقها ؟ فقال له : كنت أسمح .

قال ناصر : فعاد علىّ القاضى ، فقال ، هل جلبت من الطعام فى جيئتك هذه شيئا ؟ فقلت له : بلى . جلبت مدّا من قمح ، ومدين من شعير .

قال ناصر : فرأيته يقلب أصابعه ، ثم قال : قوت تسعة أشهر كثير . ثم قال لزوج المرأة : خذ مابقى من رفعى فى ضيعتى وأرحها

---

(١) أمداد : جمع مد ، بالضم ، وهو مكيال قديم .
(٢) يخلعها : يطلقها بفدية من مالها .

من نفسك ، وأرح نفسك منها ، فقال الزوج : كنت أفعل ، لو كان الطعام بقرطبة ، فقال له القاضى : أحسبك مغتما ، ثم وضع يديه فى الأرض وقام ودخل الدار ، وأخرج شقة بيضاء من صوف ، فدفعها إليه ، وقال للزوج : هذه شقة عملت فى بيتى لشتوتى ، وأنا ، إن شاء الله ، غنى عنها ، فخذها واستعن بثمنها فى جلب الطعام إلى نفسك ، فأخذها وبرأ زوجته ، وأمرنى بدفع الطعام إليه ، فأقبضته إياه .

قال خالد بن سعد : أخبرنى بعض أصحابنا من أهل العلم ، عن رجل فاضل من خيار المسلمين أدرك سعيد بن سليمان القاضى ، قال :

قضى سعيد بن سليمان يوماً فى المسجد إلى أن مضى صدر النهار ، ثم قام منصرفاً إلى داره ، فلما هم بدخول الدار ، فإذا بوالد نصر الفتى مقبلا وأعوانه بين يديه ، وكان أعجمى اللسان ، فصاح على البعد بالعجمية : كلموا القاضى ، يثبت على أكلمه ، فقال القاضى : قولوا له بالعجمية : إن القاضى قد أدركته الملالة والسآمة من طول الجلوس للقضاء ، فإذا جلس بالعشى فى المسجد للنظر بين الناس تعود إليه لينظر فى حاجتك ، إن شاء الله ، ثم دخل القاضى داره ولم يقف عليه .

قال خالد بن سعد :

وكان محمد بن عمر بن لبابة يصف سعيد بن سليمان القاضى بالخير والفضل ، ويثنى عليه ، ويصفه بالتواضع .

قال محمد بن عمر بن لبابة . أخبرنى محمد بن أحمد العتبى ، قال : صلى بنا سعيد بن سليمان القاضى صلاة الجمعة فى المسجد الجامع بقرطبة

ثم خرجنا معه ، فمشى ولم يركب ، ومشينا معه حتى بلغ إلى الفرن الذى كان يطبخ فيه خبزه ، فقال للفران : خبزتى مطبوخة ؟ فقال له : نعم . فقال له : هاتها ، فناولها له ، فأخذها فجعلها تحت عضده ، وأقبلنا نمشى حتى بلغنا الدار فدخل ، وانصرفنا عنه .

قال محمد : ذكر أهل بعض العلم ، قال :

كان سعيد بن سليمان القاضى يحكم فى المسجد الجامع ، ويأتى إليه ماشياً ، وأنه كان يوما من الأيام مقبلا ضحى ، فلما أتى باب اليهود التقى بسعيد بن حسان الفقيه ، وكان سعيد بن حسان منقبضاً عنه ، فقال له القاضى : أبا عثمان ، مالك تنقبض عنى فلا تأتينى ؟ فوالله ما أريد إلا الحق ، ولا أقصد غيره ، فقال له سعيد بن حسان : والله لو أعلم هذا ما قعدت عنك ، ولتحملت هذه الخريطة[1] بين يديك .

ثم عاد سعيد إلى إتيانه .

قال محمد :

ولبث سعيد بن سليمان قاضياً إلى أن مات الأمير عبد الرحمن بن الحكم — رضى الله عنه — سنة ثمان وثمانين ومائتين .

فحكى محمد بن عبد الملك بن أيمن ، عمن أخبره ، ممن شهد البيعة للأمير محمد ، رحمه الله :

أنه لما دخل عليه القاضى سعيد بن سليمان ودنا منه ، قال له محمد الأمير : أيها القاضى ، امض على نظرك ، فتمادى قاضياً فى أول أيام الأمير محمد — رحمه الله — نحو عامين ، ثم مات غير معزول .

(١) الخريطة : وعاء من جلد لحفظ الأوراق ، يريد محفظة القاضى التى به أوراقه .

ولا أعلم له عقباً .

قال محمد :

وجدت فى تسمية المستخرجة من ديوان القضاء : أنه تلا سعيد بن سليمان فى القضاء محمد بن سعيد ، فلا أدرى إن كان محمد بن سعيد بن سليمان ، أو غيره ، ولم أجد له خبراً ، ولا سمعت له عند من أدركت من العلماء ذكرا ، حاشى اسمه ، فإنه موضوع مع جملة أسماء قضاة الجماعة فى التسمية المستخرجة من الديوان .

ذكر القاضى
أحمد بن زياد اللخمى

قال محمد :

أحمد بن زياد بن عبد الرحمن ، أخو محمد بن زياد ، المتقدم ذكره من قبل ، وقع عليه اختيار الأمير محمد — رحمه الله — فاستقدمه من شذونة ، وولاه قضاء الجماعة ، فسار بخير سيرة وأجملها ، وكان رجلا صالحاً ، صحيح المذهب ، حسن السيرة .

ويقال : إنه كانت فيه عجرفية[1] مع حسن حاله[2] ، واستقامة حاله .

قال محمد : قال لى بعض رواة الأخبار :

كان أحمد بن زياد شديد التهيب فى قضائه ، لا يخاطب فى شىء من أمر الخصوم إلا فى مجلس نظره ، ولا يأذن لأحد يلقاه فى طريق فى مواكبته[3] ، ولا أن ينصرف معه ، ومن ألح فيما لا ينبغى من ذلك أمر بحبسه .

وذكر أنه لقيه محمد بن يوسف عند باب القنطرة يوماً من الأيام ، وقد أمر أحمد بن زياد بحبس رجل (أعرج)[4] اعترضه بكلام لا يصلح له أن يكلمه به ، وكان الأعرج ضيق الخلق ، شديد الحرج ، فقال له حينئذ :

---

(١) العجرفية : العجرفة ، وهى الجفوة فى الكلام .
(٢) كذا ، ولعلها : « حسن سيرة » أسوة بما سيجىء بعد قليل .
(٣) المواكبة : المبادرة .
(٤) تكملة يستقيم بها الكلام .

هيبة الجبارين ، ومذهب المتكبرين ، لا يكلم على الطريق ، فأمر أحمد ابن زياد بحبس الأعرج ، واتصل الخبر بأهل الجامع لقرب الموضع ، وكان فى تلك الساعة فى الجامع صاحب الشرطة محمد بن عبد الرحمن ابن إبراهيم ، فخرج إلى أحمد بن زياد ، فعاب عليه ، وكسر رأيه ، فانصرف القاضى عن رأيه ، وأمر بترك محمد بن يوسف .

قال محمد :

وكان أحمد بن زياد قاضياً تسعة أعوام وأشهراً ، إلى أن أحدث بعض أولاده بشذونه حدثاً ، فاتصل ذلك بالأمير محمد — رحمه الله — فوجه لامتحان ذلك ولداً لمحمد بن موسى الوزير ، يسمى بموسى ، وكان لقناً ذكيا ، من أهل النظر والحركة ، فقدم بتصحيح ذلك الحديث ، فدارت على القاضى فيه غضاضة ، ونالته منه ذلة .

قال محمد : أخبرنى أحمد بن محمد بن عمر بن لبابة :

أن هاشم بن عبد العزيز أراد القاضى أحمد بن زياد على أن يبيع داراً كانت بالمدينة للأيتام من بعض أولاد الأمير محمد — رحمه الله — فأبى ولج ، وقال : لا أبيعها ، وكان كاتبه يومئذ عمرو بن عبد الله ، فعمد لنفسه فى القضاء مع هاشم بن عبد العزيز ، ثم زين لأحمد بن زياد أن يكتب إلى الأمير يستعفيه عن القضاء ، فأطاعه أحمد بن زياد وكتب بذلك ، فلما خرج الكتاب من حكمه دخل عليه من خاصته رجل ، فقال له : أنت قصير ، وأنا قصير ، فاحذر أن يغلبك ويغلبنى كاتبك عمرو ، فما الذى أشار به عليك ؟ قال : بأن أستعفى وأكتب بذلك إلى الأمير ، وقد فعلت ، قال : أنت والله معزول .

قال : فحكى ذلك الرجل ، قال :

فما برحت من بين يديه حتى أتى صاحب الرسائل ، فقال له : يقول لك الأمير - أصلحه الله - : تبرأ بالديوان إلى قاضينا عمرو بن عبد الله .

وحكى بعض أهل العلم ، قال :

لما نالت أحمد بن زياد الكسرة ، وأدركته الغضاضة فيما أحدث ولده بشذونة ، شاور كاتبه عمرو بن عبد الله فى أمر نفسه ، وما يحمل عليه فى السبب الذى دار عليه ، فقال له عمرو : أرى أن تكتب إلى الأمير تستعفيه ، فإن الملوك من شأنهم إذ استعفوا أن يلجوا ، فيكون إقراره لك بعد الاستعفاء ولاية مجددة ، فأصغى أحمد بن زياد إلى ذلك ، وكتب بطاقة وحبرها عن رأيه ، وكان على أحباس أحمد بن زياد ، أى ذلك الوقت ، رجل من أكياس الناس ودهاتهم ، يعرف بزيد الغافقى ، فدخل زيد على أحمد بن زياد ، وعمرو بن عبد الله خارجٌ عنه ، وقد أحكم البطاقة ، فلما دخل عليه زيد ، قال له : أيها القاضى ، إن هذا الخارج عنك - يعنى عمراً - قصير وأنا قصير ، وليس فينا خير ، فقال له زيد : وإنه خدعك ، فوالله لئن رفعت إلى الأمير تستعفيه ليغتنمنها منك(١) بسبب مادار عليك . فعصاه القاضى ، وأمضى البطاقة على وجهها ، فعزله الأمير ، رحمه الله .

فكان محمد بن أيمن يحكى عن زيد ، قال :

بينما أنا فى السوق إذ ضرب علىّ شرطى ، فقال : أجب القاضى ، فقلت : أى قاض ؟ فقال : عمرو بن عبد الله ، فأتيته فوجدته فى الجامع قاعداً .

---

(١) الأصول : « منها » ولا يستقيم بها المعنى .

وكان زيد يحكى قصة طويلة عرضت له مع عمرو فى ذلك :

قال خالد بن سعد ، أخبرنى بعض أصحابنا ، قال : أخبرنى يحيى ابن زكريا ، قال :

لما ولى عمرو بن عبد الله القضاء أبى أن يقبض الديوان إلا من أحمد بن زياد ، فبعث فيه عمرو ، وعزم عليه أن يأتيه بالديوان بنفسه ، لا يكل ذلك إلى أحد سواه ، وأتاه به إلى الجامع ، فدفعه إليه ، فلما قدم أحمد أخذ بعضده ثم قال له : يا عمرو ، لقد فتحت على القضاء باباً لا يخطئك شره .!

ذكر القاضى
عمرو بن عبد الله بن لبث القبعة

قال محمد :

هو : مولى ابنة عبد الرحمن بن معاوية .

وهو : عمرو بن عبد الله ، كان مولى ، وهو أول من ولى قضاء الجماعة للخلفاء من الموالى ، فشق ذلك على العرب . . .[1] وتكلموا فيه ، فبلغ ذلك الأمير محمداً — رحمه الله — فقال : وجدت فيه مالم أجد فيهم ، فقال العرب : أما القضاء فإنا لا نعترض فيه ، لأنه من سلطانه ، وأما الصلاة فإنا لا نصلى وراءه ، فولى الأمير — رحمه الله — الصلاة النميرى عبد الله بن الفرج .

وكان عمرو بن عبد الله صنيعة للأمير محمد — رحمه الله — من قبل أن يلى الخلافة ، وكان عارفاً بفضله وعقله وأدبه ، فقدمه على تجربة ، وولاه عن خبرة ، وقلده قضاء الجماعة سنة خمسين ومائتين .

قال محمد :

ومن قبل أن يكتب عمرو بن عبد الله لأحمد بن زياد القاضى كان قاضياً على كورة إستجه[2] .

فأخبرنى من أثق به ، قال :

---

(١) مكان هذه النقط كلمة استعصت على القارىء .
(٢) استجة ، مر الكلام على ضبطها . (انظر:فهرست هذا الكتاب)

أتاه عيسى بن فطيس متظلماً من ابن عائشة القرشى ، فقال وشكا وأكثر ، فسكت عنه عمرو بن عبد الله ولم يجبه بحرف ، واستمر ابن فطيس فى الشكوى ، فلما بلغ عمرو إلى دار سكناه دخل من الباب وحول وجهه إلى ابن فطيس ، وألقى إليه كلاما فصلا ، قليل اللفظ ، كثير المعانى ، عجيب الحكم ، قال له : الغالب فى القرية هو الغالب عندى ، فلقنها عنه ابن فطيس ، فجمع عبيده ، ومن لا ف[1] به من سلطانه ، على خصمه فغلبه ، ثم اجتمعا عند القاضى من بعد ، فأنكر ابن فطيس جميع ما ادعى به عليه خصمه ، وانصرف غير محكوم عليه ، وكلف ابن عائشة البينة على دعواه ، فغاب ابن فطيس فى الظاهر كما غلب فى الباطن .

قال محمد :

وجملة القول فى وصف عمرو بن عبد الله : أنه كان جميل الرأى ، حسن السمت ، طويل الصمت ، قليل الحركات ، إذا نطق كأنما ينطق من صدع صخرة ، مع الهيبة الشديدة ، والمروءة الظاهرة ، لا ينظر إلا لحظاً ، ولا ينطق إلا تبسما ، حكى فى ولايته الأولى محمد بن بشير ، فى صحة الأمور ، وشدة النقاوة ، وحسن السيرة ، وإيثار العدل . وكان إذا قعد لا يتقرب منه خصم ، ولا يدنو منه أحد ، وكذلك كان إذا ركب لا يصحبه صاحب ، ولا يصير إلى جانبه راكب ، مع قوة الشكيمه[2] ، والصلابة الشديدة ، والتنفيذ الوشيك ، وقلة المداراة لمن لصق بالخليفة من وجوه خاصته ، وعيون رجاله .

أخبرنى بعض رواة الأخبار ، قال :

حكم عمرو بن عبد الله على هاشم بن عبد العزيز فى مجشر[3] ، كان فى

---

(١) الأصول : « لاث »

(٢) المطبوعتان المصريتان : « السكينة » .

(٣) مجشر ، كنبر : مرعى للدواب .

يده بجانب جيان ، بعلمه ، بلا بينة ولا إعذار ، وسجل ، وأشهد ونفذ .

وذكر أهل العلم ، قال : حدثني بعض شيوخ مسجد أبي عثمان ، قال :

التقى عمرو بن عبد الله بهاشم بن عبد العزيز ، فلم يزد القاضي على أن سلم على هاشم ، فلوى لم يثن معه عنانا ، ولا وقف عليه فواقا[1] .

قال خالد بن سعد :

كان محمد بن مسور يذكر أنه توجه ذات يوم إلى القاضي عمرو بن عبد الله ، وذلك قبل الظهر ، قال : فوجدت الناس ينتظرون خروجه إلى المسجد ، فخرج وبين يديه رجل يحمل خريطته بكتب ، وشيخ يمشي إلى جنبه ، فإذا هم رجل أن يدنو من القاضي ليكلمه في مسيره إلى المسجد دفعه عنه ، وقال : اذهب حتى يجلس القاضي في مجلس القضاء .

قال محمد : وذكر بعض أهل العلم ، قال :

مات ابن لعمرو بن عبد الله فمشت قريش في جنازته ، في حفل لم يشهد أحد أفخم منه منظراً ، ولا أكثر عدداً .

قال محمد :

وكان عمرو بن عبد الله حليما وقوراً ، ضابطاً لنفسه عند ساعة الغضب ، ومعاينة المكروه .

حكى أحمد بن محمد بن عبد الملك في كتابه ، قال :

---

(١) الفواق ، بفتحتين : الوقت بين الحلبتين ، يريد وقتا قصيرا

كان عمرو بن عبد الله يلقب بالقبعة[1] ، وذلك أنه كان دحداحاً قصيراً ، يكاد يخفى إذا قعد .

وكان إذا قعد مقعد القضاء أمر من كانت له عنده خصومة أن يكتب اسمه فى رقعة ، ثم يجمع الرقاع ويخلطها بين يديه ، ويدعو بأصحابها : الأول فالأول، على ما يخرج إلى يده من الرقاع ، فأتى رجل إلى مؤمن بن سعيد الشاعر ، وكان كثيراً ما يلزم المسجد الذى كان يجلس فيه عمرو بن عبد الله ، لقرب جواره منه ، فسأله أن يوقع له اسمه فى رقعة ، فقال له : ما اسمك ؟ فقال له : عقبة ، فكتب له مؤمن بن سعيد رقعة ، فأخذها الرجل فقذفها بين الرقاع ، فلما خرجت إلى يد القاضى شعر[2] به ، وجعل يؤخرها حتى انقضت الرقاع ، فقال القاضى ، لما خف الناس عنه : من عقبة ؟ فتقدم إليه الرجل ، فقال له : من كتب اسمك ؟ فوصف له صفة مؤمن ، فقال له : إياك أن تقعد إليه ثانية .

قال لى عثمان بن محمد : أخبرنى أبى ، قال :

شهدت مجلس عمرو بن عبد الله يوماً من الأيام فى المسجد المجاور لداره ، فرأيته جالساً يحكم بين الناس ، وعليه ثوب ، وهو جالس فى ركن المسجد ، مع من جلس إليه من أهل الحوائج والخصومات ، وفى الركن الثانى الذى يقابله مؤمن بن سعيد ، قد جلس مع من جلس إليه من الأحداث من رواة الشعر وطلاب الأدب ، قال : فتلاحى حدثان من جلاس مؤمن فى شىء ، فرفع أحدهما يده بخف فضرب صاحبه

---

(١) القبعة ، بضم ففتح : طوير أصغر من العصفور .

(٢) الأصول : « شعر له » . وشعر له : قال له شعرا ، وما أثبتناه يتفق والسياق ، وشعر به : أحس .

فأصابه ، ثم سقط الخف بعد الضربة فى مجلس القاضى ، وظن من حضر أنه ستكون منه صولة ، فما زاد أن قال : لقد آذانا هؤلاء الأحداث .

قال : فرأيت الأحداث يتسللون لواذا فرقاً من القاضى ، وحشمة[1] مما أتى من جهتهم .

قال :

ثم لم أبرح من المجلس حتى قام عمرو بن عبد الله متوجهاً إلى داره ، وقام الناس معه ، فلما بلغ باب الدار وقف ، وحول وجهه ، واتكأ على عصاه ، ثم قال : من كانت له حاجة فليتكلم فيها ، فتكلم الناس ، ثم قال عمرو : أين رسول الأمير أبى إسحاق ، حفظه الله ؟ فدنا رجل فقال:أنا هو . فقال : أبلغ الأمير ، أكرمه الله، السلام ، يعنى أخا الأمير ، رحمهما الله ، وقل له : ظلمت وأسأت فيما فعلت ، عمدت إلى رجل قد أخذه حكمى فآويته وسترته ، تريد أن تمنع الحق من أن ينفذ عليه، إن لم تخرجه وتبرزه ، ليؤدى ما عليه ، ويصير فيه إلى الواجب ، وإلا أرسلت إليك من يسمر[2] أبواب دارك ، ثم دخل إلى داره .

قال محمد : بعض أهل العلم يحكى ، قال :

اختصم رجلان إلى عمرو بن عبد الله ، فأظهر أحدهما وثيقة ، ثم صار إلى سترها ، فقال له عمرو : أظهر الوثيقة ، فأبى ، فعزم عليه عمرو واشتد ، فأخرجها الرجل ، وهو مغضب ، من كمه ، فرمى بها القاضى ، فأصاب وجهه ، فاصفر وجه عمرو حتى امتقع لونه[3] ، وظن

---

(١) الحشمة ، بالكسرة : الحياء .

(٢) يسمر : يدق بالمسمار .

(٣) امتقع لونه ، بالبناء المجهول : اصار . وفى الأصول : « انتقع » . تحريف .

الناس أنه سيأمر به ، فأدركه حلمه وأعرض عن ذلك ، ونظر فى الوثيقة ، ثم قال للرجل : أليس هذا أحسن ؟

وكان سليمان بن عمران ، قاضى القيروان ، يكتب إلى عمرو بن عبد الله :

من سليمان بن عمران ، قاضى القيروان ، إلى عمرو بن عبد الله .

فكان عمرو يسوغه ذلك ، ولا ينكره عليه ، ويكتب إليه الجواب بتقديم ، سليمان بن عمران وتأخير نفسه .

فلما ولى سليمان بن أسود ، عامله سليمان بن عمران تلك المعاملة ، فلم يحتملها سليمان بن أسود ، فجاوبه بتقديم نفسه ، فكان سليمان بن عمران يقول : يا عجبا ، يعزل مثل عمرو بن عبد الله عن القضاء ويلى مثل سليمان بن أسود ، ذلك الجلف الجافى !

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن :

كان مؤمن بن سعيد الشاعر يوماً جالساً عند عمرو بن عبد الله ، وكان فى مؤمن من الهذل والنادر ما قد عرف وحفظ ، فقال : هذا أبو زيد الخدرى اتخذ غلماناً لخدمته ، فقال الناس : كيت وكيت ، فعرض بالشيخ ، فاستغرب كل من حضر ضحكا ، فلم يزد عمرو على أن وضع يديه على فمه وأشار إلى التبسّم[1] .

قال خالد بن سعد : أخبرنى وليد بن إبراهيم ، قال :

أرسلنى أبى إبراهيم بن لبيب ذات يوم فى حاجة إلى عمرو بن عبد الله القاضى ، وكان صديقاً لأبى ، فدخلت عليه فى المسجد ، وهو

---

(١) كذا .

يقضى بين الناس ، إذ أتاه رجل ضعيف ، عليه أطمار ، فشكا إليه بعض عمال الأمير محمد — رحمه الله — وكان ذلك العامل عظيم الشأن والقدر ، مرشحاً فى وقته للمدينة ، ثم صار إثر ذلك إلى ولاية المدينة ، فقال له: ياقاضى المسلمين ، إن فلانا غصبنى داراً ، فقال له عمرو بن عبد الله القاضى : خذ فيه طابعا[1] ، فقال له الرجل الضعيف : مثلى يسير إلى مثله بطابع ، لست آمنه على نفسى ، فقال له القاضى : خذ فيه طابعاً كما آمرك ، فأخذ الرجل طابعه ، ثم توجه إليه به .

قال وليد : فقلت فى نفسى : لأقعدن حتى أعلم كيف تكون صلابته فى أمره ، فلم تكن إلا ساعة إذ رجع الرجل الضعيف ، فقال له : ياقاضى . إنى عرضت عليه الطابع عن بعد ثم هربت إليك ، فقال له عمرو : اجلس ، سيقبل .

قال وليد بن إبراهيم : فلم أنشب أن أتى الرجل فى ركب عظيم ، وبين يديه الفرسان والرجالة ، فثنى رجله ونزل ، ثم دخل المسجد ، فسلم على القاضى وعلى جميع جلسائه ، ثم تمادى كما هو ، وأسند ظهره إلى حائط المسجد ، فقال له القاضى عمرو بن عبد الله : قم هاهنا فاجلس بين يدى مع خصمك ، فقال له : أصلح الله القاضى ، إنما هو مسجد ، والمجالس فيه واحدة ، لا فضل لبعضها على بعض ، فقال له عمرو : قم هاهنا كما أمرتك واجلس بين يدى مع خصمك ، فلما رأى حزم القاضى فى ذلك قام فجلس بين يديه ، وأشار القاضى إلى الرجل الضعيف أن يقعد مع صاحبه بين يديه ، فقال عمرو للرجل الضعيف : ما تقول ؟ فقال: أقول: غصبنى داراً لى . فقال القاضى للمدعى عليه : ماتقول ؟ فقال :

---

(١) طابع : كتاب مختوم بخاتم القاضى .

أقول: إن لى عليه الأدب فيما نسب إلى من الغصب، فقال القاضى : لو قال ذلك لرجل صالح كان عليه الأدب ، كما ذكرت ، فأما من كان معروفاً بالغصب فلا . ثم قال لجماعة من الأعوان ، ممن كانوا[1] بين يديه : امضوا معه ، وتوكلوا به ، فإن رد إلى الرجل داره وإلا فردوه إلى حتى أخاطب الأمير — أصلحه الله — فى أمره ، وأصف له ظلمه وتطاوله .

فخرج مع الأعوان ، فلم تكن إلا ساعة حتى انصرف الرجل الضعيف والأعوان ، فقال الرجل للقاضى : جزاك الله عنى خيراً ، قد صرف إلى دارى . فقال له القاضى : اذهب فى عافية .

قال محمد بن وليد :

لم يزل عمرو بن عبد الله فى ولايته الأولى عظيم القدر ، ظاهر الفضل ، معروف العدل ، تضرب به الأمثال ، ويهدد به الظالم ، لا يعدل به أحد فى جميل مذاهبه ، إلى أن أقيم[2] عنده على بقى بن مخلد ، بتلك الأسباب الناجمة ، وتشاهد[3] عليه بياض البلد[4] ، وشيوخ المصر ، عازمين على سفك دمه ، وقطع أثره ، وشنعوا عند الأمير — رحمه الله — من ذلك شنعاً[5] عظم اهتمام الأمير به[6] ، فشاور الأمير فى ذلك هاشماً ، وقال : قد شهد شيوخ البلد ووجوهه على هذا الرجل بما شهدوا به ، فإن أردت أن أرد شهاداتهم ، وأسقط مقالتهم ، صعب

---

(١) الأصول : « كان » ولا يستقيم بها الكلام .
(٢) الاصول : «قيم» ولا يستقيم بها الكلام . وأقيم على : فوض .
(٣) كذا . يريد شهد ، وهى غير واردة .
(٤) بياض البلد ، يريد : المتميزين من أهل البلد .
(٥) شنع به شنعا ، كفرح فرحا : استنكره واستقبحه .
(٦) الأصول : « بها » .

ذلك على ، وإن أوقعت بالرجل على زهده وخيره ، فعلت عظيماً ،
فما ترى؟ قال له هاشم : أرى أن تعزل القاضى الذى قام هذا السبب
عنده ، فإنك إذا عزلته سكن القوم وانكسر حدهم ، وصعب عليهم
استئناف الخبر عند الوالى بعده .

فعزل الأمير محمد عمرو بن عبد الله لهذا السبب .

ذكر القاضي
سليمان بن أسود الغافقي

قال محمد :

سليمان بن أسود بن يعيش بن جشيب ، من مدينة غافق ، ولى كورة ماردة وقت ولاية عمه سعيد بن سليمان قضاء الجماعة بقرطبة ، وولى خالد ابن سعيد هذا ، قضاء فحص البلوط .

قال محمد :

وبمدينة ماردة كان تزوج سليمان بن أسود أخت سليمان بن سليمان بن هاشم المعافرى .

ولاه الأمير محمد بن عبد الرحمن — رضى الله عنهما — قضاء الجماعة بقرطبة ، إذ عزل عن القضاء عمرو بن عبد الله ، وكان السبب الذى قدمه عند الأمير ، وأحله بقلبه محل الجلالة أمرين :

أحدهما : أن الأمير محمداً — رحمه الله — إذ كان بماردة ، فى حياة الأمير عبد الرحمن — رضى الله عنه — تطاول بعض أعوانه فانتزع من رجل ابنته ، وكان سليمان بن أسود حينئذ قاضياً بماردة ، فلجأ الرجل المظلوم إلى سليمان القاضى فاستغاثه ، فكتب إلى الأمير محمد يعلمه بالخبر ، فأبطأ عليه الجواب بما أحب منه من الإنصاف ، فركب دابته ووقف بباب القصر بماردة ، وكتب إلى الأمير — رحمه الله — هذه طريقى إلى أبيك إن لم تغير على أعوانك ماصنعوا ، فبلغه الأمير محمد إلى ما أحب من الإنصاف .

فلما ولى محمد — رضى الله عنه — قيل لسليمان : اخرق الأرض وادخل فيها ، فقد علمت ما قدمت إلى الأمير محمد ، إذ كان بماردة ، فلم تر[1] منه مكروها .

وكان حظيا عنده ، مقدماً لديه ، وكان أحد الأربعة الداخلين على الأمير محمد — رحمه الله — فيما يحتاج من إشهاد واستفتاء .

والثانية : أنه لما عزل سليمان عن قضاء ماردة ، وافى باب القصر بقرطبة ، وكتب إلى الأمير محمد ، رحمه الله :

إن بيدى مالا تجمع من أرزاق ، وجب على صرفه إلى بيت المال ، وهو مما حاسبت فيه نفسى من أيام الجمع وأوقات الأشغال ، والأحيان التى وجب على فيها النظر ، فلم أنظر .

فخرج إليه الجواب من عند الأمير : هو لك صلة من عندنا .

فأبى أن يقبله حتى يقبض منه .

وأما القصة الأولى ، فمشهورة مستفيضة عند العامة والخاصة .

وأما القصة الثانية فأخبرنى بها فرج بن سلامة البلوى ، عن محمد بن عمر بن لبابة .

قال محمد :

وبلغنى أن سليمان بن أسود كان له حظ من علم الأدب ، وربما صنع الأبيات من الشعر فخاطب بها الخلفاء والخاصة من الإخوان .

قال خالد بن سعد : أخبرنى وليد بن إبراهيم بن لبيب ، قال : أخبرنى سليمان ابن [بنت][2] سليمان بن أسود ، قال :

---

(١) الاصول : « فلم ير » ولا يستقيم بها الكلام .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .

حضرتُ ختنى[1] سليمان بن أسود ، إذ ولى القضاء وعزل عمرو ابن عبد الله ، وكانا جميعا فى ذلك الحين مجتمعين فى الجامع ، فخرجا جميعا فى وقت واحد : الوالى والمعزول ، فلما أتيا باب العطارين ، وخرجا مع سليمان من المدينة ، افترقا ، فمال الناس كلهم مع سليمان بن أسود ، ومال عمرو بن عبد الله وحده إلى داره ، ليس معه أحد ، وكان من قبل ذلك بباغة[2] قاضياً .

قال سليمان[3] :

فهممت أن أميل مع عمرو بن عبد الله مما استحييت ، وعجبت من غدر الناس وقلة وفائهم ، فلم يمنعنى من ذلك إلا مخافة أن يعدو على ختنى سليمان بن أسود .

قال : وأخبرنى بعض أصحابنا من أهل العلم ، عن يحيى بن زكريا ، وكان من كبار أصحاب محمد بن وضاح ، قال :

حضر سليمان بن أسود صنيعاً عند بعض الوزراء فى يوم جمعة ، فسأله الوزير أن يطعم وحده ، فاعتذر إليه بأنه صائم ، فدعا له بغالية ليغلفه بها ، فأبى ذلك[4] وقال : إن هذا يوم جمعة ، ولا بد من الاغتسال فيه ، فيصير هذا الطيب إلى الذهاب والتلف . فتوقف الوزير عما كان أمر به من ذلك ، فلما خرج سليمان بن أسود من عنده ، قال لبعض إخوانه : كرهت والله أن أكون خطيب المسلمين اليوم وواعظهم ، وعلى طيب فيه مافيه .

قال محمد : أخبرنى غير واحد من أهل العلم ، قال :

---

(١) الختن ، محركة : كل من كان من قبل المرأة ، كأبيها وأخيها .
(٢) باغة : مدينة بالأندلس من كورة البيرة (معجم البلدان ١ : ٤٧٤)
(٣) هو سليمان بن أسود .
(٤) الأصول : « من ذلك » ، والفعل يتعدى بنفسه .

كان سليمان بن أسود فيه ذكرة[1] وصلابة وتحامل على حاشية السلطان ، وقلة مداراة لمن لاذ[2] بالخليفة من وجوه رجاله ، وأكابر وزرائه .

قال لى بعض رواة الأخبار ، قال هاشم بن عبد العزيز :

كتب القاضى سليمان بن أسود إلى الأمير كتاباً عرض فيه على السيف ، وعزل أمية بن عيسى عن المدينة ، وحبس ابن أبى أيوب القرشى فى الحبس .

وكان المعنى فى ذلك الكتاب أنه قال للأمير ، فيما خاطبه فيه : إن ابن أبى أيوب خرج نهارا بالسيف مشتهرا[3] ، فجرح به رجلا وأخاف آخرين ، وقد كانت لفعلته هذه نظائر كتبت فيها إلى صاحب المدينة ، فلم يقمعه عن شره ، ولا أخذ فيه على يده ، ومن قبل ذلك ما كتبت إليه فى عبيد الله بن عبد العزيز ، إذ ظهرت دعارته[4] وشره ، فتهاون بذلك حتى أحدث ما أحدث ، واضطر فيه الأمير إلى ما اضطر .

فذكر الأمير — رحمه الله — بقصة أخى هاشم ، وفيها من الغضاضة والتوبيخ لهاشم ما فيها ، وشهد بالتقصير على أمية صاحب المدينة ، وحكى فعل ابن أبى أيوب القرشى ، فأمر الأمير بحبسه .

قال محمد :

ذكر لى أن هاشم بن عبد العزيز كايد سليمان بن أسود ورام

---

(١) الذكرة ، بكسر ففتح : الذكورة .
(٢) الأصول : « لاث » .
(٣) مشتهرا : شاهرا .
(٤) الأصول : « ذعارته » بالذال المعجمة ، تصحيف ، والدعارة : الشراسة والسوء .

خديعته في تركة القومس ، ابن أنتنيان ، فلم ينفذ له عليه من ذلك ما أحب .

وذلك أن هاشم بن عبد العزيز كان محله من الأمير – رحمه الله – محلا لطيفاً ، فكان الناهض بأعباء الخلافة ، والمتصرف في وجوه النظر ، والمستولى على أسباب التدبير ، لا تنفذ العقود إلا به ، ولا يحكم الأمير إلا على يده ، وكان لا يجد معارضا[1] ، ولا يعرف لنفسه ملاحيا ، فلما نجم القومس ، ابن أنتنيان ، وظهر فضل أدبه ، وتولى الكتابة ، واضطلع بالأثقال ، وخاطب ، ونبه ، وعارض في الأمور ، ودسس[2] بالرفع[3] ، ولم يرض أن يكون تابعاً لغيره ، ولا محتذيا[4] لسواه . اشتغل به قلب هاشم ، ونفس[5] علية مكانته ، ورد فكره إلى ضره ومطالبته ، فلما أحس بذلك القومس استشعر الحذر ، وتخلق بالحزم .

فبلغ من حذره وحزمه أن محمد بن يوسف بن مطروح كان له صديقاً ، وبه خاصا ، فطرقه ليلا ، فخرج إليه قومس ، فخاطبه من وراء الباب ، فقال له : افتح ، فقال : لست بالله أفعل ، ولكن قل حاجتك ، فقال له محمد بن يوسف : إنها من الحوائج التي لا تقال من وراء الباب . قال له القومس : فأخرها إلى الصباح .

فانصرف عنه مغموماً ، إذ أقامه ذلك المقام ، فلم ينم محمد بن

---

(١) الاصول : « معاوضا » تحريف .

(٢) دسس : دس .

(٣) بالرفع ، أي بما كان يرفعه الى الأمير من أخبار .

(٤) الأصول : « مستحذيا » ولا يستقيم بها المعنى ، فالاستحذاء : طلب العطاء .

(٥) الأصول : « ولبس » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .

يوسف باقى ليلته ، فلما صلى الصبح غدا إليه ، فأعظمه القومس وأكرمه وبجله ، فقال له محمد بن يوسف : الآن ، تكرمنى ، وإذ أتيتك البارحة لم ترنى أهلا أن تفتح بابك ؟ فقال له : اعذرنى ، فإنى رجل مطلوب ، وأنت تعرف من يطلبنى ، وقد أخذت نفسى من الحزم بما رأيت ، ورأيت أن أجعل تحفظى منك حجة فى التحفظ ممن هو دونك ، فلا تلمنى . فذكر له حاجته .

فلما مات القومس ،ابن أنتنيان ، طالب هاشم ورثته بتركته[1] ، وأثار الشهادات من كل جانب ، وأقام محتسبا تقدم إلى القاضى سليمان بن أسود ، فقال له : إن القومس ، ابن أنتنيان ، مات على النصرانية ، فماله لبيت المال .

ورفع هاشم أيضاً بذلك إلى الأمير ، وقال له : أنت أحق بماله من ورثته ، ولكن تأمر القاضى بالنظر فى ذلك .

فأمر الأمير محمد — رحمه الله — سليمان بن أسود ، بالنظر فيه ، فوقعت عند سليمان شهادات عظيمة كثيرة من وجوه الناس ، وأعلام العدول : أن قومساً مات على النصرانية ، ولم يتخلف عن الشهادة بذلك من بياض الناس وفقهائهم إلا الأخص الأقل ، منهم : محمد بن يوسف بن مطروح ، فإنه كان إذا قعد فى الجامع ، قال على رءوس الناس : من مثل القومس ، السجاد العباد ، حمامة هذا المسجد ، يقال فيه : مات على النصرانية ؟

ثم ترجع[2] .

---

(١) الاصول : « وتركته » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٢) ترجع : قال : انا لله وانا اليه راجعون .

وتعجّب النّاسُ ممّن شهد عليه بذلك ، واتّصل ذلك كلّه بالأمير محمد — رحمه الله — فأوصى إلى الوزراء أن يبعثوا في القاضي سليمانَ ابن أسود ويسألوه عما ثبت عنده على القومس ابن أنتنيان ، فحضر سليمانُ بن أسود ، فقال له الوزراء : إنّ الأمير — أبقاه الله — أمر بالإرسال فيك ، وأن يكاشفك[1] عما أقيم[2] به عندك من أمر القومس ، فأخرج سليمان طوماراً[3] من كمّه ، ثم قال : هذا ماشهد به عندي في أمره ، ولكن يرسل إلى الأمير فيتصفحه ، ثم يأمر فيه بما يراه .

فأراد هاشمٌ أن يعترضه ، فقال له : يا قاضي ، الطومارُ كبير ، والشهاداتُ كثيرة ، وليس كلُّ الناس يعرفهم الأمير ، ولكن اقصد إلى أسماء الشهود الذين قبلتهم فاذكرهم واذكر شهاداتهم .

فَفطنَ سليمانُ لمذهبه ، فقال له : لست أفعل ، ولابد أن يرى الأمير الشهادات على وجوهها .

فأرسل بالطّومار بجميع مافيه ، فلم يكن إلاّ قليلٌ حتى خرج الفتى من عند الأمير ، فقال للقاضي : يقول لك الأمير : دَعْني من الشهادات وطولها ، وأخبرْني بما ثبت عندك منها ، فقال للفتى : قل للأمير — أبقاه الله — لمَ يثْبُتْ عندي على القومسِ شيء من المكروه ، وجميع الشهادات الواقعة فيه معلومة ، لم يُردْ الله بشيء منها ، فقال له هاشمٌ : سبحان الله ياقاضي ! شَهِد عندك ابنُ قلزمٍ ، وفلانٌ وفلانٌ ! فقال : الذي صحّ عندي قد أعلمْتُ به الأميرَ .

---

(١) الأصول : « يكشفك » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٢) الأصول : « قيم » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٣) الطومار : الصحيفة .

يخرج التوقيعُ إلى القاضى : اقسمْ مالَ القومس بين ورثته . فقسمه القاضى ، وكان مالاً عظيماً .

قال محمد : ذكر خالدُ بنُ سعد ، قال : أخبرنى محمد بنُ قاسم ، قال: أخبرنى عمُّ محمد بن بزيع القيِّم ، قال :

حضرت عند سليمانَ بن أسود ، وقد أتاه رجل فتظلم عنده من صاحب المدينة ، فأمر سليمان شيخاً بين يديه من أعوانه ، وذلك بالعشى ، فقال : تغدو فتكون فى طريق صاحب المدينة ، عند موضع جلوس الحُرّاس[1] ، فإذا أقبل للنزول فخذ بعنانه ، وتأمره عنى أن يرتفع إلى ، فإنه تظلم منه عندى ، فإن رجع طوعاً وإلا فاحمل العصا على دابته حتى تردها إلىّ كرهاً .

قال : عم ابن بزيع :

فغدوتُ مع الشيخ المأمور ، فوقفتُ معه فى طريق صاحب المدينة حتى أتى ، ومعه جمل[2] من الناس ، قد ركبوا معه ، فأخذَ الرسول بعنانه ، فذهب صاحبُ المدينة أنْ يأمرَ بزجره ، فقال له الرسول : القاضى أرسلنى فيك بسبب رجل تظلم عنده منك ، فارتفعْ إليه ، إنْ شئتَ طوعاً وإن شئت كرهاً ، فقال صاحبُ المدينة : بل طوعاً . فانصرف حتىٰ أتى القاضىَ ونزل عليه ، فنظر[3] فيما بينه وبين الرجل المدعى عليه بالحق ، فقضىَ بينهما بالذى ظهرَ لهُ ، ثُمَّ انصرف عنه .

قال : أخبرنى محمدُ بنُ عمرَ بن عبد العزيز ، قال :

---

(١) الاصول : « الخزان » . ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٢) الجمل ، بضمتين : الجماعة .
(٣) الأصول : « ونظر اليه » صوابه ما أثبتنا .

لما عزل يوسفُ بنُ بسيل عن شذونة ، قام عليه بعضُ أهلها فى مال ادَّعاه فى يديه ، فبحث فيه بطابع ، فلما وقف إليه بطابع القاضى زجرهُ وأمر بضربه ، فجمع سليمانُ الأعوانَ ثم بعثهم فى يوسفَ ، فترصدُوه ، فلما خرج أتوا به على عنف ، فلما صار إليه وقفه موقف الحقِّ بالإقرار والإنكار ، فأبى الاستجابة[1] إلى ذلك ، فأمر بامتهانه ، فلما رأى العزيمة من القاضى تكلَّمَ .

قال خالد بن سعد : وأخبرنى ثِقةٌ من أصحابنا ، عن رجل فاضل قديم ، كان اسمه أحمد بن خالد ، وكان قد أدرك القاضى سليمان ابن أسود :

أن رجلا طالب رجلا عند سليمان بن أسود ، وهو عبد الملك بنُ العباس القرشىِّ ، فوقفه سليمانُ موقف الإقرار والإنكار ، فأبى ذلك[2] ، فعزم القاضى على امتهانه ، فقام الناسُ إلى عبد الملك من كلِّ جانب ، وقالوا : اتق الله على نفسكَ وشرفك ، وصنْ عرضك ، فإنك إن لم تفعل نفذ فيك ما أمر به ، فكانت سبة عليك وعلى عقبك . فلما رأى ذلك قال : اشتريت ، قال له القاضى : أثبت عندى أنك اشتريتَ .

قال محمدٌ :

وهذا قول بعض أهل الفتيا فى العمال المعروفين بالغصب والتعدِّى .

قال محمدٌ : أخبرنى من أثق به من أهل العلم ، قال : سمعت الوزيرَ أبا مروانَ عبدَ الملك بن جهوَر يحكى ، قال :

---

(١) الأصول : « من الاجابة » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٢) الأصول : « من ذلك » والفعل يتعدى بنفسه .

كانَ الفقيه ابن الملون يعنىَ بأسباب الوثائق ، وكان حسنَ الفطنة فيها ، لطيف الحيلة فى أبوابها ، وشنع عليه أرباب الفجور والتدليس فيما يعقد منها ، فطلبه سليمان بن أسود ، فخافه ابن ملون على نفسه ، فتوارى عنه ، وقصد الوزير محمد بن جهور ، فكنفه وآواه .

قال : ثم أرسل الوزير محمد بن جهور أخاه إلى القاضى يسأله فيه ، ويذكر له ما انعقد بينه وبين ابن الملوّن من الأذمة[1] الموجبة للطلب إلى القاضى ، فكان جواب القاضى أن قال : لابدّ من تنفيذ الحقّ عليه فيما بلغنى عنه ، وقد بلغنى أنه فى دار الوزير مختف منّى ، ولم يصحّ ذلك عندى ، فتى صح أرسلت من يدخل داره ويخرجه منها .

قال : فشغل بنفسه ، وكان لا يطمئن أن يدعه فى داره حتى ينقل عنها إلى بعض مواضعه الخارجة عن الدار .

قال محمد : قال لى ابن عمرّ بن عبد العزيز :

أخبرنى شيخٌ من أهل إشبيلية ، يسمى ، هاشم بن رزين ، قال :

كنت يوماً فى موكب[2] محمد بن موسى الوزير ، وهو يومئذ أعظم وزراء الأمير محمد وأقربهم محلا منه ، فلما حاذى الجامع خرج إليه ابن عمّه زوج ابنته ، فقال له : القاضى جالسٌ فى المسجد ، وهذا طابعه ، وهو يأمرك بالنزول إليه ، فقال : سمعاً وطاعة ، وثنىّ رجلهَ ونزل ، فلما توسط بابَ المسجد بدر إليه من حضر من القومة[3] ، فقال لهم : تفقدوا الى أحد الخصوم ، واستقبل القبلة فركع ركعتين ، فلما سلّم وجد

---

(١) الأذمة : جمع ذمام ، وهو العهد .
(٢) الأصول : « فى مركب » تحريف .
(٣) القومة : هم الذين يقومون بتنفيذ أمر السلطان ، ولعلها جمع قائم .

القَومةَ قد أحضَروه رجلاً[1] من الخصوم ، فقال : أنا اشهدكم أنى قد وكلّته على مناظرة ابن عمى ، فلجّ ابنُ عمِّه فى تقديمه إلى القاضى ، وأن يُوقِفه موقف الإقرار والإنكار ، فوبخّه الناس وقالوا : قد أنصفك إذ وكل من يناظرك ، فانكسر ، وخرج الوزير فركب .

قال محمدٌ : ذكر خالدُ بنُ سعد ، قال : كان محمدُ بنُ عمر بنُ لبابة يحدث ، قال :

كنتُ جالساً عند القاضى سليمانَ بن أَسوَدَ ، فجاءه رجل يخاصم خَتَنَهُ ،زوج ابنته، وكانتْ الابنَةُ فى ولاية الأب، وكان الزَوْجُ ساكناً معها فىدارها ، فطلبالأبُ من الزوج أن يُرَحِّلَ الابنَةَ من دارها، وأن يُكرِيَهَا فتنتفع بكرائها لها[2] ، فقال سليمانُ بنُ أسودَ للزوج : ألك دار؟ فقال لا : وصدَّقه أبو الجارية ، فقال القاضى لأبى الجارية: ولاكرامَةَ لكأن تُخرِج ابنتك من دارها إلىدارٍمع زوجها ، فَتَمشى بفراشِها إلى عُنُقها من دار إلى دار ، فتهتك سِتْرَها ، ليس هذا من حُسنِ النَّظر لها .

فكان ابنُ لُبَابة يُعجِبُه ذلك من قضاء سُليمان .

قال :

وكان محمد بن عُمر بنِ لُبابة يقول : حضرْتُ سليمان بن أسود يَقْضى بها ، على الاستحسان لها من قضاء سُليمان .

ومن ذلك : أنَّ أحمدَ بنَ خـــالدٍ أخبرنى: أنه سَمِع محمد بن عمر بنِ لُبابة ، يقول :

---

(١) الأصول : « أحضروه برجل » وهذا الفعل مما يتعدى الى اثنين .
(٢) الكراء ، بالكسر : أجر المستأجر .

حضرت وقد خاصمَ إليه رجلٌ فى فُرْن بناه صاحبه، فأضرَّ الدُّخانُ به وبالجيران — وهذه المسألة يقول ابنُ قاسم : إن ذلك من الضرر الذى يجب قطعه ولا يُباح اتّخاذه — فقضى سليمانُ بنُ أسود بغير ذلك. أن يجعل أنبوباً فى أعلى الفُرن ، فيخرج الدُّخان من أعلاه ، فلا يضرُّ ذلك بمن جاوره .

فكان محمد بن عمر يُفتى بهذا ، ويحمل الناس عليه ، فيما أخبرنى أحمدُ ابنُ خالد .

قال محمد :

أحسبُ سليمانَ بنَ أسودَ رأى تلك الصَّنعةَ ، أو بلغتهُ عن أفران المشرقِ ، فإنّها مصنوعةٌ على تلك الشَّاكلةِ التى ذَكرَ ، فاستحسن ذلك ، فأمر بامتثالِه بالأندلس .

قال خالدُ بنُ سعد ، وأخبرنى بعض مشايخنا من أهل العلم :

أن القاضى سُليمانَ بنَ أسودَ أرسل فى عبد الله بن خالد ليُشهِدهُ فى كُتُبِ الأمير — رحمه الله — فأبى ابنُ خالدٍ أن يقومَ إلى القاضى ، فكتب سليمانُ بنُ أسودَ إلى الأمير — رحمه الله — يُكثرُ على عبد الله ابنِ خالدٍ ويصفُ تثاقُله ، وكتب عبدُ الله بنُ خالد إلى الأمير محمد فى سببِ القاضى سليمان ، فوقّع الأمير فى بطاقة سليمانَ بن أسودَ : نحن أحقُّ منْ عظمَ العلمَ وأهلَهَ ، فإذا أردْتَ أن يَشهدَ فى كُتُبنَا فاجْلسْ إلى الفقيه عبد الله بن خالد .

قال محمدٌ : وذكر لى غير واحد من أهل العلم :

أن سليمان بنَ أسود كانت فيه دُعابة تليق به ، وتحسنُ منه ، وحكوا عنه فى ذلك حكاية حُفظت عنه فى مجلسِ حُكمه ، وذلك أنه كان فى وقته

رجل من العدول ، يعرف بابن عمار ، كان يختلف إلى مجلس القاضى ويلتزمه ، ولا يقوم عنه إلا بقيامه ، وكانت لابن عمار بغلة هزيلة تلوك لجامها طول النهار على باب المسجد ، قد أنضاها[1] الجهد ، وغيرها الجوع ، فتقدمت امرأة إلى القاضى ، فقالت له بالعجمية : ياقاضى ، انظر لشقيتك هذه ، فقال لها بالعجمية : لست أنت شقيتى ، إنما شقيتى بغلة ابن عمار التى تلوك لجامها على باب المسجد طول النهار .

قال محمد ، قال محمد بن عبد الملك بن أيمن :

كان بعضُ فقهاء البلد ، وهو فلان بن فلان ، وذكر رجلا عظيم القدر ، قد أخذ من رجل هدية ، على حسن المعونة ، جبة خضراء ، فشعر بذلك[2] خصم المهدى ، فأعلم سليمان بالقصة ، وجعل الشيخ الفقيه ، بصحة المذهب ، وسلامة الضمير ، يلبسها فى المحافل ، فقال سليمان لخصم الرجل صاحب الجبة : إذا رأيت الشيخ وعليه الجبة واقف[3] عليك ، فقل : يا قاضى ، ليس الشيخ يكلمك إنما تكلمك الجبة التى عليه ، فإنك إذا فعلت ذلك خرجت عليك وأمرت بسجنك ، فلا يلهينك ذلك عن قولك .

فنعل الخصم ما أمره به القاضى ، فاستحيا الشيخ وانقلب خجلا .

قال لى أحمد بن عبادة الرُّعينىُّ :

أخبرنى من سمع سليمان بن أسود القاضى ، وهو يقول لمؤذِّنى الجامع : إذا حضر وقت الصلاة فلا تؤخروها عن وقتها ، وإن أحسستم أنِّى نزلت عند باب الصومعة فلا تنتظرونى . وأقيموا الصلاة وصلوا .

---

(١) أنضاها : أكدها وهزلها .

(٢) الأصول : « لذلك » ، والمعنى به يختلف ، يقال : شعر له ، اذا قال شعرا . وشعر به اذا أحس .

(٣) الأصول : « وأفتى » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .

قال محمد :

ثم عزل الأمير محمد بن عبد الرحمن قاضيه سليمان بن أسود عن القضاء ، وأعاد عمرو بن عبد الله .

قال محمد : قال لى أحمد بن عبادة ، قال لى أبو صالح بن سليمان :

أول من شاورنى من القضاة سليمان بن أسود .

قال محمد :

واختلف فى عزلة[1] سليمان بن أسود الأولى كيف دارت ؟ ولأى شىء كانت ؟

فأما خالد بن سعد ، فذكر أن عبد الله بن يونس أخبره :

أنّ الأمير — رحمه الله — أمر بعض الوزراء بالإرسال فى القاضى سليمان بن أسود ، وأن يتكلّم معه فى دار كانت ليتيم ، كان فى نظر القضاة[2] ، أحبها الأمير لبعض ولده ، فأرسل الوزير من نظر إلى الدار وقومها ، ثم بعث فى سليمان بن أسود ، وأعلمه بما أحب الأمير من شراء تلك الدار ، بما قومها المقومون ، فقال له سليمان : لست أبيع نقضها[3] بهذا الثمن فكيف الدار جميعا ؟ وسأل القاضى لليتيم أضعاف تلك القيمة ، فأنهى ذلك الوزير إلى الأمير ، فأمر الأمير — رحمه الله — بالكف عن شراء تلك الدار .

وكان ذلك الوزير يشنأ سليمان ويلوم[4] عليه عند الأمير من قبل ، فلا يضره بكبير شىء ، فلما امتنع من بيع الدار ، أمكنته الفرصة ،

---

(١) الأصول : « على فى عزلة » .
(٢) فى نظر القضاة ، أى فى طلب الحكم .
(٣) النقض ، بالكسر : ما نقض من البناء وهدم .
(٤) الأصول : « ويكدم » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .

فجعل يذكر للأمير نقيصته[١] ، ويذكره بما كان يصفه له ، فلم يزل بذلك حتى ثقل على نفس الأمير ، فأمر بعزله .

وحكى أحمد بن عبد الملك ، قال :

لم يزل سليمان قاضياً فى الدولة الأولى ، إلى أن خرج الأمير غازياً سنة ستين ، فخرج القرشى عمرو بن عيص مشيعاً له ، وشاكياً سليمان بن أسود فى كل محلة ، حتى انتهى [إلى][٢] قلعة رباح[٣] ، فكتب الأمير محمد — رحمه الله — إلى أمية بن عيسى ، صاحب المدينة يومئذ ، يأمره بعزل سليمان عن القضاء ، وأن يبعث إليه أربعة من عدول قرطبة يقبضون الدِّيوان منه ، ثم يجعله فى بيت الوزراء ، ففعل ذلك أمية ابن عيسى .

فلما قدم الأمير - رحمه الله - صرف عمرو بن عبد الله إلى القضاء .

---

(١) الأصول : « بغضته » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .
(٣) رباح ، بفتح أوله وآخره حاء (معجم البلدان : ٢ : ٧٤٧) .

ذكر القاضي
عمرو بن عبد الله
للمرة الثانية
وكان ذلك في سنة ستين ومائتين

قال محمد :

ذكر أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن ، فيما حكى ابنه عنه :

أنه لما عزل سليمان بن أسود خاض الناس فيمن يلي بعده .

قال : فأخبرني من سمع عمرو بن عبد الله يقول في تلك الفترة ، وهو قاعد على باب داره : القضاء ! القضاء ! قل لمن شاء الله يليه ، والله لا أفلحَ فيه .

قال : ثم ولاه الأمير محمد ـ رضي الله عنه ـ القضاء .

فأخبرني بعض أهل العلم ، قال :

لما ولي عمرو بن عبد الله المرة الثانية ، استخرج[1] إلى سليمان بن أسود ، وتعقب عليه بعض أقضيته ، ونظر عليه نظراً وقفه به موقف الضيق ، فنصح عمراً في ذلك بعض إخوانه ، ونهاه عن الاستفساد[2] مع سليمان ، فأبى ، وتمادى عليه ، ثم انقضت تلك الأمور ، وخلص سليمان من مضايقة عمرو بن عبد الله .

(١) كـذا .
(٢) الاستفساد : العمل على الفساد .

وأخبرني من أثق به من أهل العلم ، قال :

لما ولي عمرو المرة الثانية ، تنكرت أحواله وتغيرت سيرته ، وكان السبب في ذلك أن كبر بنوه ، وغلب عليه ولده ، المكنى بأبي عمرو ، فمشت إليه التحف ، ودخلت عليه الهدايا .

حكى لي بعض رواة الأخبار ، قال :

جلس أبو عمرو — ولد القاضي عمرو بن عبد الله — يوما في مجلس أبيه في حفل من الناس ، فقال لبعض أهل السوق ، ممن كان في المجلس : أحببت أن أشتري لزمة[1] محبية حسنة لفرس اكتسبته ، فانظر لي فيها .

قال : فما أمسى الليل من ذلك النهار ، إلا وفي بيته سبع عشرة لزمة[1] ، هدايا كلها .

وكثرت القالة في ولده أبي عمرو ، ونسب إليه تدليس في الديوان في مال مستودع ، سنذكره مفسراً ، إن شاء الله ، على ما ذكره الواصف له .

وقال في ذلك الوقت مؤمن بن سعيد الشاعر :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَزْرَى بِعَمْرٍو أَبُو عَمْرٍو
وَمِثْلُ أَبِي عَمْرٍو بِوَالِدِهِ يُزْرِي

وَقَدْ كَانَ عَمْرٌو يُسْتَضَاءُ بِنُورِهِ
فَأَضْحَى أَبُو عَمْرٍو كُسُوفاً عَلَى الْبَدْرِ

وما عُرِفَتْ مِنْ عَمْرٍو النَّدْبِ سَوْءَةٌ
سِوَاهَا وَهَلْ تَنْجُو الْعِتَاقُ مِنَ الْعَثْرِ

---

(١) كــذا .

قال محمد :

واختلف الناس فى السبب الذى عزل به عمرو المرة الثانية ، فقيل لى :

إن هذه الثلاثة الأبيات ، التى قالها مؤمن ، لما سمعها الأمير - رحمه الله - قال : قد أكثر الناس فى عمرو ، وفى ولده ، فعزله حينئذ .

وقيل : إنّ هاشماً كان يستثقله ، بسبب ماتقدّم له من التحامل على بقِيّ بن مخلد ، فسعى فى عزله .

وذكر أحمد بن عبد الملك : أن عمروا كان قاضياً فى المرة الثانية ، من سنة ستين ، إلى أن غزا وليد بن هاشم فى سنة ثلاث وستين ، إلى أرض الحرب ، الغزاة التى تعرف بغزاة البربر ، فغزا القاضى عمرو تلك الغزاة ، فلما قدمَ لم يؤمر بالنظر ، وكان الرّسم حينئذ إذا غزا القاضى ثم قدم ، لم ينظر حتى يعهد إليه بالنظر ، فأقام الناس يومئذ نحواً من ستة أشهر ، لا قاضىَ لهم ، ثم أعاد الأمير - رحمه الله - سليمانَ بنَ أسود إلى القضاء ثانيةً ، وذلك فى سنة ثلاث وستين ومائتين .

ذكر القاضى
سليمان بن أسود
المرة الثانية
وكانت ولايته هذه فى سنة ثلاث وستين ومائتين

قال محمد :

ثم ولىَ سليمان بن أسودَ المرّة الثانية ، فتعقب على عمرو بن عبد الله ، وكافأه بمثل مافعل به عمرٌو مِن قبل ، وتصفح الديوانَ فأصابَ فيه ذِكرَ مال عظيم ، نحو عشرة آلاف دينار ، وكان ثلثاً أوصى بتفرقته رجلٌ من التجار ، يعرف بابن القضيبي ، وكان موقوفا على يدى بعض العدول ، فأرسل سليمان فى الرجل العدل . الموقوف على يديه المال ، فقال له : أحضرنى المالَ . فقال له الرجل العدل : كان المال على يدى وقتاً طويلا ، ثم قبضه منِّى القاضى عمرو بن عبد الله ، إذ كان قاضياً ، وأبرأنى منه ، فقال له سليمان : أقم البينة على ماتقول . فأتاه بصحيفة فيها براءة من عمرو بن عبد الله ، إذ كان قاضياً ، للرجل من المال ، وأقام عليه ستة عشر شاهداً من الناس . فكاشف[1] عمرو بن عبد الله عن ذلك ، فأنكر القبض ، وكذب الشهود ، وزعم أنها حيلة احتيلت فيه ، ودائرة أُديرت عليه ، ووقف[2] سليمان على الحكم عليه بالمال ، فاستعاذ عمرو بالأمير محمد ـ رحمه الله ـ ورفع إليه فى ذلك متنصلا مما قذف به .

---

(١) الأصول : « فكشف » .
(٢) كذا : ولعلها ووافق .

فحكى لى بعض أهل العلم ، قال : أخبرنى رجل كان خاصاً بعمرو بن عبد الله ، قال :

إنى لقاعد مع عمرو ، حين أتاه من لدن الأمير محمد فتىً من أصحاب الرسائل ، فسأله أن يدخل معه فى بيته ، فقام معه عمرو وأدخله إلى بيته ، فأقام معه ساعة ، ثم خرج الفتى عن عمرو ، فلما خرج استأذنت على عمرو ، فأذن لى ، فدخلت عليه ، فوجدته واجماً مطرقا ، فقلت له : ما الذى أتاك به الفتى ؟ قال : فسكت عنى ساعة ، ثم أنشأ يقول :

تُضْحِى عَلَى وَجَلٍ تُمْسِى عَلَى وَجَلٍ
كُلِ التُّرَابَ وَلا تَعْمَلْ لَهُمْ عَمَلاَ

ثم قال : أتانى الفتى بمصحف فى كمه ، وأمرنى أن أحلف إنِّى برىء من المال ، فحلفت .

قال : فأبرأه الأمير محمد - رحمه الله - من أمره ، وأمر أن يغرم ورثه القصيبىّ ثلثاً ثانياً مما فى أيديهم من المال ، فغرّموه بعد أن كانوا أنفقوه .

فقيل لى : إنه كان سبب فقرهم .

قال محمد : وذكر أحمد بن محمد بن عبد الملك :

أنه كان فى الديوان مال عظيم ، موقف عند بعض العدول ، فمات ذلك العدل ، فعامل أولاده أبا عمرو - ولد عمرو بن عبد الله - على أن يقسموا ذلك المال ، ويأخذ أبو عمرو أكثره ، على أن يقتلعه من الديوان ، وكان الديوان يومئذ لاشهود عليه ، إنما كان ذكره فى دفتر مطلق ، فاقتسموا المال ، وغفل أبو عمرو عن قلعه حتى عزل عمرو ، فوجده سليمان فى الديوان مذكوراً ، فدارت بين القاضيين : سليمان ، وعمرو ، أحوال

شنيعة ، ثم آل الحال فى ذلك إلى أن شاور الأمير ـ رحمه الله ـ الفقهاء ، فأشاروا بتحليف عمرو ، غير بقىّ بن مخلد ، فإنه قال : إن اتصل ببنى العباس أنا نحلف قضاتنا كان ذلك من أعظم ما نعاب به عندهم . فاستحسن الأمير قول بقى بن مخلد ، وأوصل[1] إلى عمرو أن يكتب إليه بيمينه فى السر ، ففعل .

قال : وكان مما يحتج به عمرو على سليمان ، عند اجتماعهما بمحضر الوزراء ، أن يقول : لو دلست فى هذا المال لما أبقيت ذكره فى الديوان ، فكان سليمان يقول : بخذلان الله تركته .

وكان عمرو ، فيما يقول أهل العلم والمعرفة فى الزمان ، مبرأ من ذلك منزهاً ، سيما أنه لم يزل الغم يسرى فى قلبه ، ويعمل فى نفسه ، حتى أخذه ذهول أخرجه عن حده ، حتى إنه لقد كان يخرج إلى الزقاق حاسراً ، بعد تلك المروءة الكاملة ، والنزاهة العظيمة .

قال خالد بن سعد : حدثنى أبو العباس وليد بن إبراهيم بن لبيب ، قال :

أتيت عمرو بن عبد الله ، وقد عزل عن القضاء ، وكان الذى سعى فى عزله هاشم بن عبد العزيز ، من أجل بقىّ بن مخلد ، إذ كانت الشهادات على بقى عنده ، وكانت له شهوة فى إنفاذ ماشهد به على بقى ، فلما عزل ولَّد عليه هاشم أشياء غمته ، فخولط فى عقله من أجل ذلك .

قال وليد :

قال لى عمرو بن عبد الله ، قبل استحكام ذلك الذهول فيه : يا بنى ، ما يتمنى منه الموت ، أشد من الموت ، ولوددت أنى قد مت .

---

(١) الأصول : « وأوصى » .

قال خالد بن سعد :

سمعت أسلم بن عبد العزيز ، وقد نزل من القصر بالعشى ، فأتاه بقىّ ابن مخلد ، فخرج عليه هاشم وعنفه . وقال له : مه ، والله ما كانت بينى وبين عمرو حالة موجبة لعداوة ، ولا سعيت فى عزله عند الأمير ، إلا من سببك ، ولما أراه يفعل[1] بك ، فعلت ذلك لله ، عزّ وجلّ ، فأتيتَ أنت اليوم فأفتيت فى أمره بفتيا هدمتْ علينا ما كنا بنينا فى أمره ، وخالفت جميع أصحابك من الفقهاء .

قال أسلم :

وكان هاشم قد أرسل فى الفقهاء قبل ذلك واستفتاهم فى مسألته ، فأوجبوا فيها اليمين على عمرو بن عبد الله فى مقطع الحقّ ، من أجل مال يتيم كان قد أودعه عند بعض منْ أودعه ، وقال : لست أحفظ عند منْ أودعته ، فأفتى أهل العلم أن يحلف فى ذلك ، ولم يرسل أخى هاشم فى بقىّ بن مخلد ، من أجل ثقته به ، وظنّ أنه لا يخالف أصحابه فى الفتوى ، لاسيما أن الحاجة كانت لبقىّ ، إذ كان عمرو بن عبد الله عدوه ، فاجتمع الفقهاء فى بيت الوزراء فأفتوا باليمين ، وأتى بقى بن مخلد فى آخرهم ، فقال : لا يمين عليه ، لأن القضاة أمرهم على السلامة حتى يثبت عليهم غير ذلك ، والأمير ، إذ قدمه ، إنما قدمه وهو عنده من أهل العدل .

فلما رفعت الآراء إلى الأمير محمد أمر أن يؤخذ فى أمر عمرو بفتيا بقىّ بن مخلد .

فلما عدّدَ أخى على بقىّ فعله ذلك بحضرتى ، قال له : أصلحك الله ، كنت ترضى لشيخ مثلى أن يفتى على عدوه بغير ما يعتقده من الحقّ ، والله ما أفتيته فى أمره إلا بما اعتقدت أنه الحقّ ، فلا تلمنى .

(١) الأصول : « أن يفعل » .

قال أســـلم :

ومكث أخى هاشم بعـد ذلك عاتباً على بقىّ بن مخلد نحو الشهرين ، ثم أسقط معاتبته فى ذلك .

قال محمـــد :

ثم استمر سليمان بن أسود على القضاء ، بعد عمرو بن عبد الله فى المرة الثانية ، حتى أخـذت منه السن وظهر فيه الهـرم[1] ، فرفعت بطاقة إلى الأمير محمد ـ رحمه الله ـ على لسان عمرو بن عبد الله ، يقال فيها : إن سليمان بن أسود كبرت سنه ، وضعف بدنه ، ولا طاقة له على القضاء .

فأمر الأمـير ـ رحمـه الله ـ الوزراء أن يبعثوا فى سليمان ، وعمرو ، ويسأل عمرو عن البطاقة ، إن كان هو[2] رافعها ؟ ويسأل سليمان عما يجـد فى بدنه من القوة على القضاء .

فأحضر الوزراء إلى أنفسهم الرجلين ، فجلسا ، وكان عمرو بن عبد الله وقوراً ساكناً متثاقلا ، وكان سليمان فى ضد هذه الصفة ، كانت به هشاشة وحركة ، وخفة بدن ، فأخرج الوزراء البطاقة ، ثم قرئت على عمرو ، وقيل له : أنت رافعها إلى الأمير ؟ فقال : أعوذ بالله ، ولا والله ما كتبتها ، فقال له سليمان : إن كنت لم تكتبها أبا عبد الله فقد أمليتها ، فقال : لا والله ، ولا أمليتها ، ولا علمت بها ، فقال له سليمان : إن كنت صادقاً فى نفسك فصاحب البطاقة ولدك أبو عمرو ، واستطال عليه سليمان فى اللفظ ، فأطرق عمرو بن عبد الله ، واستعمل الحلم ، والأخذ بالفضل ، فقال له سليمان : وتتغافل أيضاً وتتحلم كأنا لا نعرفك ؟ فقال عمرو :

---

(١) الاصول : « الهدم » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٢) الأصول : « هــذا » .

حسبنا الله ! حسبنا الله ! ثم وضع يديه جميعاً فى الأرض ليقوم ، فوثب سليمان إلى عمرو بخفة بدنه وهشاشته ، فمدّ يده إليه ، ثم قال له : هات يدك أبا عبد الله لنقيمك ، فنظر إليه عمرو ثم رجع واستوى جالساً ، وقال : الله المستعان ، الله المستعان ، الله المستعان ، ثم افترقا .

قال محمد : قال لى أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الملك بن أيمن :

مرض سليمانُ بن أسود مرضة أشفى فيها على الموت ، وكان حينئذ صاحب الصلاة ، وكان إبراهيم بن قلزم مترشحاً[1] للصلاة ، وكانت له ناحية من هاشم[2] ، فأتاه يوم خميس ، فقال له : قد تعلم مافيه سليمان ، وغداً الجمعة ، فكتب هاشم إلى سليمان بن أسود يسأله إن كانت به نهضة للصلاة بالناس ، وإلا فيعلم بذلك لينظر فيمن يقوم بالخطبة والصلاة ، فكتب سليمان إلى هاشم : أنا متخفف ، وبى أكثر من نهضة ، فلما كان من الغد تحامل ، وأتى يتهادى بين اثنين حتى خطب بكلمات مختصرة .

قال محمد :

وسمعت بعض رواة الأخبار يحكى عن سليمان وابن قلزم فى الصلاة حكاية مستطرفة ، قال :

كان سليمان بن أسود يعلم شدة شهوة ابن قلزم فى الصلاة ، وترشحه لها ، فلم يشعر سليمان يوماً من أيام الجمعة فى ضحى النهار حتى استأذن عليه ابن قلزم للدخول عليه ، فحضرت لسليمان فيه حيلة ، فقال لغلامه : أخرج إليه وأنت تبكى ، وقل له : مولاى فى الموت ، ثم أدخله علىّ من بعد ، ثم اضطجع سليمان ، وسجى على نفسه ، وجعل يسوق النفس ،

---

(١) مترشحا : متهيئا .

(٢) كذا . ولعله يريد أنه كان مقربا الى هاشم .

كما يفعل من احتضر ، فدخل ابن قلزم ، فتوجع واستعبر ، ثم خرج من فوره ذلك إلى هاشم ، وقال : سليمان يحشرج للموت[1] ، وما أظنه يبلغ وقت الجمعة حتى يموت ، فتدارك بالكتاب إلى الأمير - أبقاه الله - فإن المقام فى ضيق الوقت صعب ، فقال له هاشم : أنت رأيته بهذه الحال ؟ فقال : نعم ، هـذا خروجى من عنده إليك ، فقال هاشم : ما بعد هذا شىء ، ثم وضع يده فكتب إلى الأمير يخبره أن ابن قلزم أتاه وحكى له أنه دخل على القاضى سليمان وهو يحشرج ، وقد ضاق الوقت ، فلينظر الأمير - أبقاه الله - فى ذلك ، ففكر الأمير - رحمه الله - ساعة ، وكان من الكمال بحيث ما عرفت الخاصة والعامة ، فوقف على أن ابن قلزم كان يشتهى الصلاة ، ولم يسمع لسليمان قبل تلك الساعة بعـلة ولا مرض ، فأدرك بنظره مالم يدرك هاشم ، وعلم أن فى الخبر دخلا[2] ، فقال لفتى من وجوه فتيانه : اذهب الساعة وادخل على القاضى وانظر حالته وما هو عليه ، فإن وجدته يتكلم ويبين عن نفسه ، فاسأله إن كانت به طاقة على الخطبة والصلاة اليوم ؟

فأتى الفتى فدخل على سليمان ، فوجده جالساً جلوس الصحة ، فذكر له الأمر وأعلمه ببعض الخبر ، فقام سليمان من مقعده ذلك فى حضرة الفتى وجلس على كرسى ، وأمر أن يؤتى بالماء يتوضأ ، فتوضأ ، ولبس ثيابه ، وخرج مع الفتى راجلا إلى الجامع ، ورجع الفتى إلى الأمير ، فأعلمه بالقصة على وجهها .

فقال له الأمير - رحمه الله : لقد طيب[3] سليمان فى ابن قلزم ، ولعب به كيف شاء ، ثم ضحك على ذلك ضحكا عظيما .

---

(١) الأصول : « الموت » ولا يستقيم بها الكلام .

(٢) الدخل ، محركة : الفساد والعيب .

(٣) كذا ، يريد وقع فيه .

قال محمد :

وكان سليمان قوياً جلداً ، حديد النفس ، مع كبرة السن ، وكان يروح إلى الجامع راجلا من داره .

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن : أخبرنى بكر بن حماد القسام ، وكان جاراً لسليمان ، قال :

خطرت عليه آخر جمعة عاشها ، فحركته للرواح معى إلى الجامع ماشياً ، ثم انصرفنا ، وذلك فى دولة الأمير عبد الله - رحمه الله - والقاضى حينئذ النضر بن سلمة .

قال محمد :

وأقام سليمان فى قضائه الثانى عشرة أعوام ، من سنة ثلاث وستين إلى سنة ثلاث وسبعين ، وتوفى فى ذلك العام الأمير محمد — رضوان الله عليه ورحمته — وكان الناس يذكرون موت الأمير من غير أن يصح ذلك عنه عندهم ، حتى خطب سليمان بن أسود ، فلما بلغ ذكر الدعاء له خنقته العبرة ، فنعاه بذلك إلى الناس ، فأيقنوا بموته .

ثم ولى الأميرُ المنذر - رحمه الله - فأقر سليمان بن أسود على القضاء .

قال لى أبو محمد قاسم بن أصبغ البيانى :

أقام سليمان بن أسود قاضياً فى خلافة المنذر نحو أربعين يوما ، ثم عزله المنذر ، وولى أبا معاوية .

قال محمد :

وما أحسب أنه كانت لعزل[1] سليمان المرة الثانية عن القضاء علة غير كبر السن ، وظهور الهرم[2] .

---

(١) الأصول : « لعزلة » .
(٢) الأصول : « الهدم » تحريف .

قال بعض أهل العلم :

كان سليمان بن أسود ، صنيعةً للأمير عبد الله - رحمه الله - قبل ولايته، فكان سليمان يستبطىء قيام دولته طمعاً فى العودة ، فلما ولى وأغفله ، جعل سليمان ينشد فى بعض مداخله عليه مع جملة الفقهاء للاشهاد :

لَمَّا بَلَغْنَا الَّتِى كُنَّا نُؤَمِّلُهَا
صِرْنَا شُهُوداً [كَأَنَّا](١) مِثْلُ غُيَّابِ

قال محمد : أخبرنى بعضُ أهل العلم ، قال :

دخل ناسٌ على سليمان بن أسود ، فى الشهر الذى مات فيه ، فسألوه عن عمره ، فسكت عنهم ساعة ، ثم دعا خادماً له ، فأتته ، فأمرها أن تأتيه بزنفليجة(٢) كانت عنده ، فأتته بها ، فاستخرج منها صحيفة ، فرماها إلى القوم ، وقال : اقرءوا ، فقرأ القوم الصحيفة ، فإذا فيها كتاب من عند الأمير هشام بن عبد الرحمن إلى قاضيه على جهة الجوف ، فحص البلوط ومايليه من تلك الجهات ، أسود بن سليمان ، يأمره فيه بقبض الصدقات عند وجوبها ، وتفريقها على وجوهها ، على مافسره فى ذلك الكتاب .

وفى آخر الكتاب مكتوب بخط القاضى أسود بن سليمان : ولد سليمان ابن أسود — أمتع الله به — يوم كذا ، من شهر كذا .

فعد القومُ ، من وقت المولد الذى ولد فيه إلى وقتهم الذى كانوا فيه ، تسعة وتسعين عاما وعشرة أشهر .

فقال لهم سليمان : إن عشت شهرين أتممت مائة عام .

فمات فى ذلك الشهر قبل أن يتم المائة العام(٣) .

---

(١) بمثل هذه التكملة يستقيم الوزن .

(٢) كذا . ويبدو أنها من مستعمل أهل الأندلس ، ومعناها فى الترجمة الأسبانية : محفظة للخرطوش .

(٣) الأصول : « عام » .

ذكر القاضي
عامر بن معاوية اللخمي

قال محمد :

لما ولى المنذر الخلافة — رحمه الله — رأى الاستبدال بسليمان ، فاستشار الوزراء ، فأشاروا بزياد بن محمد بن زياد ، فعرض المنذر القضاء على بقي بن مخلد ، فلم يقبله ، فاستشاره في زياد بن محمد بن زياد ، فقال له : نعم الحدث ، فسأله أن يشير عليه ، فأشار عليه بأبي معاوية اللخمي ، وهو عامر بن معاوية بن عبد المسلم بن زياد بن عبد الرحمن بن زهير بن ناشرة بن لوذان اللخميّ ، فقبل المنذر - رحمه الله - منه ، وولاه قضاء الجماعة بقرطبة .

فقال[1] :

حدثنا خالد بن سعد ، قال : سمعت عبد الله بن يونس ، يقول : كان الحبيب بن زياد خاصة لبقيّ بن مخلد ، وكان رجا في أيام الأمير المنذر — رحمه الله — أن يشير به لقضاء قرطبة ، فلما شاوره الأمير ، وأشار عليه بأبي معاوية ، أتى الحبيب بن زياد إلى بقي بن مخلد فعاتبه في ذلك ، فقال له بقي : لا تلمني فيما فعلت ، فإني إنما أشرت بمن هو عندي أفضل منك ، فسكت عنه الحبيب بن زياد .

قال محمد : قال لي أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن :

---

(١) فقال : يعني محمدا .

كان أبو معاوية اللخمي من بني زياد ، وكان مسكنه برية[1] ، وكانت له رحلة في أيام عبد الرحمن بن الحكم ـ رحمهما الله ـ سمع فيها من سحنون بالقيروان ، ومن أصبغ بمصر ، ومن غيرهما ، وكان من أهل الرواية ، لا بأس به ، وقد سمعت منه وكتبت عنه .

قال محمد :

وعنه كانت تروى في ذلك الزمان : آداب القضاة ، من تأليف أصبغ . وذكر بعض أهل العلم أن روايته اختلطت عليه ، فترك .

قال محمد : وقال لي ابن أيمن :

قدم أبو معاوية قرطبة في آخر أيام الأمير المنذر ، حتى مات المنذر ، رحمه الله .

قال خالد بن سعد : أخبرني أبو عمر صاحبه[2] ، قال : أخبرني أبو يحيي ابن خميس :

أنه لما ولي عامر بن معاوية القضاء ، وقعد في الجامع ، رأى سليمان بن أسود أتاه بالديوان ، فلما سلم قال : الحمد لله الذي جعل على أثرى مثلك .

فلما خرج من عنده سليمان بن أسود ، تلقاه رجل من قريش ، ممن كان يخاصم عنده ، قبل أن يعزل ، فلبّبه[3] برداءه ، وقال : الحمد لله الذي جلا الظلمة ، وأخذ الجور ، أجبني إلى القاضي .

فانصرف معه إلى عامر بن معاوية ، فقال له سليمان : إني معزول ، وأنت وال ، وما فعلت في اليوم ستكافأ غداً بمثله .

---

(١) رية ، بفتح أوله وتشديد ثانيه . (معجم البلدان : ٢ : ٨٩٢) .
(٢) كـــذا .
(٣) لببه : جمع ثيابه عند نحره ثم جـره . والذي في الأصول : « لبه . واللب : ضرب اللبة ، وهي موضع القلادة من العنق .

فخرج عامر بن معاوية على القرشيّ ، ودفعه عنه .

قال أحمد بن محمد بن عبد الملك :

حكم أبو معاوية لأيدون الفتى بالفدان المعروف بفدان أجل ، بعدوة الوادى ، بعد خصومة طويلة دارت فيه عند سليمان بن أسود ، كان متوليها محمد بن غالب بن الصفار ، فأبى سليمان الحكم فيها ، فقال يوماً لابن الصفار : إن هذا الرجل قد ألح على أن أحكم له ، ولا أجد سبباً إلى هذا ، إذ لم يتضح لى ما أحكم به ، والله لا يأتينّى من أمر أكرهه إلا أخرت به .

فضم ابن الصفار الفتى إلى الأمساك[1] ، حتى عزل سليمان ، وولى أبو معاوية ، فقام عنده ، وكان يلزم مجلسه ، فإذا رآه أبو معاوية قال له : من أنت ؟ يرحمك الله ! فيقول له : أنا محمد بن غالب المعروف ، يسأله كل يوم بسلامة قلب كانت فى أبى معاوية .

فلم يزل محمد بن غالب متردداً عليه فى تلك الخصومة حتى قضى له بالفدان ، وأشهد له على القضية ، ثم صار الفدان بعد ذلك إلى محمد ابن غالب .

ولم يزل أبو معاوية قاضياً ، وصاحب الصلاة ، حتى مات المنذر — رحمه الله .

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن :

سمعت القاضى أبا معاوية يخطب على الناس فى الاستسقاء بخطبة أرميا ،

---

(١) كذا ، ولعل المراد : الاحباس ، وهى فى الترجمة الأسبانية بمعنى : القضاء الملى .

التى قام بها فى بنى إسرائيل ، وكانت فيه رقة تستميل القلوب وتبكى العيون .

قال خالد بن سعد :

وكان أحمد بن خالد ، ومحمد بن مسور ، يصفان أبا معاوية بالخير والفضل ، غير أن أحمد بن خالد كان يذكر عنه طرفة .

ذكر أنه أتاه يسأله أن يسمعه سماع أصبغ بن الفرج ، وأن يجعل له فيه دولة ، فلما أتى إلى السماع أخرج إليه الشيخ كتب أصول العلم من تأليف أصبغ ، فظن أن الأصول والسماع شىء واحد .

ذكر القاضى
النضر بن سلمة الكلابى

قال محمد :

النضر بن سلمة بن وليد بن أبى بكر محمد بن على بن عبيد الكلابى ، كان أصله من قبْرة ، وولى قضاء كورة شذونة ، والأمير عبد الله بن محمد — رحمهما الله — بها ، فأدخله وقربه من خاصته ، وكان النضر من أهل الذكاء والنبل واليقظة .

ولما ولى عبد الله بن محمد — رحمهما الله — الخلافة ، ولى النضر بن سلمة قضاء الجماعة والصلاة معاً ، فأحسن السياسة ، وخالق الناس بخلق حسن ، وخطب فأبلغ فى الخطابة .

وأمره الأمير — رحمه الله — بالتزام خطبة استحسنها منه ، وهى مشهورة فى الناس ، فالتزمها طول ولايته الأولى ، وكانت ولايته نحواً من عشرة أعوام ، حتى حفظت عنه ، وصارت مسطرة لولاة القضاء ، يحتذون عليها فى أول مقاماتهم ، ومبتدأ ولايتهم .

وكانت له خطبة أخرى فى الأعياد حسنة مهذبة ، مشتملة على السنة .

قال محمد : وذكر أحمد بن محمد ، قال :

كان النضر بن سلمة يتصرف للأمير — رحمه الله — فى كل الأسباب تصرفاً كاملا .

أخبرنى من أثق به :

أن الأمير ـ رحمه الله ـ كان فى الساباط يوم جمعة منتظراً للصلاة ، صلاة العصر ، فورده كتاب حرك منه ساكناً ، فالتمس عبد الله بن محمد الزجالىّ ليكتب الجواب ، فألفى غائبا ، فهم بالإرسال فيه ، فقال له النضر ، وكان بحضرته : ما الأمر الذى حرك من الأمير — أصلحه الله — ما أرى؟ فأخبره الخبر ، ورمى إليه الكتاب ، فعرض عليه نفسه فى المجاوبة[1] ، فأذن له الأمير ـ رحمه الله ـ فجاوب[2] وأحسن ، وكتب فأبلغ ، فأعجب الأمير ـ رحمه الله ـ بيقظته ، وشكر له فضل منته .

قال محمد :

وكان النضر عالما بعلل الوثائق ، ومدركا بموضع الزلل منها ، والإغلال فيها ، يوقف الفقهاء على ذلك فيقرون له بالإصابة ، ويعترفون له بفضل الإدراك .

والنضر بن سلمة أول من شاور فى الأحكام محمد بن عبد الملك ابن أيمن .

قال محمد : قال لى أحمد بن عبادة الرعينى :

كان النضر بن سلمة حسن المذهب ، ظاهر الحلم ، حضرته يوماً فى مجلس قضائه ، دخل عليه رجل فوقف بين يديه ، ثم قال له : يا قاضى ، ظلمتنى ، وتحاملت على ، حسبك الله !

قال : فسكت عنه حتى فرغ من كلامه ، ثم قال له النضر : أما لولا أن سبك لم يجاوزنا إلى غيرنا لأحسنت حسن الجواب . وأعطى الرجل[3]

---

(١) كذا . والمجاوبة : أن يرد كل واحد من المتكلمين على الآخر .
(٢) المناسب : أجاب : (أنظر الحاشية السابقة) .
(٣) الأصول : « رحلا » .

من الصدقة فأرضاه ، فشكر له الرجل ، فأخـــذ بركابه ، وأعاد القول بمدحه . فقال النضر : (فإن أُعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون)[1] .

قال خالد بن سعد : سمعت محمد بن مسور ، يقول :

سمعت القاضى يقول ، وهو النضر بن سلمة ، وقيل له : إن محمد بن أسباط يقع فيك ويتناولك ، يجب لك أن تهدمه ، فقال النضر : لا والله لا أتعرض لذلك ، ولا أهدم من بناه الله .

قال محمد : أخبرنى بعض الشيوخ ، قال :

كان عندنا بقرطبة رجل يعرف بابن رحمون ، وكان كثير النادرة[2] والتطنيب[3] ، فندر[4] فى مجلس النضر على خصم كان يخاصم عنده بنادرة[5] أضحك منها[6] الحاضرين ، فـازاد النضر على أن ضحك ، ولم تكن له عليه صولة ، وذلك أن خصم ابن رحمون قال للنضر : إن خصمى هذا إذا خرج من بين يديك لا يقلع عن شتمى ، وذكر أمى ، فقال النضر[7] : ما أحب أن أعطيه شيئاً ، ولا آخذ منك شيئاً ، فقال ابن رحمون للقاضى : يا قاضى ، اقبلوا منى على ما أفعل به كذا[8] ، وكذا

---

(١) التوبة : ٥٩ .
(٢) لأصول : « النادر » وما أثبتناه أولى .
(٣) المسموع : الاطناب ، وهـو المبالغـة والاكثـار فى الـكلام أو الوصف أو الأمر .
(٤) المسموع : أندر ، أى أتى بالنادر .
(٥) الأصول : « بنادر » .
(٦) الأصول : « منـه » .
(٧) الأصول : « فقال خصمه » ولا يستقيم بها المعنى .
(٨) الأصول : « وكـــذا » .

بأمه[1] فى النادرة[2] ، فلا أرضى أن أفديه[3] بأربعين درهما .
فضحك ، وضحك من حضر ، واحتملها له النضر .

قال محمد :

وكان النضر بن سلمة متصرفاً فى علم الأدب ، وكان ـ فيما بلغنى ـ ربما قال من الشعر شيئاً يخاطب به الأمير ، ومن كاتبه من طبقة الخاصة .

وسمعت بعض رواة الأخبار يحكى ، قال :

مات وزير من بنى شهيد، وترك ابناً ، فرثاه رجل بشعر ، وأتى به النضر فعرضه عليه ، فسمع النضر شعراً سخيفاً بعيد المعانى ، فقال له : إن ابن المتوفى نبيل كيس ، فاذهب بهذا الشعر إليه ، فلعله أن يفطن أنك أردت أن ترثى أباه ، فيشكر لك ذلك[4] .

قال محمد :

وكان النضر قاضياً إلى أن أمره الأمير ـ رحمه الله ـ بالنظر فى المال الموقف بالجامع ، فنظر فى ذلك ، وجمع أهل العلم فاستشارهم ، فاختلفوا عليه ، فأبى النضر أن يحكم بصرفه إلى بيت المال إلا بإجماع[5] أهل العلم ، فكان فعله ذلك سبباً لكثرة القول فيه عند الأمير ، فحرف معناه ، وصرف القول فى ذلك إلى أسوأ الوجوه ، فعزله الأمير — رحمه الله — حينئذ .

---

(١) الأصول : « من أمه » .
(٢) الأصول : « فى المنادى » .
(٣) الأصول : « فلا يرضى أن يفديه » .
(٤) الأصول : « بذلك » .
(٥) الأصول : « باجتماع » .

ذكر القاضى
موسى بن محمد بن زياد الجذامى

قال محمـــد :

ولما عزل الأمير ـ رحمه الله ـ نضراً عن القضاء استقضى بعده موسى بن محمد بن زياد بن يزيد بن زياد بن كثير بن يزيد بن حبيب الجذامى، وهو من العرب الشاميين ، من جند فلسطين ، وكان أصله بالأندلس ، من كورة شذونة ، ولاه الأمير ـ رحمه الله ـ الشرطة والرد ، ونقله إلى الشرطة العليا ، ثم ولى القضاء فصلى بالناس جمعة ، واستعفى فى الثانية .

قال خالد بن سعد :

سمعت محمد بن عمر بن لبابة يذكر موسى بن محمد ، فكان لا يوفيه[1] ، ولا يحسن الثناء عليه ، غير أنه كان يصفه بالحلم .

ذكر أنه شهده ، وقد أرسل فى رجل ، فلما أتاه وكل به الأعوان ، وأمر ألا يفارقوه حتى يحضر بوثيقة كانت عنده ، فتوكل به الأعوان ، ومضوا معه ، ثم عادوا بالرجل والوثيقة معه ، فرمى بالوثيقة فضرب صدر القاضى موسى بن محمد ، وكانت الوثيقة كبيرة ، فأوجعه بها .

قال ابن لبابة : فلم أشك أنه سيؤدبه على ذلك ، فما زاد على أن قرأ

---

(١) الأصول : « يستوفيه » ولا يستقيم بها الكلام .

الوثيقة وصرفها إلى الرجل ، وقال له : خذ وثيقتك يا جافى ، لم يزده على ذلك .

وهذه قصة محفوظة لموسى يحكيها الفقهاء عنه .

قال محمد :

ولما صار موسى بن محمد إلى القضاء حكم فى المال الموقف بما بلغه إليه اختياره ، مما اختلف فيه أهل العلم من قبل ذلك على النضر ابن سلمة .

قال محمد :

وسمعت من يحكى من العلماء :

أن موسى بن زياد كان حسن السمت ، أديباً ، ظاهر المروءة ، بادى الوقار ، إلا أنه كان جاهلا عيياً .

حُكى أنه ذكر يوما محمد بن غالب بن الصفار ، فقال[1] : صام رمضان كله إلى يوم العرفة ثم يوماً .

فأخطأ خطأين بشعين[2] : توهم أن فى رمضان يوم عرفة ، كما فى ذى الحجة ، وأدخل الألف واللام فى : يوم عرفة :

وسمعت من يحكى اسم « مرة » بالألف ، واسم « أسماء » بالهاء .

قال محمد :

وتصرف موسى بن زياد للأمير — رحمه الله — فى خطط جمة ، منها : الكتابة ، والوزارة ، وغير ذلك ، واستأذن للحج ثم انصرف .

---

(١) الأصول : « فقام » وظاهر أنها محرفة عما أثبتنا .

(٢) الأصول : « بشيعين » وهى غير واردة .

وتوفى الأمير — رحمه الله — وموسى بن زياد خامل ، وذلك أنه نظر فيما لايعنيه ، وتكلم فيما لم يستشر فيه ، من مهمات الأمور ، وعظيمات الأشياء ، مما تنبنى به الخلافة ، وتقوم به الإمارة ، وأبطن من ذلك شيئاً ، فأعقبه الله فى ذلك بشر عقبى ، وولاه من ذلك ما تولى .

ذكر القاضي
محمد بن سلمة

قال محمدٌ :

ولما عزل الأمير — رحمه الله — موسى بن زيادٍ عن القضاء ، استقضى بعده محمد بن سلمة الكلابي ، وهو أخو النضرِ بن سلمة .

وكان رجلاً صالحاً في مذهبه ، فاضلا في دينه ، شديدَ السلامة في طبعه ، مع الزهادة والتنسك ، لم تحدث له ولاية القضاء تغيراً في ملبس ، ولا اكتسب المال ، ولا بلغت به العائدة(1) إلى اشتراء دار ، وإنما كان يسكن بكراءٍ في داخل المدينة بقرب الجامع ، ولم تكن له من الحركة في الفهم ، ولا من اليقظة في الأمور ، ما كان لأخيه النضر في ذلك ، وكان مع ذلك شديد السكينة ، ظاهر الصلابة ، راغباً في إقامة السنة ، منتزحاً(2) عن الناس ، ملتزما للبادية ، فكان ربما دار على الناس منه بعض الجفوة والتحامل في المخاطبة .

قال خالدُ بنُ سعد :

سمعتُ محمد بن عمر بن لبابة يثني عليه ، ويصفه بالخير والفضل .

وقال خالدُ بن سعد : وأخبرني محمدُ بنُ هاشم الزاهد ، قال : أخبرتني امرأة صالحة من أهل الاستتار أنها أتته إلى داره في بعضِ الأيّام ،

---

(1) الأصول : « الفائدة » وظاهر أنها محرفة عما أثبتنا . والعائدة : ما يعود على الانسان .

(2) كذا . والمسموع : نازحا .

وذلك قبل الظهر ، فقرعت عليه الباب ، فخرَج إليها ، وكانت لا تعرفه قبل ذلك ، وعلى يده أثرُ العجين ، كما كان يعجن ، فقالت له : أريد أن تكلمِّ القاضى ، فإن لى إليه حاجة ، فقال لها : تقدمى إلى المسجد الجامع ، فإنه يُوافيك فيه الساعة .

قالت : فأتيتُ الجامع ، فركعتُ ثم جلستُ انتظر القاضى ، فلم ألبث أن أتى ذلك الرجلُ الذى خرج إلىّ وبيديه أثرُ العَجين ، فجعل يركعُ ، فسألتُ عنه ، فقيل لى : هو القاضى ، فلما سلم تعرّضْتُ إليه فكلمته فى حاجتى ، فقضاها لى .

قال خالدُ بن سعدٍ : أخبرنى عبدُ الله بنُ قاسم ، قال : أخبرنى أبى ، قال :

وقفتُ بمحمد بن سلمة القاضى ، فسألنى أن أشترِى له كساءَ بُركان[1] .

قال عبدُ الله : فأمرنى ابى أن أهبط إلى البزازين فى طلبه ، فهبطتُ فاشتريت له كساء بأربعه وعشرين ديناراً ونصف دينار ، ثم أتيت به أبى ، فسار به إليه ، فاستحسنه ، وقال : بكم هذا الكساء ؟ فقال له : يقعُ عليك بعشرة دنانير ، فسبق إلى القاضى أنه ثمنه ، فأخرج إليه عشرة دنانير .

فلما كان بعد ذلك لم ينشب أن أتاه أبو يحي صاحب الأحباس ،[2]

(١) البركان ، بالتشديد : الكساء الأسود ، وليس بعربى . (الجمهرة لابن دريد : ٣ : ٣٠٩ ، والقاموس المحيط : برك ، والمعرب للجواليقى : ٥٦) .

(٢) الأصول : « أحباس » .

فقال له : إن القاضى يقرئك السلام ، ويسألك أن تقبض الكساء وتردّ العشرة الدنانير ، فإنه قد احتاج إلى نفقتها ، والكساء قد استغنى عنه ، فقال له أبى : لا يرُد[1] الكساء ، وأنا أعطيه الدراهم ينتفع بها إلى وقت يتيسر له ، فأبى صاحب الأحباس ذلك[2] .

قال: فأنكرت ذلك،وقلت : ما الذى أوْجبَ هذا ، فقد علم ثمنه ، فلم يَقبله ؟ وقال : إنما ظننت أن ثمنه عشرة دنانير كما أعطيتُ ، فإذا ثمنهُ أكثر من ذلك ، فلا حاجة لى أن أتحامَلَ على الرجلِ فى ماله .

قال عبد الله :

وكانت بين أبى وبين محمد بن سلمة محبة ومداخلة ، وكان يختلفُ النساء بعضهن إلى بعض ، فأتتنا ابنته فى بعض الأيام زائرةً ، وهو على القضاء ، فأمر أبى النساء أن يكسونها مقنعاً[3] عراقيا ، فكسونها ذلك ، فلما انصرفت من عندنا رأى القاضى المقنع عليها ، فأنكره وقال لها : من أين لك هذا ؟ فوصفت له الخبر على وجهه ، فقال لها : يا بُنية ، ليس هذا المقنعُ من كسوتك ، مع أنه يحتاج هذا المقنع إلى ثوب من جنسه ، ورداء من جنسه ، ثم أمرها بردِّ المقنع ، ولم يقبله .

قال محمدُ بن عُمر بن لبابة :

أتيتُ القاضىَ محمد بن سلمة ، فلم أر فى دواته إلا أقلاما مكسورة ، فأخذتُ مع نفسى أقلاماً حِساناً كانت عندى ، وبَريتها وأتيته بها ، فأبى قبولها[4] وقال : لو كنت متقبلاً لهدية لقبلتُ هديتك ، وردها على .

---

(١) الأصول : « يرد » ولا يستقيم بها الكلام .
(٢) الأصول : « من ذلك » والفعل يتعدى بنفسه .
(٣) المقنع : القناع ، وهو ما تغطى المرأة به رأسها .
(٤) الأصول : « من قبولها » والفعل يتعدى بنفسه .

قال : وأخبرني سليمان بن محمد بن أبي ربيع ، قال :

كنت أخاصم عند القاضي محمد بن سلمة ، فسعى عليّ عنده وأغرى بي ، فكنت إذا أتيت مجلسه خرج عليّ أمام الناس ، فشكوت ذلك إلى محمد ابن عمر بن لبابة ، وأردت أن أستعين به عليه ، وكان أكبر الناس عنده ، وأقربهم منه ، فقال لي ابن لبابة : است أرى أن تستعدي عليه بي ولا بغيري ، غير أني أدلك على حالة أرجو أن تنتفع بها عنده ، وأن يرجع إلى ما تريد من الحق : تحين[1] وقت خلوة[2] ، فإذا صاح عليك فلا تهب[3] منه صياحه ، وقل له عند ذلك : يا قاضي المسلمين ، الله أولى بك .

قال لي ابن أبي الربيع : ففعلت ما دلني عليه ابن لبابة ، وقلت له ما قال ، فانكسر عند ذلك ورجع عما كرهت .

قال خالد بن سعد : سمعت محمد بن عمر بن لبابة يقول :

أتيت أنا والحبيب بن زياد إلى محمد بن سلمة ، لتعديل ابن شراحيل ، المعروف بالعجيزة ، فعدلناه عنده ، فقام الحبيب بن زياد وبقيت أنا عنده ، فقال لي القاضي : أبا عبد الله ، ما تقول في القاضي يعدل عنده الرجل ، وهو يعرفه بغير العدالة ، بأي شيء يأخذ : أبعلمه أو بتعديل المعدلين له ؟ قال ابن لبابة : فقلت له : إذا علمه القاضي بالجرحة فذلك أولى أن يأخذ به من قول المعدلين ، فقال لي محمد بن سلمة : فإن هذا الذي عدلتم هو عندي غير عدل ، قال : فقلت له : أنت أحق بعلمك ، ونحن قد عدلناه بمبلغ علمنا ، ومن عرف الباطن فهو أحق ممن عرف الظاهر .

---

(١) الأصول : « تحيل » وما أثبتنا يتفق والسياق .
(٢) الأصول : « حلوه » ، بالحاء المهملة ، تصحيف .
(٣) لا تهب : لا تخف .

قال خالدُ بن سَعْدٍ :

فذكرتُ الحكاية لمحمد بن عبد الملك بن أيمن ، فذكر أن محمدَ بن سَلمة لم يكنْ يعرفُ ابن شراحيل بجُرحة ، غير أن بعض جيراننا كانت له خاصةٌ من القاضى ، فآذاه عنده بِشىءٍ كان بينه وبينه .

قال محمدٌ : قال لى أحمدُ بن عُبادة :

كنتُ يوماً ماشياً مع محمد بن سلمة ، وهو على القضاء ، فلقينا إنساناً على رأسه غرارة ، فيها شيء مستورٌ ، وبيده كبر[1] ، فأمر القاضى بكسر الكبر ، وعلم ولم يشُكّ أن الغرارة مملوءة أكباراً ، فقال : أنزلوا الغرارة وانظروا ما فيها .

فقال أحمد بن عُبادة : فقلتُ له : ما عليك أن تفتِّش أمتعةَ الناس وخباياهم ، إنما عليك أن تُغَيِّر ماظهر من المنكر .

قال : فأمسك عما أمر من تفتيش الغرارة .

ثم سرنا ، فلقينا محمدَ بن عُمر بن لبابة ، فسأله عن ذلك ، فقال ابن لبابة مثل ماقلت له .

قال : فعَطفَ علىّ فقال لى : لقد انتفعنا بصحبتك اليوم يارُعينىُّ .

قال أحمدُ بن عُبادة : حكى رجلٌ كان يخدمُ محمد بن سلمة ويمشى معه ، قال :

بينما القاضى يوماً فى بعض الأزقة ، ونظر إلى سكرانَ ، فقال لى : خُذه حتى أُقيم عليه الحدّ ، فقال له السكرانُ : تعال[2] أنت بنفسك

---

(١) الكبر ، محركة : الطبل ذو الوجه الواحد ، مولدة ، والجمع

(٢) الأصول : « تعلى » .

ياقاضى نخذنى ، والله لئن أخذتنى[1] لأضربنك ضرباً وجيعا . قال : فانصرف محمد بن سلمة [عن][2] طريق السكران وأخذ بغيره . ثم قال لى القاضى : سمعتَ ما قال ؟ والله ما أظنه إلا كان يفعل ، الحمد لله الذى نجانا منه .

وكان محمد بن سَلمة فى أول ولايته القضاء متحرفاً عن محمد بن غالب ، [فاضطر مرة][3] إلى الرجوع مع محمد بن سلمة والمشى معه ، فلم يقبل ذلك منه محمد بن سلمة وأمره بالانصراف استثقالاً له ، فانصرف عنه محمد بن غالب ، ففى انصرافه لقى فتى من أصحاب الرسائل طالباً لأثر القاضى يسألُ عنه ، وبيده كتاب من عند الأمير — رحمه الله — فعلم ابن[4] الصفار متى ورده الكتاب لم يقم للجواب ، فانصرف ابن الصفار فى أثر الفتى حتى دخل المسجد الذى فيه القاضى ، فوجد الكتاب بيده والفتى يحركه فى المجاوبة ، وقد بقى القاضى حائراً ، فلما نظر ابن سلمة إلى ابن الصفار قال له : ما صرفك ؟ فقال له : أصلحك الله : لقيت هذا فعلمت أن قصده إليك ، فقفوت أثره لنكفيك المجاوبة وأصونك عن الشُّخوص[5] فيها ، فأمكنُه القاضى من الجواب ، فأجاب عنه وأحسن ، فشكر القاضى ما كان منه ، وعاد بحسن الرأى عليه .

ولم يزل محمد بن غالب بعد ذلك متبحبحاً فى دولته ، مالكاً لأمره ، حتى تُوفى سنة إحدى وتسعين ، وولى بإثره الحبيبُ .

---

(١) الأصول : « أخذتك » .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٣) تكملة يقتضيها السياق زدناها استئناسا بما فى الترجمة الأسبانية .
(٤) ابن الصفار : كنية محمد بن غالب وبها عرف .
(٥) الشخوص فيها : أى النظر فيها .

قال محمد :

وكان الأميرُ عبد الله بن محمد - رضى الله عنهما - من الأئمة المهديين ، والخلفاء الفاضلين فى العبادة ، والمتقدمين فى الزهادة ، وكان أيامه رجلٌ من أهل الزهد والعبادة والفضل ، يعرف بالصياد ، فسأل الأمير — رحمه الله — يوماً النضر بن سلمة ، فقال له : متى عهدك بالصياد ؟ فقال له : لا عهد لى به ، فقال له : مثلك لا يكون له عهد بالصياد ، فقمعه[1] بذلك ، ثم أدخل على نفسه محمد بن سلمة ، فقال له : متى عهدك بالصياد ؟ فقال له : الساعة رأيته فى الجامع ، فملت إليه وسلمت عليه وسألته عن حاله ، فقال له الأمير — رحمه الله : مثلك قرب عهده بمثل الصياد ، وعرف حقه .

وكان الأمير — رحمه الله — بمحمد بن سلمة معجباً ، لدينه وفضله وصحته وسلامة صدره .

قال محمد :

فكان محمد بن سلمة قاضياً ما شاء الله من الأيّام ، ثم عزله الأميرُ — رحمه الله .

وكان السبب فى عزله إياه أن النضر بن سلمة أحب الرجوع إلى القضاء ، وطمع فى ذلك لو عزل أخوه محمد ، فزين لأخيه مكاتبة الأمير - رحمه الله - بالاستعفاء عن القضاء ، فقبل منه محمد وكتب يستعفى ، فأجابه الأميرُ — رحمه الله — إلى ما سأل ، وعافاه من القضاء كما رغب .

(١) قمعه : كسره وأزله .

ذكر القاضى
النضر بن سلمة
المرة الثانية

قال محمد :

ولما أسعف الأمير[1] عبد الله بن محمد — رضى الله عنهما — قاضيه محمد بنَ سلمة بما سأل من المعافاة ، وعزله عن القضاء ، أعاد النضر بن سلمة إلى خطةِ القضاء ، وأقرّ محمد بن سلمة على الصلاة والخطبة ، فكان النضر القاضىَ ، وكان محمد بن سلمة صاحبَ الصلاة .

قال محمد :

سمعت غير واحد من أهل العلم يقول :

كان النضر فى المرة الأولى أحمدَ منه فى المرةِ الثانيةِ ، ولم يبلغ فى القضاء الثانى مبلغه فى الأول .

قال محمد :

وتصرّفت الحال بالنضر إلى أنْ رأى الأمير — رضى الله عنه — أنْ يستوزرَه ، فعزله عن القضاء وولاه الوزارةَ ، وجمع الخطتين : خطة القضاء ، وخطة الصلاة ، لمحمد بن سلمة .

(١) الأصول : « الامير رحمه الله » ويبدو أن قوله « رحمه الله » مقحمة .

ذكر القاضي
محمد بن سلمة
المرة الثانية

قال محمد: أخبرني أحمد بن عُبادة الرعيني، قال:

لما وَلي محمدُ بن سلمة خطة القضاءِ بكى، كراهيةً لما قلد منها، وكان رجلا صالحاً فاضلا، صحيح المذهب.

قال محمد:

وقد قدمت من أخباره وذكرِ فضائله في دولته الأولى ما لا يصلحُ تكريره في هذا الموضع.

قال محمد: أخبرني فرجُ بن سلمة الباوي، عن محمد بن عُمر بن لبابة، وذكر أيضا خالد بن سعد، عن ابن لبابة، قال:

أرسل فيّ القاضي محمدُ بن سلمة، فسألني أن أعقدَ له كتاب وصيته.

قال ابن لبابة: فعقدتها على أنه أوصى بثلثه، ثم ذهب يوزع الثلثَ على ما يوصى به، فوزع منه مثل عشرة دنانير، ثم انقطع توزيعه.

قال ابن لبابة: فقلت له: ثم ماذا؟ قال: هذا ثلثي فيما أحسب.

قال: فجعلتُ أُجيل بَصري في داره، فشعر بي[1]، فقال: والله مالي فيها شيء - يعني في رقبة[2] الدار - وإنها لابنتي عافية.

---

(١) الأصول: «لي» ولا يستقيم بها المعنى.
(٢) كذا، ولعله يريد: كل ما يتصل بالدار.

قال محمد بن عمر بن لبابة :

فلما تُوفى حضرتُ تحصيــــل تركته ، فبلغ نحو ثلاثين . أو خمسة وثلاثين دينارا .

قال محمدٌ :

وتُوفى محمدُ بن سلمة فى أيام الأمير عبد الله بن محمد — رضى الله عنهما — قاضياً غير معزول .

قال محمد : أخبرنى بعض أهل العلم ، قال :

ولما اشتد بمحمد بن سلمة مرضه ، ولم يستطع الخروج إلى الخطبة بالناس يوم الجمعة ، سأله ولده أن يكتب إلى الأمير ويسأله أن يستخلفه على الصلاة ، فقال : والله ما أفعل ، ولا أختار لصلاة المسلمين ، وأشير بتقديمه على الأمير إلا من يستحقها ، ومنْ هو أهلٌ لها . وكتب إلى الأمير يشير عليه بمحمد بن عمر بن لُبابة ، فقبل الأميرُ — رحمه الله — رأيه ، وأمر ابن لبابة بالصلاة .

قال محمد : ذكر لى بعض رواة الأخبار ، قال : لما مات محمد بن سلمة نظر الأمير عبد الله فى قاض ، وعزم على أبى الغمر بن فهد ، وأمر بالإرسال فيه ، فكان غائباً فى ضيعته بقبرة ، وافترق الوزراء ، وعرف جذميرٌ العجمى ، فلما خرج من القصر جذمير أتى أحمد بن محمد فأعلمه بما كان ، وقال : عجباً منهم أن يكون مثالكَ من بيت القضاة يطرحُ[1] .

ثم قال له : سأخلّى[2] عنك البيتة ، فإن كان لك فى البيت مَن يذكر ويشير بك فعل ، فانصرف الحبيب فاجتمع مع عبدالله بن الزجالىِّ، وتكلم

(١) الأصول : « يطرح عنك » . والأولى ما أثبتنا .
(٢) الأصول : « وسأخل » .

معه فى ذلك ، ثم تكلم مع محمد بن أمية ليلته تلك أيضا ، ثم أصبح جذمير فدخل على عبدِ الله ، فقال له : إنى هممت بالرجوع إليك عشية أمس، غير أنى كرهت تحريكك ، خرجت فوجدت جملة من المساكين يبكون أنفسهم ، ويقولون : عزم الأمير أنْ يولى ابن فهدٍ ، فإنْ ولاه أكل أموالنا ، برغبته وحرْصه ، وأنهك أحباسنا ، فقال الأمير : والله إنّ فيه لرغبة ، ثم أدخل الوزراء فأعلمهم أن رأيه حال عن ابن فهد ، فأشار ابن الزجالِ بالحبيبِ ، وذكر أن ابن أمية أوصى إليه ببناتهِ ، وأرسلَ لى[1] كتاب وصيته .

فنظر إليها الأمير ، فأمر بتوليته القضاء ، فولّىَ .

---

(١) الأصول : « فى » وما أثبتنا أولى بالسياق .

ذكر القاضي
الحبيب أحمد بن محمد بن زياد اللخمي
المرة الأولى

قال محمد :

ولما تُوفي القاضي محمدُ بن سلمة أمرَ الأميرُ — رحمه الله — محمد بن أمية ، صاحبَ المدينة يومئذ ، أن يقبضَ الديوان ، وأن يجعله بمكان الحفظ والصيانة ، حتى يتولى القضاء من يرضى ، فيصير إليه[1] نظرُه ، ففعل ذلك ، وبقي الناسُ لا قاضي لهم برهة من الزمان .

وكان الأميرُ عبد الله بن محمدٍ — رضي الله عنه — في ذلك الوقت يستشير ويستخير ، ويكرر النظر[2] ، ويقلِّب الرأي فيمن يقلده القضاء بعد محمد بن سلمة ، فجمع الوزراء يوماً من الأيام ، وجعل يشاورهم في قاض ، فقام إليه محمد بن أمية فقال ، أصلح الله الأمير ، إن الرجل لا يعهدُ بوصيته ، ولا يأتمن على ولده وماله ، غير أوثق الناس ، وهذه وصيتي فانظر إلى منْ أسندتها ، فقال له الأمير : صدقتَ ، ثم نظر إلى كتابه فوجده قد أسندها إلى الحبيب أحمد بن محمد بن زيادٍ ، فقبل منه الأمير — رحمه الله — رأيه ، وولى القضاء الحبيب أحمد بن محمد بن زيادِ بن عبدِ الرحمن بنِ زُهَير اللخمي ، وذلك في سنة إحدى وتسعين ومائتين .

---

(١) الأصول : « الى » .
(٢) الأصول : « ويتكرر بالنظر » .

قال محمدٌ : قال لى غيرُ ما رَجُل مِنْ عُقلاء الناس وعلمائهم :

كان القاضى أحمدُ بنُ زياد ، المعروفُ بالحبيب ، أكملَ الناس أدباً ، وأكثرَهم بالصديق برًّا ، وأكرمهم دِيناية ، وأقضاهمُ لحاجةٍ ، فى ماله وحُرمته ، وكان حَسن المداراة ، لطيفاً فى الأمور ، طَلُوباً[1] إذا طُلِب ، صبوراً على المقارَعة والمواصَلة .

قال محمدٌ : وذكر بعض أهل العلم ، قال :

لم يزل أحمدُ بن محمد بن زيادٍ فى حداثة سِنه أثيراً عند الخلفاء — رحمهم الله — شاوره الأميرُ محمدٌ مع الفقهاء فى بعض الأقضية ، واستسقى بالناس فى أيام الأمير المنذر — رحمه الله — مُديلاً[2] للقاضى أبى معاوية ، من غير ولاية ، فَسُقِى وَنزل الغيثُ .

قال محمد :

وكان الحبيبُ من أوفر الناس [مالا][3] ومُلائهم[4] ، وكان بصيراً بالتجر[5] عارفاً بوجوهه .

قال لى بعضُ الشيوخ :

إنما كانت المنةُ على الحبيب فى ماله للقاضى سُليمان بنُ أسود ، فإنه كان يُعنى بالحبيب فى مبتدأ أمره ، لا مال له ، فدعاه سليمان فوعَظه ، ووصّاه بالنظر لنفسه ، والاكتساب لها ، وعَرفهُ بحرْمة المال وجَسيم منفعته ،

---

(١) طلوب : طالب وراغب .

(٢) مديلا للقاضى ، أى حالا محله .

(٣) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٤) الأصول : « أملئائهم » يريد : جمع : ملىء ، وهو الكثير المال ، والمسموع فى جمعه ما أثبتنا .

(٥) التجر ، بالفتح : التجارة .

ودله على باب التجر وحضه عليه . فقال له الحبيب : إن التجر لا يكون إلا بمال ، وأنا لا مال لى ، فسكت عنه سليمان أياماً ، ثم دعاه فأودعه خمسة آلاف دينار ، وقال له : حركها ، واتجر بها لنفسك ، فكانت نصاب ماله ، ومفتاح كسبه .

قال محمد :

ولما ولى القضاء الحبيب أحمد بن محمد بن زياد ، وذلك فى سنة إحدى وتسعين ومائتين ، لم يقبل الرأى ممن أشار به عليه حتى يقيده على نفسه بخط يده . فكان أول قاض ضم أهل الفقه المشيرين عليه فى أقضيته إلى ضبط فتياهم ، وزمام رأيهم بخط أيديهم ، ولم يكل ذلك إلى خط كاتبه ، ولا إلى خط نفسه ، ثم تكلف بعد ذلك تأليف تلك الأقضية ، وجمع تلك الأحكام ، فجعل منها أجزاء فيها بلاغ لمن نظر فيها ، ولا تقصير فى صونها[1] .

وكان قد قعد عنه فى قضائه هذا الأول الشيخان : محمد بن عمر بن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، وكانا فى وقتهما شيخى البلد وعظيميه علماً وفقهاً ، مع السن والجلال من سعة[2] العلم ومعاناة[3] الفقه ، مع كثرة الدربة ، وطول المراس[4] ، وقديم المعاناة ، والرسوخ الكامل فى مذاهب[5] الرأى ، وطرق الفتيا ، فلما نظر الحبيب إلى تثاقلهما وقعودهما عن إتيانه ، استغنى بمحمد بن وليد الفقيه ، وبمحمد بن عبد الملك بن أيمن ، عن الشيخين برهة من الزمان ، وحيناً من الدهر ، ثم سعى فى إصلاح ذلك ،

---

(١) الأصول : « صوانها » والمسموع ما أثبتنا .

(٢) الأصول : « صنعة » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .

(٣) الأصول : « ومعانى » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .

(٤) الأصول : « المراسة » والوارد ما أثبتنا .

(٥) الأصول : « مذهب » .

وتألفه عمرُ بن يحيى بن لُبابة ، وكان قد فسد فى ذلك الحين ما بين الشيخين أيضا : محمد بن عمر بن لبابة ، وأيوب بن سليمان ، فجمع عمر بينهما عند أسلم ابن عبد العزيز ، وجعل شرطهما فى الإصلاح الاجتماعَ على إزالة محمد بن أيمن عن مكانته عند الحبيب بن زياد ، فدارت فى ذلك بينهم أحوالٌ طويلةُ الوصف ، على ما يكونُ بين الضدين ، ولا ضد أكبر من المزاحمة والمنافسة فى الدرجة ، ولا سيما إن جريا إلى غاية واحدة بأهواء مختلفة ، واختلفت حظوظهما فى القسم ، فكان أحدهما يتطاولُ بالعلم والنباهة ، وجحد كل واحدٍ منهما حق صاحبه ، ولم يُقر له بما ينتحلُ ، ودافعه فيما يقول .

قال محمدٌ : أخبرنى بعضُ الشيوخ ، قال :

تقدم رجلٌ كهلٌ إلى الحبيب بن زياد ، فشهد عنده بشهادة ، فقال له القاضى : منذ كم عرفت هذا الأمر ؟ فأجابه الشاهد بجواب أخرج فيه الكلام على وجه المبالغة والرمى إلى الغاية ، فقال له : منذ مائة سنه ، فقال له القاضى : ابن كم أنت ؟ فقال له : ابن ستين ، فقال له : فكيف عرفت هذا الأمر منذ مائة سنة ؟ أتراك عرفته قبل أن تولد بأربعين عاماً ؟ فقال له الشاهد : إنما قلت ذلك على المثل ، فقال له الحبيب : إن الشهادات لا تؤدى بالمثل ، ثم دعا للشاهد بالسوط فقنعه به مراتٍ ، ثم قال : لو أنّ إبراهيم بن حسين بن عاصمٍ تحفظَ من مثلِ هذا ما صلبَ إنساناً بغير حق .

قال محمدٌ :

وكانت قصةُ المصلوب الذى صلبه إبراهيمُ بن حسين ، أن الأميرَ محمداً — رحمه الله — حدثت فى أيامه مجاعة شديدة ، فكثر فيها التطاول

من الفسدة[1] ، لفضل[2] ما كانوا فيه من ضر السنة ، وكثرت[3] الشكوى بذلك إلى الأمير — رحمه الله — وكثر عليه من الحكام استطلاع رأيه فى الصلب والقطع وما أشبهه ، فولى السوق حينئذ إبراهيم بن حسين ابن عاصم ، وأمرهُ بالاجتهاد ، وعهد إليه بالتحفظ ، وأذن بالتنفيذ فى القطع والصلب بلا مؤامرةٍ منه ، ولا استئذانٍ ، فكان إبراهيم يجلس فى مجلس نظره فى السوق ، فإذا أُتى[4] بالفاسد المفدح[5] ، قال له ، اكتبْ وصيتك[6] ودعا له بشيوخٍ فأشهدهم على ما يوصى به ، ثم صلبه ونحره ، فكان بين يديه من المصلبين عدد عظيم ، فأتاه قوم بفتى من جيرانهم ، فشكوا منه إليه تطاولا ، على ما يكون من أشرار الأحداث ، وهم لا يشكون أنه سيزجره الزجر القوى ، وإن أفرط فى عقابه فالسجن ، فقال لشيخ منهم ، ما يستحق عندك ؟ فقال على وجه المثل والمبالغة فى الوصف : ما استحق هؤلاء . وأشار إلى المصلبين ، فقال له إبراهيم بن حسين ولأصحابه : انصرفوا ، ثم قال للفتى : اكتب وصيتك ، فقال له : أتق الله فىّ ، فإنه لم يبلغْ ذنبى أن أستحق القتل والصلب ،فقال له : بذلك شهد عليك الشهود ، فقتله وصلبه . فلما بلغ الشهود ذلك أتوه فقالوا له : لم يشهد عندك على الفتى بذنب يجب فيه القتل ، فقال : أو لم يقل قائلكم : إنه يستحق ما يستحق هؤلاء ؟ فقالوا له : على المثل . قال : فإثم ذلك فى رقابكم إذ لم تحسنوا الإبانة عن[7] أنفسكم .

---

(١) هذا هو المسموع فى جمع فاسد أما فسيد ، فجمعه : فسدى ، بفتح فسكون ففتح ·

(٢) لفضل ، أى لزيادة ·

(٣) الأصول : « وكثر » ·

(٤) الأصول : « أوتى » ·

(٥) يريد : المفرط ، وهى غير واردة ، يقال : فدحه الأمر ، اذا أثقله ، وأفدحه هو ، اذا وجده ثقيلا · ولعل صوابها : الفادح ·

(٦) الأصول : « وصيته » ·

(٧) الأصول : « من » ·

قال محمـــد :

بلغنى أن الحبيب جلس إلى مائدته رجلٌ من السوق ، كان له صنيعة ، وكان السوقى قد أخرج فى كمه من بيته خبزاً يتغذاه فى حانوته فى داخل،[1] فخطر بالقاضى الحبيب فى صدر النهار ، فأمره بالمُقام حتى حضرت المائدة ، فتقرّب[2] الرجل وأظهر مزاحاً سمجاً ، فأخرج خبزه من كمِّه ، ثم قال: أما أنا فقد أتيتُ بخبزى مع نفسى ، فمنه آكلُ ، وكان الحبيبُ شريفَ الهمة ، شديدَ اليقظة ، فقال له : ويْلكَ ، إنّ هذا الكلامَ وإن كان مزاحاً ، فإنه عادة يبقى ، ثم قال لغلامه ، خذ بيده وأقمه[3] عن المائدة ، وأخرجه ، فليس مثل هذا يُستنخص .

قال لى عثمانُ بنُ محمدٍ :

كان بين الحبيب بن زياد ، قبل أن يلىَ القضاء وبين جعفر بن يحيى بن مُزيْن سبب من شحناء وضغن ، وكان جعفر ممن يصلى فى المقصورة ، فلما ولىَ الحبيبُ القضاءَ أمر بعض القُوَّمَة[4] يوم الجمعة : إذا أتى جعفر ابن يحيى بن مزين ليدخل من باب المقصورة ، فليسبق [إلى][5] الباب ويغلقه فى وجهه ولا يُدخله ، ففعل ذلك به ، فمال جعفر إلى جانب الباب من خارجٍ وصلى ، ثم انصرف إلى بيته .

فيقال إنه ظهر به يرقان ، فمات إلى الثالث ، وهذا فيما ذكرناه من مُطالبة الحبيب لمن شذّ عنه .

---

(١) الأصول : « فى داخل النهار » ويبدو أن كلمة « النهار » مقحمة .
(٢) الأصول : « فتقرب » .
(٣) الأصول : « واقم عنهم » .
(٤) القومة : من يقومون بتنفيذ أمر السلطان ، ولعلها جمع قائم .
(٥) تكملة يستقيم بها الكلام .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قال محمد : ذكر بعضُ أهل العلم ، قال :

إن محمد بن إبراهيمَ ، المعروف بابن الجبَّاب ، امتدَّ إليه رَجُلٌ من جيرانه ، وهو حَدَث السنِّ يومئذ ، فنال منه بسبب النَّفَس[1] الذى كان يتعادى به الجيران ، فتقدم محمد بن إبراهيم إلى الحبيب بن زياد ، فى دولته الأولى ، مشتكياً الرجل[2] ، فأمر الحبيب بحبسه ، فشفعَ فى إطلاقه محمد ابن عمر بن لبابة ، وأبو صالح أيوب بن سليمان ، وقالا له : تحبس رَجلاً بدَعوى خصمِه ، فأبى الحبيبُ إطلاقَه[3] ، وقال : كان أبى وعمِّى لا يلتمسان على من شابه[4] أهل العلم ، ومن يوسم بخير ، ظهيراً ، ولم يطلق الرجل إلا لمن حبسه له .

قال محمد :

إن كانت هذه الحكاية صحيحة عن الحبيب ، فهى من فلتات الرأى ، وعثرات الجهل ، وما حكى من ذلك عن أبيه وعمه ، فقد لا يصح ذلك ، ولو صح لم تقم له به حجة على مذهب الحق الذى لا يَمْترِى فيه بشر ، وآية الصِّدق فى ذلك أن أفضل الناس ديناً وعلماً وأدباً ومروءة لو ادعى على أحد فَلْساً لم يُحْطَ بدعواه ذلك الفلس ، فما هو أعظم من ذلك من الحبس والعقاب أحق ألا ينفذ لأحد بدعواه ، غير أن من اجتهد فى الإصابة فثوابه مرجُوٌّ ، وَوِزْرُ الخطأ الذى لا يملكه عنه مرفوع ، والله المطَّلع [على][5] خفىِّ الضمائر ، والعالم بسرائر النِّيَّات ، وليس الخطأ بغيبٍ على الراسخ فى العلم ، ولا الزَّلل منكور على أهل الفهم ، قال الله تبارك وتعالى

---

(١) النفس ، محركة : العداء .
(٢) الأصول : « بالرجل » .
(٣) الأصول : « من اطلاقه » .
(٤) الأصول : « شكا به » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .
(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين . ففهمناها سليمان وكلاً آتينا حكما وعلماً)[1] ، فشهد الله عز وجل لنبيه سليمان — عليه السلام — بالإصابة ، ولم يذمم داود بالخطأ ، ثم أثنى عليهما معاً فقال تعالى (وكلا آتينا حكما وعلماً) .

قال محمد :

ولم يزل أحمد بن محمد بن زياد قاضياً فى دولته الأولى ، من سنة إحدى وتسعين ومائتين إلى أن توفى الأمير عبد الله بن محمد رحمه الله .

فلما ولى أمير المؤمنين ، أطال الله بقاءه ، الخلافة ، أقرّ أحمد بن محمد بن زياد على القضاء مدة يسيرة ، ثم عَزَله .

---

(١) الأنبياء : ٧٨ : ٧٩ .

ذكر القاضي
اسلم بن عبد العزيز

قال محمد :

هو أبو الجعد أسلم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد بن عبد الله بن حُسين بن جعد بن أسلم بن أبان بن عمرو ، مولى عثمان بن عفان ، رضى الله عنه .

وولاؤهم لعثمان بن عفان — رضى الله عنه .

كان عظيم القدر ، شريف البيت ، كريم الأبوة ، معروفَ النصيحة ، ظاهر الإخلاص للخلفاء — رضى الله عنهم — مَعَ الجلالة فى العلْمِ ، والإدراك فى الرواية ، والرِّحلة فى الطلب ، والصحَّة فى الديانة .

سمع بالأندلس من علمائها ، ثم رحل فلقى بمصر : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، وإسماعيل بن يحيى المزنىّ ويونس بن عبد الاعلى ، وسليمان ابن عمران بالقيروان ، وذلك فى سنة ستين ومائتين .

قال خالد بن سعد : سمعت أسلم بن عبد العزيز ، يقول :

دخلت حمام الاصطبل يوماً ، فلما خرجتُ لقيتُ محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم راكباً على حمار ، فسلم علىّ ، وكان قد عرّفنى بسماعى منه ، فقال لى : من أين أقبلت ؟ فقلت : من الحمام ، فقال : وأىُّ حمام[1] ؟ قلت : حمام الإصطبل ، فقال : مثلك يدخل حمام الإصطبل ؟ فقلت له :

(١) الأصول : « وأى الحمام » .

وما شأنه ؟ فقال لى : هو مغصوب لا يحل دخوله ، فقلت له : ومن غصبه ؟ فقال : كان لبنى أمية ، فقلت له : مهما حَرُم على أحد فإنه لى حلال ، فقال لى : وكيف ذلك ؟ فقلت له : الحمّام لهم وأنا مولى القوم .

قال : فضحك ابن عبد الحكم :

قال أسلم : فكنت إذا أتيتُ مجلسه بعد ذلك ، وقد كثر الناسُ فيه ، قال خِف(١) إلىّ هاهنا ، فيُدنينى ويكرمنى ، ويقول : مِن طريق ذلك الطريق .

يعنى ابنُ عبد الحكم أنّ ولاءه أيضاً لبنى أمية ، رضى الله عنهم .

قال محمد :

ولما قضى أسلم بالمشرق حَجّه وسَماعه انصرف ، فنال الوَجاهة العظيمة ، والمنزلة الشريفة .

وكان أميرُ المؤمنين — أطال الله بقاءه — عارفا بمذاهبه الحسنة ، ومُروءته الكاملة ، وأوصافه المحمودة ، فلما عَزَلَ أحمد بن محمد ابن زياد عن القضاء ولّى أسلم بن عبد العزيز قضاء الجماعة بقرطبة سنة ثلثمائة يوم الأربعاء لسبع بقين من جمادى الآخرة ، فَذُكِرَ بالسالمين من عيون القضاة [فى](٢) إيثار الحق وإمضائه ، وكان صارماً صليباً ، لا هوادة عنده لظالم ، ولا مُداهنة مع مُبطل .

قال محمد : أخبرنى مَن أثقُ به من أهل العلم ، قال :

كان بقرطبة رجل أعجمى ممن استنزل من الحصون المخالفة ، وكانت له امرأة حرّة مُسلمة ، فاستجارت بالقاضى أسلم بن عبد العزيز فأجارها ،

(١) الأصول : « خلف » ولعلها محرفة عما أثبتنا .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .

وبدأ بالنظر فى أمرها . وكان فى ذلك الوقت الحاجب بدر بن أحمد يحل من أمير المؤمنين — رحمه الله — محلا لطيفاً . فلم ينشب القاضى أسلم[1] أن أتاه يعلى ، عن الحاجب بدر فقال له : الحاجب يقرأ عليك السلام ويقول لك : إن هؤلاء العجم إنما استنزلناهم بالعهد ، ولا يحل الخفر[2] بهم ، وأنت أعلم بما يجب من الوفاء بالعهود ، فدع ما بين فلان العجمى و ما[3] بين الأمَة التى فى يديه ، فقال أسلم ليعلى : الحاجب أرسلك بهذا ؟ قال : نعم ، قال : فأخبرهُ عَنّى : الأيمان كلها لازمة لى ، لا نظرت بين اثنين حتى أنفذ على العجمى ما يجب عليه من الحق فى هذه الحرة المسلمة التى فى يديه ، فذهب عنه يعلى ، ثم رجع إليه ، فقال : الحاجب يقرأ عليك السلام ، ويقول : إنى لا أعترضك فى الحق ، ولا أستحل سؤال ذلك منك ، وإنما أسالك التثبت فيما يجب من حقّ هؤلاء المعاهدين ، فقد علمت ما يجب من رعايتهم ، وأنت أعلم بالواجب .

قال محمد :

وكان القاضى أسلم بن عبد العزيز شديدَ المبادأة[4] فى الحق ، قليل المداراة فيه ، وكان ربما أخرج ذلك بلفظ نادر ، ومعنى طيب ، يعجب بمعناه من جهة الرأى ، ويستندر لفظه من جهة النادر والفكاهة .

أخبرنى مخبرٌ من أهل العلم ، قال :

دخل أبو صالح أيوب بن سليمان ، وسعد بن معاذ ، على القاضى أسلم ، فلما أخذا مجلسيهما ، نظر إليهما أسلم ، ثم قال : ألقوا ما أنتم مُلقُون ، فأبهتهما بنادر لفظه ، وَبصدقِ مَعنَاه .

---

(١) الأصول : « وأتاه » .
(٢) الأصول : « الحقد » وما أثبتنا هو الصحيح .
(٣) تكملة يقتضيها السياق .
(٤) الأصول : « المباينة » ولعلها محرفة عما أثبتنا .

قال :

ودخل عليه محمد بن وليد الفقيه يوماً ، فكلمه فى شىء ، فقال له أسلم سمعنا وعصينا : فقال له : ابن وليد : ونحن قلنا واحتسبنا .

قال :

ودخل عليه رجلٌ من كانت له خصومة ، فقال له : قد أتيتك برجل يشهد لى من إشبيلية يدخل ، فأظهر التعجب من ذلك ، وكأنه اتهمه ، فلما صار الشاهد بين يديه ، قال له القاضى : محتسب أنت أو مكتسب ؟ فصادف عند الرجل أنفة ، فقال له : ماعليك يا قاضى أن تسألنى عن مثل هذا ، إنما علىّ أن أقول وعليك أن تسمع ، ثم أنت بالخيار ، إن شئت فاقبلْ وإن شئت فلا تقبل ، قال : فأخجل أسلم كلامه وصحة معناه ، ثم قال : قل ، فقص الرجل شهادته ، ثم وضع يديه فى الأرض وقام عنه .

ومن المستفيض عنه قوله لرجلٍ من أهل لبلة ، وقد أتاه وسلّم عليه ثم جلس ، ثم قال : تعرفنى يا قاضى ، قال له : لا ، قال : أنا قاضى لبلة ، فقال أسلم : ما تنكر لله قدرة .

وبلغنى أنّه بلغه عن بعض الفقهاء أنّه أقبل[1] إليه ليشهد عنده شهادة قد أهدى إليه صاحبها بساطاً ، فلما دخل عليه ونزع أخفافه وهم أن يمشى على البساط قال : تحفظ من البساط ، فلم يجسر أن يشهد بما أتى ليشهد فيه .

قال محمد : وسمعتُ مَن يحكى .

أنه جاء رجلٌ من النصارى مستقتلا[2] لنفسه ، فوبخه أسلم ، وقال :

---

(١) الأصول : « يقبل » .
(٢) مستقتلا لنفسه : مسلمها للقتل .

ويلك ، من أغراك بنفسك أن تقتلها بلا ذنب ؟ فبلغ من سخف النصرانى وجهله إلى أن انتحل له فضيلة لم يقرأ بمثلها[١] لعيسى[٢] بن مريم — صلى الله على محمد وعليه — فقال للقاضى : وتتوهم أنك إذا قتلتنى أنى أنا المقتول ؟ فقال له القاضى : ومن المقتول ؟ فقال له : شبهى يلقى على جسد من الأجساد فتقتله ، وأما أنا فأرفع فى تلك الساعة إلى السماء ، فقال له أسلم : إن الذى تدعيه من ذلك غائب عنا ، والذى يخبرك به من تكذيبك غائب عنك ، ولكن ثم وجه يظهر صدقه لنا ولك ، فقال له النصرانى : وماهو ؟ فالتفت أسلم القاضى إلى الأعوان ، ثم قال : هاتوا السوط ، ثم أمر بتجريد النصرانى ، فَجُرِّدَ ، ثم أمر بضربه ، فلما أخذته السياط جعل يقلق ويصيح ، فقال له أسلم : فى ظهر من تقع هذه السياط ؟ فقال : فى ظهرى . قال له أسلم : وكذلك السيف والله فى عُنقك يقع فلا تتوهم غير ذلك .

قال محمد :

فكان أسلم قاضياً محمود السيرة ، مَشكُور الحال ، من سنة ثلثمائة إلى آخر سنة تسع وثلثمائه .

وكان صاحبَ الصلاة فى تلك المدّة محمد بن عمر بن لبَابة .

وكان أمير المؤمنين كثيراً ما يخلف[٣] أسلم بن عبد العزيز فى سطح القصر إذا خرج فى مغازيه .

ثم ألحّ أسلمُ على أمير المؤمنين — أطال الله بقاءه — فى الاستعفاء من القضاء ، فعافاه منه .

(١) الأصول : « بمثلها » .

(٢) تكملة يستقيم بها السياق .

(٣) الأصول : « يتخلف » ولا يستقيم بها المعنى .

قال محمد : قال لى محمد بن عبد البر :

كنت بين يدى أسلم جالساً حين[1] أتاه الفتى من عند أمير المؤمنين — أعزه الله[2] — بأمر عزله عن القضاء ، قال : فوجم ثم أطرق ساعة ، ثم قال : الحمد لله الذى عافانى منها ، فطالما سألته ذلك .

قال محمد بن عبد البر[3] : فأكدت بصيرته فى ذلك ، وذكرته بكثرة تمنيه للعافية منها .

قال لى بعض رواة الأخبار :

وكان فى ذلك الوقت مرشحاً للقضاء رجل ، كان فى أبويه عُجْمة ، فلما عزل أسلم وولى الحبيب ، جعل أسلم يقول : الحمد لله الذى جعلنى عن يقول : لا إله إلا الله ! يعرض بالرجل المرشح الذى كان آباؤه عَجَماً .

---

(١) الأصول : « حتى » وما أثبتناه يقتضيه السياق .
(٢) الأصول : أمر بعزلته « والأصح ما أثبتنا .
(٣) الأصول : « عبد الله » وصاحب الخبر هو : محمد بن عبد البر المتقدم ذكره فى صدر الخبر .

ذكر القاضى
أحمد بن محمد بن زياد
المرة الثانية

قال محمد : قال لى بعضُ رواة الأخبار . وكان السببُ فى إعادة الحبيب إلى القضاء ، أنَّه لما ولى أسلم القضاء أذلَّ الحبيب فى نفسه وفى صنائعه ، واستقصى عليهم ، وركب إلى الحبيب بنفسه وهدم عليه حائط منيَته[1] ، وأخرج منها إلى الطريق صفين من شجر ، مما ثبت عنده ، فجعل نفسه الحبيب فى الطلب ، فأول ما بدأ باستصلاح أمِّ وَلَدَ بدر ، فلما أصلح جانبها أصلحت له جانب بدر ، فاختلف إليه الحبيب مَرَّات ، ثم قال له يوما : نسيتنى يا أبا الغصن ، فكر فى أوليائك وفى أعدائك ، ثم أين تجعلنى وأين تجعل أسلم ؟ فلما عنه بدر وقال : لست بالله أغفل أمرك .

ثم تأهب أمير المؤمنين لغزوة من الغزوات ، فخرج الحبيبُ مشيعاً لبدر ، فقال له : إن الأمير لا يعرفك بالمخالطة حق المعرفة ، ولكن كاتبه فى هذه الغزاة ، ووال بالكتب ، ثم إذا كان القَفَلُ[2] فاخرُج ، وأبدر[3] الناس إلى التلقى بنا . ففعل ، فكاتب وألحّ بالكتب وجووبَ ثم خرج عند القفل فتلقى الأمير على مسيرة يوم ، فأمره الأمير ، فتقرَّب وَواكب ، وأخلى له بدرٌ موضع المواكبة ، وكان الحبيب كثيرَ الخبر ،

(١) المنية ، بالكسر : الضاحية (تاج العروس : منى)
(٢) القفل : الراجعون ، اسم جمع .
(٣) أبدر الناس : كن أسرعهم .

فاستولى بالحديث على الأمير نسقاً واحداً، إلى منشية نصر، فاستحيا منه أمير المؤمنين، وتكلم فى أمره مع بدر، ثم ولاه ذلك الوقت القضاء، وأظهر إسعاف أسلم بما كان يسأل من الاستعفاء.

قال محمد :

ولما عافى أميرُ المؤمنين — أعزه الله — أسلمَ بن عبد العزيز وعَزله عن القضاء، أعاد أحمد بن محمد بن زياد إلى قضاء الجماعة وإلى الصلاة، فلما وَلى تعنّتَ[1] أمناءَ أسلم بن عبد العزيز وامتحنهم فى الودائع، واضطرهم إلى إحضار ما بأيديهم من الأموال.

قال لى أحمد بن عبادة :

فلقد سرْت إلى الحبيب، وهو جالس فى المسجد الجامع، يمتحن الناس، ويكاشفهم عن الأموال، فجلستُ ساعةً، ثم قمت عنه، فى حين لا يقوم عنه قائم إلا بإذنه، وبعد فصل من أمره، فنظر إلىَّ الحبيبُ نظرةً، فأخبرنى مَن كان إلى جنبه، وقد[2] التفت إلىَّ إذ قمت، فقال : ما أرى على الرجل فى الديوان شيئا، يعنى مالا، قال : فقلت : ما أرى ذلك.

قال أحمد بن عبادة : ولم أشعر بعد أيام حتى أتى رسول القاضى الحبيب يأمرنى بالإقبال إليه، فأقبلت، فقال لى : وجـــدت لك اسماً فى الديوان بقبضِ مال ليتيم، ولم أجدلك منه براءة، قال : فقلت له : اليتيم حىٌّ رشيد، وقد أطلقته من الولاية، وبرئت له من جميع[3] ما كان له عندى : فإن أتاك يدعى شيئا مما كان عندى فهو المصدق بلا بينة ولا يمين

---

(١) تعنت : آذى.

(٢) الأصول : «قال» وما أثبتنا يتصل به الكلام.

(٣) الأصول : « بجميع » ويبدو أنه محرف عما أثبتناه.

فقال : ولا كل هذا . إنما كرهت أن يكون ذكرك فى الديوان بقبض مال بغير ذكر البراءة منه . ثم خرجت عنه .

قال محمد :

ولم يزل الحبيب قاضياً فى المرة الثانية وصاحب الصلاة حتى توفى غيرَ معزول ، فى سنة عشرة اثنتى وثلثمائة .

ذكر القاضي
أسلم بن عبد العزيز
المرة الثانية

قال محمد :

ولما تُوُفِّى القاضى أحمد بن محمد بن زياد أعاد أمير المؤمنين - أطال الله بقاءه - أسلم بن عبد العزيز إلى القضاء ، وَولى أحمد بن بَقِيّ بن مخلد الصلاة ، فكان أسلمَ بن عبد العزيز صَنيع الحبيب فى الاستقصاء على الأمناء ، فوَقَّفَ أسلمُ بن عبد العزيز أمناء الحبيب مَوقِف الامتحان والاستقصاء .

قال محمد :

وكان أسلم فى قضائه هذا الثانى قد أدركه الوهن ،وأخذت منه السنّ ، فانكسر بعض الانكسار ، غير أنه [كان](1) باقى الفطنة ، مجتمعَ الفهم ، يُقرأ عليه العِلم ، وتُعرض عليه الكتب ، من فنون الحديث ، وأبواب الفقه ، فلا يزول عنه من الصواب شىء ، ولا يشذ عنه من المعانى مايشذ على مثله من أهل الكبرة والسن ، كان كذلك حتى كَفّ بصرُه ، وضعف بدنه ، وعجز عن التصرُّف ، فعزله أميرُ المؤمنين - أعزه الله - عن القضاء سنه أربع عشرة وثلثمائة ، ثم كانت وفاة أسلم بعد ذلك إلى سنين سنة سبع عشرة وثلثمائة .

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .

ذكر القاضى
أحمد بن بقى بن مخلد بن يزيد

قال محمد :

ولما عزل أمير المؤمنين . أعزه الله : أسلم بن عبد العزيز عن القضاء ، ولى أحمد بن بقى بن مخلد قضاء الجماعة ، وأقره على الصلاة التى كان عليها ، وذلك فى سنة أربع عشرة وثلثمائة ، فكانت مذاهبه محمودة ، وسيرته حسنة ، وهديه جميلا ، وكان له من الوقار والإخبات[1] مابذّ به أهلَ زمانه ، وفات فيه أهل عصره .

قال محمد :

جالست أحمد بن بقى زماناً ، فرأيته عاقلاً ، حصيفاً ، داهياً ، أديباً ، وكانت له أخلاق كريمة ، وآداب لطيفة ، وكان يحسن ما يحاوله قولا وفعلا ، وكان مجيدا فى لفظه ، مبينا فى كلامه ، بليغ اللسان فى خطبته ، طويل القلم فى كتبه ، وكان أنيس المجلس ، كثير الحكايات .

قال محمد :

وسمعت ولى عهد المسلمين ــ أبقاه الله ــ وقد ذكر أحمد بن بقىّ ، فوصف من صدقه وتواضعه ، فقال فيما ذكر : قال لى الحاجب موسى ابن محمد بن حدير : سألت أحمد بن بقى عن نسبه وولائه فقال : ولاؤنا لامرأة من أهل جيّان .

---

(١) الإخبات : الخشوع .

قال محمد :

ثم جعل ولى العهد — أبقاه الله — يعجب من صدقه وإنصافه، وقال : لو شاء لادّعى أشرفَ الأنساب، ثم لا يجد فى ذلك مُكذِّباً .

قال محمد :

ومما يحكيه الناس عن موسى بن محمد الحاجب، أنه قال : عافانا الله من أحمد بن بقى أنه مالَ إلى الآخرة وطريقها، ولو مال إلى الدنيا لشغلنا بأنفسنا .

قال محمد :

ولم يزل أحمدُ بن بقى مُذ كان فى حداثة سنِّه مُعظماً، موسوماً بالخير، معروفا بالفضل، ظاهر السؤدد، شاوره الأمير عبد الله ابن محمد وهو ابن خمس وعشرين سنة .

قال محمد : وسمعت بعض أهل العلم يحكى، قال :

أرسل الأمير الوُزراء فى أبى مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى، وفى أبى عبد الله أحمد بن بقىّ بن مخلد، فشاورهما فى بعض الأمر، ثم انصرفا، فلما خرجا جعل نضر[1] بن سلمة يحدث أصحابه ويعجبهم من تغير الأحوال، وتقلّب الأمور، فقال لهم : أتانى عُبيد الله بن يحيى، وأنا قاضٍ فى حياة بقىّ بن مخلد، فقال : لستُ والله أرضى أن تستشيرنى مع بقى بن مخلد فى مجلس واحد، فتجعلنى له نظيراً، ولكن إذا أردت شيئا من ذلك، فأرسل فيه فى وقت، وأرسل فىّ فى وقت آخر، ولا تجمعنا جميعا، قال : فلم يمت حتى أرسلَ الأميرُ فى ولدَ بقىّ بن مخلد، وفى عبيد الله، فشاورهما فى مجلس واحد .

---

(١) الأصول : « بشر » صوابه ما أثبتنا .

قال محمد :

وكانت أخلاق أحمد بن بقي من أخلاق أبيه بقي بن مخلد في المداراة والإغضاء ، وحسن الإقبال على عدوه ، وجميل الصفح عن ظالمه .

قال لي عبد الرحمن بن أحمد بن بقي :

كنت بحضرة أبي ، حتى أتى من يحكي عن رجل ، أنه رفع فيه بطاقة إلى أمير المؤمنين — أعزه الله — فجعل يدعو لذلك الرافع بالتوبة ، ويتحين عليه من المآثم .

قال خالد بن سعد :

أتيت أحمد بن بقي نهار جنازة ولد الحبيب بن زياد ، فقال لي : هل لك رأي في السير إلى دار المتوفى ؟ قلت : نعم . فصحبته ، وخرج وهو ماش من المسجد إلى دار الميت ، فلما أتينا بعض الطريق ، قال : لقد أذاني هذا الميت ، وقد صبرت عليه إذ كان في الدنيا فلم أكافئه ، وهو اليوم أحوج إلى أن أصبر عليه ، أشهدك أنه في حل من كل مافعل بي .

قال محمد :

وكان أحمد بن بقي رءوف القلب ، رفيق العقوبة ، وله في مثل هذا المعنى خاصة أخبار معجبة مستجملة ، بخروجها عما عرف من أخلاق الناس وأخبارهم .

قال لي أحمد بن محمد بن عمر بن لبابة ، وفرج بن سلمة البلوى .

حضرنا أحمد بن بقي في مجلس نظره ، وقد أتته امرأة ، تخاصم زوجها ، فاستطالت عليه بلسانها ، وآذته بصلفها ، فنظر إليها ، فقال لها : أقصري وإلا عاقبتك ، فانكسرت المرأة شيئاً ، ثم عاودت الصلف ، فقال لها القاضي : أقصري وإلا عاقبتك ، فانكسرت ، ثم عاودت

الصلف ، فعطف عليها أحمد بن بقى فجعل يقول لها : أنت ظالمة ، أنت ظالمة ، ثلاثا ، ثم قال لها : ألم أخوفك من قبل هذا ؟

قال : فهذه كانت عقوبته للمرأة على صلفها أن قال لها : أنت ظالمه ، ثلاثا .

قال لى فرج بن سلمة :

وكنت قد حضرت مجلس أسلم . وقد أتته امرأة تسأل الفرض على زوجها ، فقال أسلم لأبى عبد الله محمد بن قاسم : أفرض لها ، ففرض ، فأبت المرأة القبول[1] واستقلت الفرض ، وقالت : ما ثم أحد يتكلم لله . فدعا أسلم ، لما سمع صلفها ، بالسوط ، ثم أمر بها فقنع رأسها أسواطاً ، فما زادت المرأة أن جعلت كمَّها على رأسها حتى فرغ [من][2] الضرب ، فلما فرغ [منه][3] قالت[4] للقاضى : أحسنت يا قاضى ، هكذا يفعل القضاة ! بالله الذى لا إله إلا هو لاقبلت هذا الفرض الذى فرض لى .

قال فرج بن سلمة : فلما شهدت فعل أحمد بن بقى بالمرأة شكرته على رفقه ورأفته ، وحكيت له مافعل أسلم بن عبد العزيز فقال : الله المستعان ، وأسأل الله التوفيق .

وسمعت الناس على الاستفاضة يقولون :

لم يَقْنعَ[5] أحمد بن بقى فى طول أيامه أحداً بسوط ، حاشى رجل واحد يسمى منخّل ، فإنه كان شر مخلوق ، فضربه أسواطاً ، فلم يبق أحد إلا شكر لأحمد بن بقى فعله فيه .

---

(١) الأصول : « من القبول » والفعل يتعدى بنفسه .

(٢) تكملة يستقيم بها المعنى .

(٣) تكملة يستقيم بها المعنى .

(٤) الأصول : « قال » ولا يستقيم بها الكلام .

(٥) لم يقنع : لم يضرب .

حدثنى أصبغ بنُ عيسى الشقاق ، قال :

كنت مقبلا يوماً مع القاضى أحمد بن بقى ، حتى عنَّ لنا سكران يمشى بين أيدينا ، فجعل أحمد بن بقى يمسك من عنان دابته ، ويترفق فى سيره ، يرجو أن يغيب عنه السكران أو يحس به ، فيذهب مسرعاً ، فكان كلما ترفق القاضى وقف السكران ، حتى لم يكن للقاضى بد من أن يقرب منه وينظر إليه .

قال أصبغ : وكنت أعرف كراهية القاضى أن ينتشبَ[1] فى مثل هذا ، ورقه قلبه أن يقرع أحداً بسوط ، فقلت فى نفسى : ليت شعرى ! كيف تصنع فى مثل هذا يا ابن بقىّ ؟ فلما قربنا من السكران تعاطف[2] على القاضى ، فقال : مسكين هذا السائر ! أراه مخبول العقل ، قال : فقلت له : بلية عظيمة ، فجعل يستغفر الله ، ويسأله أن يأجر المصاب فى عقله .

قال أصبغ :

وكنتُ عنده يوماً أنا وكاتبه ابن حصن ، حتى أتاه رجلٌ محتسب[3] برجُلٍ به رائحة الشراب ، وادعى[4] المحتسب ، فقال القاضى لكاتبه ابن حصن استنكهه[5] فاستنكهه ، فقال له : نعم ، عليه رائحة الشراب .

قال : فظهر بوجهه الكراهية لذلك ، ثم قال لى : استنكهه أنت ، ففعلت ، فقلت له: أجد رائحةً ولا أدرى إنْ كانت رائحة مسكرٍ أم لا .

---

(١) انتشب : علق .

(٢) الأصول : «تعاطف » .

(٣) المحتسب : من يتولى منصب الحسبة ، وهى الاشراف على الشئون العامة .

(٤) الأصول : « ودعا » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا .

(٥) استنكه : شم رائحة فمه .

قال : فتهلل وجهه ، ثم قال : يطلق ، فلم يثبت عليه شيء .

قال محمد :

وقد قدمت عذر من أغضى عن حد السكر من القضاة ، فى باب ذكر محمد ابن زياد القاضى ، فأغنى عن ذكره فى هذا الموضع .

قال محمد : أخبرنى بعض إخوانى ، قال :

كنت حاضراً عند أحمد بن بقى ، فأمر بحبس رجل ، ثم قال لمن بين يديه سراً . أطلبوا إلى فى إطلاقه ، فجعل القوم يطلبون إليه ، فأسعفهم ، وقال للمأمور بحبسه ، لولا طلب[1] من حضر إلىّ لحبستك .

قال لى عبد الرحمن بن أحمد بن بقى :

وكان إذا طرقه ضيف ليلا لم يذبح له شيئا من الطير ، وقال : الليل أمان لها ، ويقتصر على العسل والسمن والبيض ، وَمَاشا كل ذلك ، فيقرِّبُه إلى الضيف .

قال محمد :

وكان حسن الانتقاد والفطنة فى الوثائق ، كان لا يوقع شهادته فى وثيقة حتى يقرأ جميعها ، من أولها إلى آخرها ، وكان يصبر على ذلك ، وإن كان قائما على قدميه .

قال لى أحمد بن عبادة الرعينى :

كتبت لنفسى وثيقة على رجلٍ بمال ، وذكرت فى الوثيقة سبباً اضطررت فيها إلى ذكره ، وكانت الوثيقه بذكر ذلك السبب واهنة ، وأرسلت شريكا لى ليوقع فيها الشهادات على الرجل ، قال : فأتى بالوثيقة إلى أحمد بن بقى ليشهده فيها ، فلما قرأها ووقف على وهنها ، كره أن

---

(١) الأصول : « طلبة » والطلبة : المطلوب والحاجة .

يوقع شهادته على ذلك الوهن ، وكره ألا يوقع شهادته فيسخط الصديق بانقباضه عنه ، وكره أن ينبه المشهود عليه بوهنها .

قال : فرفع رأسه إلى الرجل ، فقال له : أتشهدنى أن لفلان عندك كذا وكذا مثقالا إلى أجل كذا وكذا ؟ قال له : نعم ، فعقد شهادته على هذا اللفظ بعينه لا غير .

قال محمد : قال لى بعضُ رُواة الأخبار :

كان محمد بن إبراهيم بن الجباب صاحب الوثائق ، فأمر أحمد ابن بقى بالتّعقب عليه ، فكان يتعقب فجعل ابن الجباب يوماً يقول : من أين يتعاطى ابن بقى أنه أعلم بالوثائق منى ؟ فبلغ لفظه ابن بقى ، فسكت عنه حتى كتب وثائق ، ثم أتى بها أحمد ابن بقى للعرض ، فاستفرغ ابنُ بقى فيها جهده ، حتى أخذ عليه مواضع أبانها له ، قال له : أبدلها . فأبدلها ، ثم أتى بها ، فانتقد عليه أيضاً فيها ، فأرسل اليه ابن الجباب : أنا أقرّ لك أنك أعلمُ بها مِنّى ، وأشهد بذلك لك ، فَدَعْنى من كثرة هذا الكشف والبحث وإلا حلفتُ ألا أكتب وثيقة ،

فتركه ابن بقىّ بعد ذلك وسامحه .

قال لى أحمد بن عبادة :

وكنتُ عند ابن بقى يوماً ، وعنده رجلٌ غير نبيه الاسم ، ولا مَشْهور العَدالة ، ولم يكُن عنده غيرُنا ، وجعل رجلٌ دخل عليه يَقول له : أشْهدْ لى أبا عُمَر ، وأبا فلان — الرجل الثانى — الذى كان معى جالساً ، وجعل ابنُ بَقىّ يَلُوذ بى[1] عن الإجابة ، وألحّ عليه الرجلُ إلحاحاً شديداً .

---

(١) الأصول : « له » ولا يستقيم بها المعنى .

قال أحمد بن عبادة : فقلت فى نفسى : أتراه يجعلنى نظيراً لهذا الجالس فيشهدنا جميعا على شىء يحكم به ؟

قال : فرفع رأسه إلى الطالب ، فقال له : إنى أعرف انقباض أبى عمر عن هذه الشهادات ، ولكن أدخل إلىّ فلانا أشهده مع أبى فلان ، وأمر بإدخال رجل من شاكلة الرجل الجالس .

قال محمد :

وكان شأن أحمد بن بقى ، فيما يتخاصم عنده فيه ، أن ينفذ الظاهر البين من الأمور ، ويستعمل الأناة والتؤدة فيما التبس عليه ، وكان عنده فيه شك ، حتى تظهر له الحقيقة ، أو يصير المتخاصمان إلى التصالح والتراضى .

قال لى عبد الرحمن بن أحمد بن بقى :

أتى رجل إلى أمير المؤمنين — أعزه الله — ذكرك فى مجلسه بلين الجانب ، والتطويل فى الأحكام ، فقال : أعوذ بالله من لينٍ يؤدّى إلى ضعف ، ومن شدة تبلغ إلى عنف .

ثم جعل يذكر فساد الزمان ، واختيال الفجار ، وما يحدث من الأمور المشتبهة التى لاتتبين له حقيقتها ، ولا يكشف له وجهها ، ثم قال : قد اشتبه على عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — خصومة قوم طال نظره فيها ، فكره أن يحكم مع الاشتباه ، فأمرهم بابتداء الخصومة من أولها .

قال محمد : وذكر لى بعض أهل العلم ، قال :

اختصم إلى أحمد بن بقى رجلان ، فنظر إلى أحدهما يحسن ما يقول ونظر إلى الآخر لايدرى مايقول ، ورآه تتوسم فيه ملازمة الحق ،

فقال له : ياهذا ! ، لو قدمت من يتكلم عنك ؟ وأرى صاحبك يدرى ما يكلم ، فقال له : أعزك الله ، إنما هو الحق أقوله كائنا ، فقال : ما أكثر من قتله قولُ الحق !

قال :

وأتاه رجلٌ يوماً ، فقال له : ياسيدى ، الحاجب موسى بن محمد يقرأ عليك السلام ويقول لك : قد عرفت محبتى لك ، وشحِّى بجميع أسبابك ، وقد دار عندك على يحي بن إسحاق ماقد علمت من المخاصمة ، وقد شهدت[1] عندك[2] بالبينة العدول ، وتأنيت عن الحكم عليه ، وعن إنفاذه ، بما شهدت به البينة ، فقال لرجل : تبلغ الحاجب عنى السلام ، وتقول له : إن محبتنا إنما كانت لله ولوجهه ، ويحي بن إسحاق وغيره فى الحق سواء ، وقد دخل علىّ ارتياب ، ولا والله ما أحكم على يحي بن إسحاق بشىء ، حتى يتضح عندى أمره بنور ، كاتضاح الشمس فى الدُّنيا ، فإنه لا يجيرنى أحد من يحي بن إسحاق إن جانانى[3] الخصومة بين يدى الله .

قال الرجلُ المرسل[4] : فحكيت كلام القاضى للحاجب ، وهو ساكت لايقول شيئاً ، وأبو عمر أخوه الوزير يبدى ويعيد فى ذلك ، ثم تحول إليه الحاجب ، فقال له : يا أخى ، القاضى والله رجلٌ صالح ، لا زال بخيرٍ ماكان هو وشبهه بين أظهرنا[5] ، ولما نزل بيحيى بن إسحاق . ألم

---

(١) الأصول : « سهدت » .

(٢) الأصول : « البينة » .

(٣) الأصول : « جافانى » ويبدو أنها محرفة عما أثبتنا . وجاناه : ادعى عليه جناية .

(٤) الأصول : « المرسول » تحريف .

(٥) الأصول : « ولم » .

نكن نأمن هذا ونطمئن إليه ؟ والله ما زاده عندى إلا محبة واعتقاداً .

قال محمد :

وكان أميرُ المؤمنين — أعزّه الله — واثقا به ، ومُجِلاّله ، وعارفاً بحقه .

ولم يُعزَل عن القضاء حتى تُوُفِّى سنة أربع وعشرين وثلثمائة وهو ابن أربع وستين سنة .

---

(١) الأصول : « رادة » براءة مهملة ، تصحيف .

ذكر القاضى
أحمد بن عبد الله بن أبى طالب الأصبحى

قال محمد :

ولما توفِّى أحمد بن بقى آستقضى بعده أمير المؤمنين — أعزه الله — أحمد بن عبد الله بن أبى طالب غُصن بن طالب بن زياد بن عبد الحميد ابن الصباح بن يزيد بن زياد الأصبحىّ ، وأدخله على نفسه ، وعهد إليه بما يعهد بمثله أئمة العدل ، وَوُلاة الحقّ ، من إعظام الخطة وصيانتها ، وإيثار الحقّ وإمضائه ، وتنفيذ الأمور إذا استبانت ، والأناة فيها إذا اشتبهت ، وَوَقفه على حدود القضاء ، وسياسة الأحكام ، وما يجب للقاضى وعليه فى كل حال قولاً وفعلاً .

وَوَلَّى أمير المؤمنين - أعزه الله - عند ذلك الصلاة محمدَ بن عبد الله ابن أيمن ، فكان أحمد بن عبد الله قاضى الجماعة ، ومحمد بن عبد الملك ابن أيمنُ صاحبَ الصلاة .

قال محمد :

وكان أحمد بن عبد الله شريف البيت ، نبيه الاسم ، صموتاً وقوراً مهيباً ، قد تأدَّب فى القضاء ، وجَرَّب الأمور ، ومن قبل ذلك فى مُبتدأ أمره كان قد ولاه أمير المؤمنين السوق والنظر فى أموال بعض كرائمة وقلده أسبابَ الأمانات فى بعض الكور ، وولاّه قضاء كورة البيرة ، فكان بها حتى نقله أميرُ المؤمنين — أعزه الله — إلى قضاء الجماعة بقُرطبة ، فكان قاضياً سنتين وشهوراً يسيرة ، ثم توفِّى فى ذى الحجّة سنة ست وعشرين وثلثمائة .

ذكر القاضى
محمد بن عبد الله بن أبى عيسى

قال محمد :

ولما تُوفّى أحمد بن عبد الله بن أبى طالب ، أمر أمير المؤمنين — أطال الله بقاءه باستقدام محمد بن عبد الله بن أبى عيسى كثير بن وسلاس المصمودى ، كان قاضياً على كورة إلبيرة قبلها ، وأتى محمد بن عبد الله ابن أبى عيسى باب أمير المؤمنين — أعزه الله — وأدخله على نفسه ، وشافهه بالخطاب ، وأعلمه باختياره إياه ، وولاه قضاء الجماعة ، وعهد إليه ، ووعظه ووصاه .

قال محمد : قال لى أبو عمر أحمد بن عبادة الرعينى .

وصف لى القاضى محمد بن عبد الله بن أبى عيسى ماخاطبه به أمير المؤمنين — أعزه الله — إذ ولاه القضاء ، من عهده إليه ، ووعظه له ، ووصيته إياه ، وما حدّ له فى ذلك من الحدُود ، ورسم له من الرسوم ، ومافقهه فيه من أسباب القضاء ، ووقفه عليه من وجوه الأحكام .

قال أحمد : فقلت : لو أنّ أباك كان حيّا ، واجتهد فى عظتك ، مابلغ من النصح لك هذا المبلّغ .

قال محمد :

وأقر أمير المؤمنين — أعزه الله — محمد بن عبد الملك بن أيمن على الصلاة زماناً ، فكان محمد بن عبد الله بن أبى عيسى ، القاضى وابن أيمن صاحب الصلاة ، حتى ضعف بدن ابن أيمن ، وذهبت قواه ، فاستعفى من

الصلاة فعوفى ، وجمع أمير المؤمنين — أبقاه الله — الخطتين جميعا : القضاء والصلاة ، لمحمد بن عبد الله بن أبى عيسى .

قال محمد :

ومن قبل ذلك لم يزل محمدُ بن عبد الله بن أبى عيسى فى حداثة السن ، وباكورةُ العمر ، معروفَ الحق ، ظاهر السُّؤْدَد ، وطالباً للعلم .

سمع أحمد بن خالد الجباب ، سمع منه ومن غيره ومن شيوخ قرطبة ، ثم تحل حاجًّا سنة اثنتى عشرة وثلثمائة ، فلقى شيوخ القيروان : البجلىّ محمد ابن علىّ ، وأحمد بن أحمد بن زياد ، ومحمد بن اللبَّاد ، وإسحاق ابن نعمان ، وسمع أيضاً بمصر من غير ما رجل من شيوخنا ، ولقى بمكة أبا بكر المنذر ، والعقيلى وغيرهما[1] ، وانصرف إلى الأندلس سنة أربع عشرة وثلثمائة .

وكان أحمد بن بقى ، قاضى الجماعة ، يشاور محمد بن عبد الله ابن أبى عيسى مع سائر الفقهاء .

وقلده أمير المؤمنين — أطال الله بقاءه — غيرما أمانة ، فقام بما حمل ، واكتفى بما استكفى ، ثم ولاه قضاء كورة جيان ، وكورة البيرة ، وكورة طليطلة ، وامتحنه فى كل وجه ، وعجمه فى كل معنى ، وكفى بمحنة أمير المؤمنين — أعزه الله — واختباره ، فألفاه خالصاً ، ووجده ناصحا ، فلما شهدت له عنده التجربة بدرجة الاستحقاق ، قلده قضاء الجماعة ، على حسب ما نصصت متقدماً ، فتولاها بسياسة محمودة ، من تنفيذ الحقوق ، وإقامة الحدود ، والكشف عن البيّنات فى السّرّ ، والصدع بالحق فى الجهر ، لم يستمله مخادعٌ ، ولم يَعمل فيه كيدُ مخاتل ،

---

(١) الأصول : « وغيره » .

ولا خاف أهل الحُرَم ، ولا داهن أهل النعمة ، ولا أغضى عن وجوه أهل الخِدمة فى عظام الأمور ، وكبائر الأشياء ، فضلاً عن أصاغر الأسباب ، ومحقر الحوادث .

قال لى أحمد بن عبادة :

كنت مع محمد بن عبد الله بن أبى عيسى يوماً فى مقبرة الربض ، حين[1] نظر إلى شيء من آلة اللهو مع بعض الوصفاء ، فأمر بكسره ، فقيل له : إنه لفلان ، وسمى له رجل عظيم ، فلم يلتفت إلى ذلك ولا ثناه عما أراد من كسره .

قال محمد :

وللقاضى محمد بن عبد الله بن أبى عيسى فى باب الصلاة ، وإيثار الحق وإقامة الحدود على وجوه الناس من أهل الحُرم ، أخبار كثيرة ، مشهورة فى العامة ، معروفة فى الخاصة .

قال محمد :

جالست محمد بن عبد الله بن أبى عيسى غير ما مرة فرأيته محمود التصرف ، جميل المذاهب ، كريم الأخلاق ، ثم ولى بعد ذلك قضاء الجماعة ، فما رأيت أحداً من عقلاء إخوانه يلومه فى حوالة[2] ، ولا يعذله فى تغير ، بل يصفونه من ضد ذلك بما هو أولى بأهل المروءة ، وأشبه بصفة أهل الكمال .

قال محمد :

ولمحمد بن عبد الله بن أبى عيسى بعد هذا كله نصيب وافر من

---

(١) الأصول : « حتى » ولا يستقيم بها الكلام .
(٢) حوالة ، أى تحول .

الأدب ، وحظ كامل من البلاغة ، مخاطبا بلسانه ، ومُكاتبا بقلمه ، وحقّ لخيرة[1] أمير المؤمنين ، وقاضى بيضته ، وحاكم مصره ، أن يكون موصوفا بأكرم الصفات ، وموسوماً بأفضل الآلات .

قال محمد :

ثم أخرج محمد بن عبد الله بن أبى عيسى فى صدر سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة . فلما جاوز طليطلة ، ونزل بقريّة تسمَّى نحارِس ، من عمل طليطلة ، قريباً منها ، أدركه أجله ، فتوفى فيها يوم السبت ، لانسلاخ صفر سنة تسع وثلاثين وثلثمائة ، وهو ابن أربع وخمسين سنة .

وكان مولده — فيما كان يذكر — فى ذى الحجّة . لثلاث عشرة ليلة خلت منه ، من سنة أربع وثمانين ومائتين ، ودُفن بطليطلة ، رحمه الله .

---

(١) الخيرة ، بالفتح ، وبكسر ففتح : ما يختار .

(٢) مكان هذه النقط كلمة أخرى استعصت على القارىء ، وما أثبتناه يستقيم به الكلام .

ذكر القاضي
منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي

قال محمد :

ولى مُنذر بن سعيد يوم الجمعة لخمس خلون من شهر ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين وثلثمائة قضاء الجماعة ، والصلاة فكان صُلباً ، صارماً ، غير هيّاب ولا َجبان ، فقضى باقى أيام أمير المؤمنين عبد الرحمن — رضى الله عنه . فلما مات أمير المؤمنين الإمام الفاضل — رحمه الله — وولى الامام الحكم بن عبد الرحمن — أبقاه الله — أقرّ مُنذر بن سعيد على خُطّتيه ، فلم يزل قاضيا وصاحب صلاة .

وكانت صلاته فى جامع الزّهراء طول ماقضى من أوّل ولايته القضاء إلى آخرها .

ثم تُوفّى ليلة الخميس ، لليلتين بقيتا لذى القعدة ، آخر سنة خمس وخمسين وثلثمائة ، وهو ابن أربع وثمانين سنة .

ذكر القاضى
محمد بن إسحاق بن السليم

قال محمد :

ثم ولى محمدُ بن إسحاق بن السليم يومَ السبت ، لخمس عشرة ليلة مضت من المحرم سنة ست وخمسين وثلثمائة ، فكان عنده من الفضل فى علمه وفهمه ، وحسن النظر فى الأمور ، وجميل الخلق فى المعاشرة ما هو مأثور عن القضاة المتقدمين .

وبقى محمدُ بن يحيى على خطة الصلاة بقرطبة إلى أن مرض ، فاستعفى ، فعوفى .

وولى الصلاة بقرطبة القاضى محمد بن إسحاق بن السليم ، وذلك يوم الفطر من سنة ثمان وخمسين وثلثمائة .

تم السِّفر بحمد الله وحسن عونه وصلى الله على محمد نبيه وعبده وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفَراغ منه فى صَبيحة ، بل فى الثلث الأخير، من ليـــلة الخميس السادس والعشرين لشَهر ربيع الأول من سنة خمس وتسعين وستمائة .

وكتبه بيده العبد الفقير إلى رحمة ربه المستغفر له من جميع ذنبه عبد الله بن محمد بن على اللواتى ، تغمده الله بعفوه وغفر له ولآبائه ولجميع المسلمين أجمعين .

فرحم الله من دعا لـكاتبه وكاسبه وقارئه ومستمعه بالتوبة والمغفرة لهم ولجميع المسلمين أجمعين .

. . .

ملـكه وكسبه محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن اللواتى الشهير فى طنجة بابن بطوطة عفا الله عنه وتاب عليه .

ثم ملـكه وكسبه بأرض برتقال أعادها الله ، عمر بن أحمد بن يوسف المقدسى ، ثم ملـكه بعده ابنه إبراهيم بن عمر بن أحمد بن يوسف الفقيه الشهير بصغرك ، غفر الله له ، عام خمسة وسبعين بعد ثمانمائة .



فهـارس الكتـــاب

وتنتظـــم :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(١) فهرست التـراجم

(٢) فهرست الأعــلام

(٣) فهرست القبـائل

(٤) فهرست الأماكن

(٥) فهرست الشـعراء

(٦) فهرست القـوافى

القافية	البحر	الصفحة
غياب	بسيط	١٨١
يخامرا	طويل	١٢١
يزرى	طويل	١٧١
الفضل	طويل	١٢٦
عمـلا	بسيط	٧٤
مريما	طويل	١٢٢

(٧) فهرست الكتب

(٨) فهرست المراجع

أخبار مجموعة

الأنساب للسمعانى

تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية

تذكرة الحفاظ للذهبى

التكملة لابن الأبار

تهذيب التهذيب لابن حجر

جذوة المقتبس للحميدى

جمهرة أنساب العرب لابن حزم

الخلاصة فى أسماء الرجال للخزرجى

صفة جزيرة الأندلس

قضاة الأندلس للنباهى

معجم البلدان لياقوت

المغرب فى حلى المغرب لابن سعيد

ميزان الاعتدال للذهبى

(٩) الخطأ والصواب

خطـأ	صواب	صفحة	سطر
الكعبى	الكلبى	٤٨	١٠
بحدير بن	بحدير ، ابن	٤٩	٥
ابنـــه	ابنـــة	١٤٦	٤
سليمان بن سود	سليمان بن أسود	١٣٥	٨
خالد بن	خالد ، ابن	١٥٥	٦
فرج بن سلمة	فرج بن سلامة	١٥٦	١٤
بن انتنيان	ابن انتنيان	١٦٠	٧
محمد (بالتنوين)	محمد (من غير تنوين)	١٦٢	٣
أحمد بن أبى خالد	أحمد بن خالد	١٦٥	١٩
نضحى	تضحى	١٧٤	٨
نمسى	تمسى	١٧٤	٨
ابن الربيع	ابن أبى ربيع	١٩٦	١٠
محمد بن عمر لبابه	محمد بن عمر بن لبابة	٢٠٧	٢
أحمد ابن	أحمد بن	٢١١	٩
عبد الله ابن	عبد الله بن	٢١٢	٤ ، ١١
ابن جدير	بن حدير	٢٢٢	١٧
يحيى ابن	يحيى بن	٢٣٠	١١

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت





AL-MAKTABAH AL-ANDALUSIA

VOLUME 6

KUDHATO KURTUBATI

BY
AL - KHUSHANI
H. 361/ A.C. 971

Revised by: IBRAHIM AL - ABYARI

DAR AL - KITAB AL - MASRI
CAIRO

DAR AL - KITAB AL - LUBNANI
BEIRUT